

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر
تحت عنوان:

إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي على عملية التحليل المالي في المؤسسات
الإقتصادية الجزائرية - دراسة حالة -

تخصص: نقدي ومالي

تحت إشراف:

الدكتور عيدة أنور

من إعداد الطالبين:

حلقوم أميرة

ضياف فاطمة



شكر وتقدير

نحمد الله سبحانه وتعالى الذي هدانا لنعمة الإسلام ونحمده ونشكره على نعمه وحسن عونه لأن وفقنا لإتمام هذا العمل، ونصلي ونسلم على نبيه صلوات ربي وسلامه عليه.

ثم نتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف: (عيدة أنور) على ثقته وعلى توجيهاته ونصائحه، والشكر أيضا للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة.

كما لا يفوتنا شكر الدكتورة (بشرى)، على صبرها ومساعدتها وعونها وتوجيهاتها.

ونتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة وعمال كلية العلوم الإقتصادية بجامعة الشاذلي بن جديد بالطارف.

وكل العائلة الكريمة وكل من ساعدنا لإنجاز هذا العمل.

والحمد لله من قبل ومن بعد

أميرة وفاطمة

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على عملية التحليل المالي داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، باعتبار أن جودة المعلومات المحاسبية تمثل الأساس الذي يعتمد عليه التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات. وقد جاءت هذه الدراسة في ظل التغيرات التي عرفت بها البيئة المحاسبية الجزائرية نتيجة الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري المتعلق بالنظام المحاسبي المالي والتحليل المالي، إضافة إلى بناء نموذج قياسي باستخدام برنامج إحصائي للعلوم الاجتماعية من خلال دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية الطارف، والمتمثلة في مؤسسة اتصالات الجزائر ومؤسسة سونلغاز، كما تم استخدام الاستبيان والملاحظة كأداتين أساسيتين لجمع البيانات وتحليلها.

وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يساهم بشكل إيجابي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي، وتوحيد المعايير المحاسبية، مما ينعكس مباشرة على فعالية ودقة التحليل المالي داخل المؤسسات الاقتصادية.

- الكلمات المفتاحية: نظام محاسبي مالي (SCF)، تحليل مالي، قوائم المالية، مؤسسات اقتصادية جزائرية.

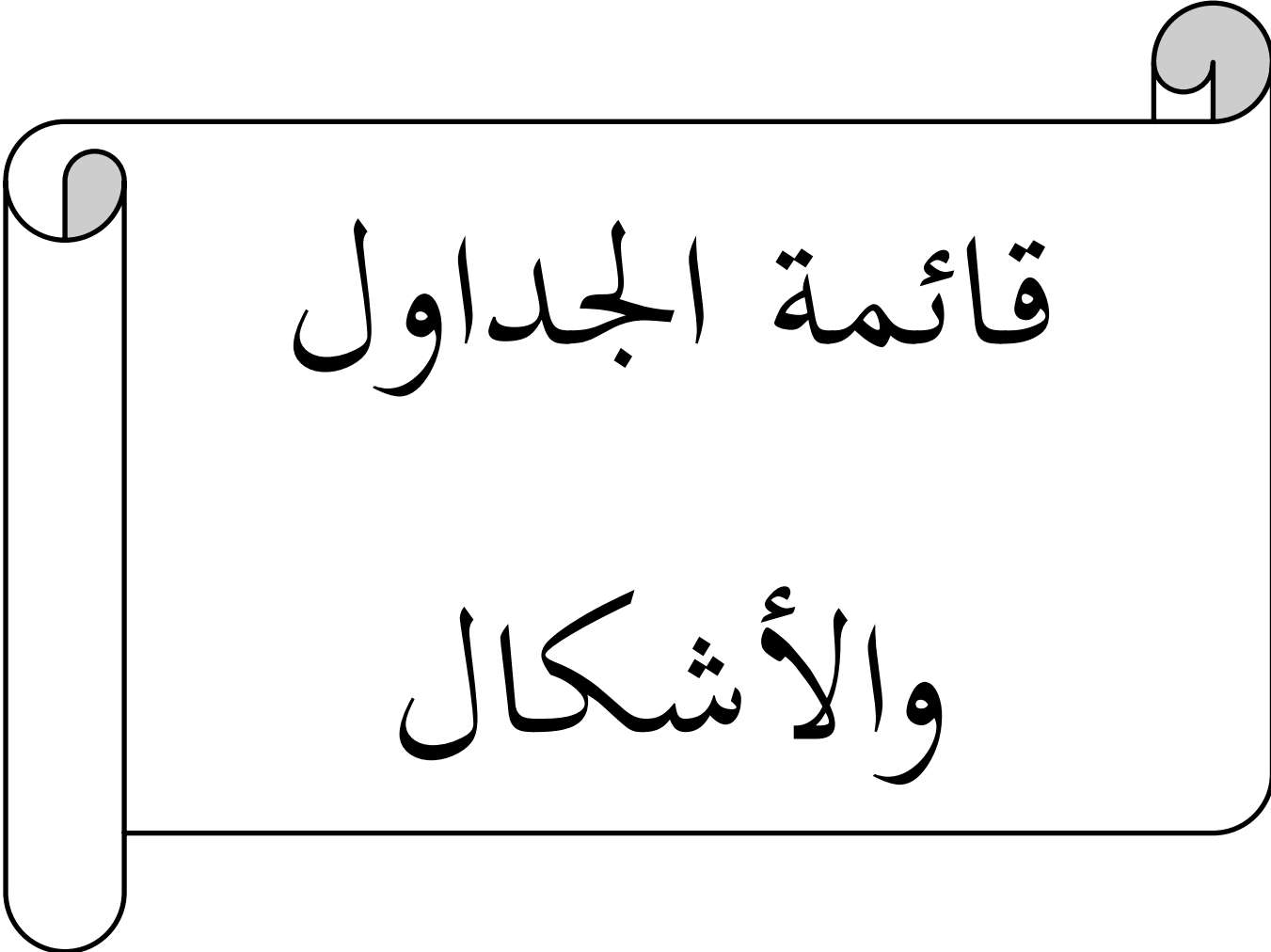
Abstract:

This study aims to examine the impact of the implementation of the Financial Accounting System (SCF) on the financial analysis process within Algerian economic institutions, given that the quality of accounting information constitutes the fundamental basis upon which financial analysis depends in evaluating performance and supporting decision making. The study was conducted in the context of the transformations experienced by the Algerian accounting environment following the transition from the National Accounting Plan to the Financial Accounting System inspired by International Accounting Standards.

The study adopted a descriptive and analytical approach in order to address the theoretical framework related to the Financial Accounting System and financial analysis. In addition, an empirical model was developed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) through an applied study carried out on selected economic institutions in the province of El Tarf, namely Algeria Telecom and Sonelgaz. The questionnaire and observation were employed as the principal tools for data collection and analysis.

The findings of the study revealed that the implementation of the Financial Accounting System has a positive effect on improving the quality of accounting information, enhancing transparency and financial disclosure, and harmonizing accounting standards. This, in turn, contributes directly to strengthening the effectiveness and accuracy of financial analysis within economic institutions.

- **Keywords:** Financial Accounting System (SCF), financial analysis, financial statements , Algerian economic institutions...



قائمة الجداول

والأشكال

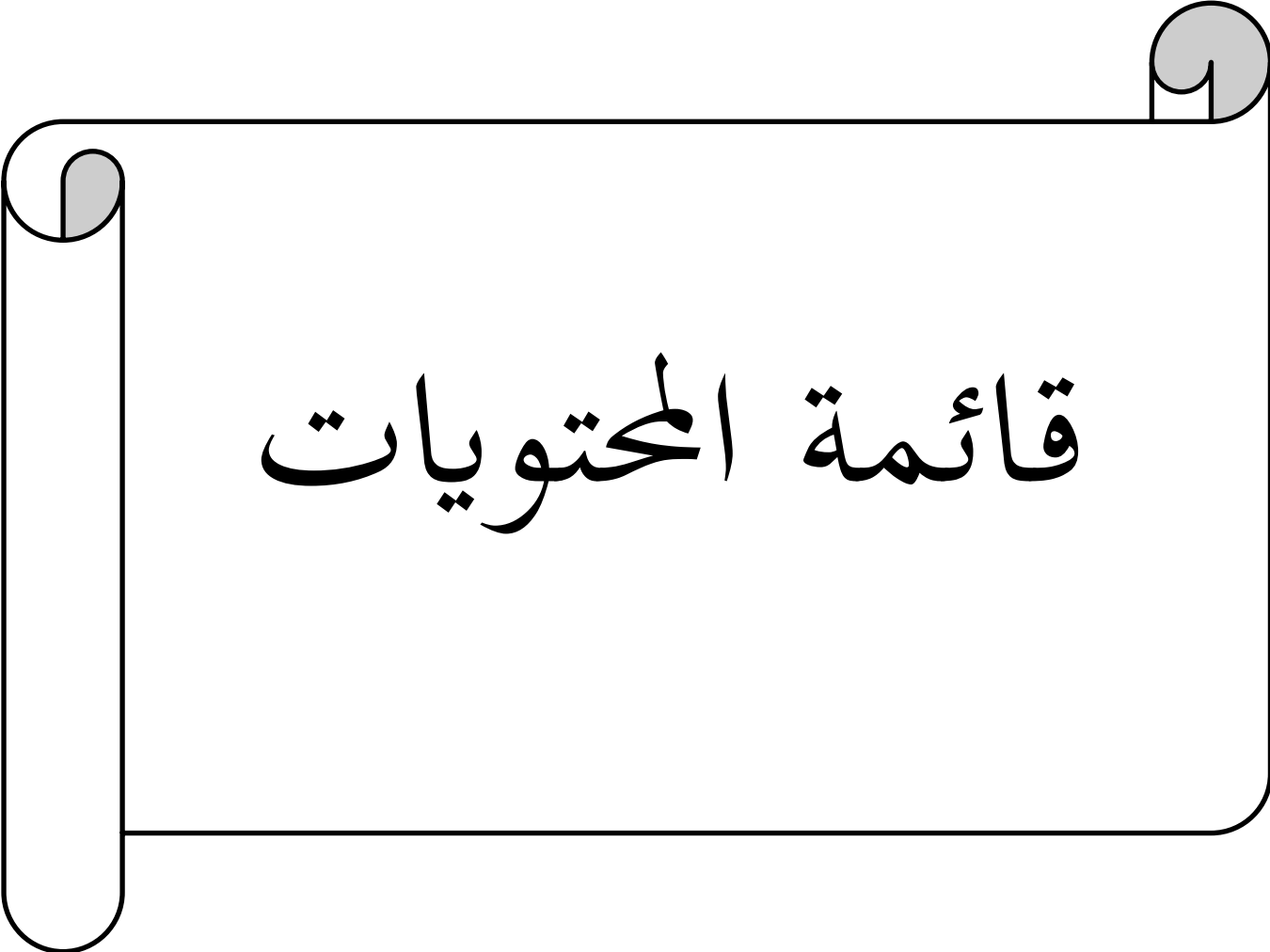
1- الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
1	- عناصر النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.....	55
2	- عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.....	55
3	- درجة مقياس ليكرت الخماسي Likert Scale	56
4	- اختبار ثبات نموذج الدراسة باستخدام معامل alpha cronbach	57
5	- وصف عينة الدراسة	58
6	- مدى تطبيق أبعاد النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.....	59
7	- وصف وتشخيص مستوى تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.....	62
8	- معامل الارتباط pearson بين جودة المعلومات المحاسبية وتحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.....	66
9	- تحليل التباين للانحدار ANOVA بين جودة المعلومات المحاسبية وتحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.	67
10	- نتائج اختبار t بين جودة المعلومات المحاسبية وعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.....	67
11	- معامل الارتباط pearson بين الشفافية والإفصاح وعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.....	68
12	- تحليل التباين ANOVA بين الشفافية والإفصاح وعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.....	69
13	- نتائج اختبار t بين الشفافية والإفصاح دور في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.....	69
14	- معامل الارتباط Pearson بين توحيد المعايير المحاسبية دور في تحسين	70

قائمة الجداول والأشكال

	عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.	
70	- تحليل التباين للانحدار ANOVA بين توحيد المعايير المحاسبية وعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.....	15
71	- نتائج اختبار t بين توحيد المعايير المحاسبية وتحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.....	16
71	- معامل ارتباط pearson بين ملائمة القوائم المالية وعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.....	17
72	- تحليل التباين للانحدار ANOVA بين ملائمة القوائم المالية وعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.....	18
73	- نتائج اختبار t بين ملائمة القوائم المالية وعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.....	19
73	- مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.....	20

2- الأشكال		
الرقم	العنوان	الصفحة
1	- مكونات النظام المحاسبي	5
2	- صورة لشعار مؤسسات اتصالات الجزائر	45
3	- صورة لشعار مؤسسة اتصالات الجزائر	45
4	- شعار سونلغاز	49

2- الرموز والاختصارات	
الرمز	الدلالة
SCF	النظام المحاسبي المالي
IAS	معايير المحاسبة الدولية (international Accounting standard)
IFRS	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (international Financial Reporting standards)
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية (international Accounting standards Board)
ANOVA	تحليل التباين (Analysis of variance)
pearson	معامل ارتباط بيرسون
Alpha Cronbach	معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات
SPSS	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical package for the social sciences)
DA	الدينار الجزائري



قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	
الصفحة	العنوان
/	الشكر
/	الإهداء
/	الشكر و العرفان
I	الملخص
VI	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول والأشكال
أ - ز	المقدمة
الفصل الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي	
02	- تمهيد
03	- المبحث الأول : ماهية النظام المالي المحاسبي
03	- المطلب الأول : تعريف النظام المالي المحاسبي
04	- المطلب الثاني : الإطار القانوني للنظام المالي المحاسبي
05	- المطلب الثالث : المبادئ والأهداف التي يقوم عليها النظام المالي المحاسبي
09	- المبحث الثاني : مخرجات النظام المحاسبي المالي
09	- المطلب الأول : الميزانية العامة والمجمعات المالية الكبرى
14	- المطلب الثاني : القوائم المالية الأساسية في النظام المالي المحاسبي
16	- المطلب الثالث : القوائم المالية المتممة للنظام المحاسبي المالي
18	- المبحث الثالث : آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي وصعوباته
18	- المطلب الأول : تكييف أنظمة المعلومات مع المتطلبات الجديدة للمعلومة
19	- المطلب الثاني : آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي
20	- المطلب الثالث : حدود وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية
21	- خلاصة
الفصل الثاني : الإطار النظري للتحليل المالي	

23	- تمهيد
24	- المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التحليل المالي
24	- المطلب الأول : ماهية التحليل المالي
25	- المطلب الثاني : أهمية التحليل المالي
26	- المطلب الثالث : مراحل وأنواع التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه
29	- المبحث الثاني : أدوات وأساليب التحليل المالي
29	- المطلب الأول : أدوات التحليل المالي
30	- المطلب الثاني : أساليب التحليل المالي
32	- المطلب الثالث : مقومات ونجاح التحليل المالي
36	- المبحث الثالث : الإطار التكاملي بين النظام المحاسبي المالي والتحليل المالي
36	- المطلب الأول : دور النظام المحاسبي المالي في توفير المعلومات للتحليل المالي
37	- المطلب الثاني : دور التحليل المالي في تفسير مخرجات النظام المحاسبي المالي
40	- المطلب الثالث : العلاقة التكاملية بين النظام المحاسبي المالي والتحليل المالي
42	- خلاصة
الفصل الثالث : الإطار التطبيقي	
43	- تمهيد
44	- المبحث الأول : الإطار التعريفي للمؤسسات
44	- المطلب الأول : مؤسسة اتصالات الجزائر
48	- المطلب الثاني : مؤسسة سونلغاز
52	- المبحث الثاني : منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية
52	- المطلب الأول : إجراءات، أدوات، وأساليب الدراسة الميدانية
54	- المطلب الثاني : مجتمع وعينة الدراسة الميدانية
54	- المطلب الثالث : حدود الدراسة الميدانية
56	- المطلب الرابع : قياس صدق وثبات نموذج الدراسة
58	- المبحث الثالث : عرض وتحليل النتائج المتعلقة بتأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية

	التحليل المالي في بعض من المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف
58	- المطلب الأول : وصف خصائص عينة الدراسة
59	- المطلب الثاني : النتائج المتعلقة بمدى تطبيق أبعاد النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف
62	- المطلب الثالث : عرض وتحليل النتائج المتعلقة بتحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات محل الدراسة
66	- المبحث الرابع : اختبار فرضيات الدراسة
66	- المطلب الأول : اختبار الفرضية الفرعية الأولى
68	- المطلب الثاني : اختبار الفرضية الفرعية الثانية
70	- المطلب الثالث : اختبار الفرضية الفرعية الثالثة
71	- المطلب الرابع : اختبار الفرضية الفرعية الرابعة
75	- خلاصة
76	- الخاتمة
82	- المراجع
85	- الملاحق

مقدمة

المقدمة:

تعد المحاسبة المالية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها مختلف الأنشطة داخل المؤسسات الاقتصادية، حيث تمثل النظام الذي يضمن تسجيل وتنظيم العمليات المالية بطريقة منهجية، تسمح بتوفير معلومات دقيقة وموثوقة تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ولا يقتصر دور المحاسبة المالية على مجرد التسجيل، بل يتعداه إلى إنتاج معلومات قابلة للتحليل والاستغلال من طرف مختلف الأطراف المعنية، سواء كانت داخلية أو خارجية، بما يدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

ومع التحولات التي شهدتها البيئة الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي، برزت الحاجة إلى تطوير الأنظمة المحاسبية بما يتماشى مع المعايير الحديثة، ويعزز من شفافية المعلومات المالية وقابليتها للمقارنة وفي هذا الإطار، قامت الجزائر باعتماد النظام المحاسبي المالي SCF كبديل للنظام المحاسبي السابق، وذلك بهدف تحسين نوعية المعلومة المحاسبية، وتقريب الممارسات المحاسبية الوطنية من المعايير الدولية، بما يساهم في تعزيز ثقة المستخدمين في القوائم المالية.

وقد أدى تطبيق هذا النظام إلى أحداث تغييرات ملموسة في طريقة إعداد وعرض القوائم المالية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على مجال التحليل المالي، باعتباره أداة أساسية لتقييم الأداء المالي للمؤسسات فالتحليل المالي يعتمد بدرجة كبيرة على جودة ودقة المعلومات المستخرجة من النظام المحاسبي، مما يجعل العلاقة بينهما علاقة تكاملية، حيث لا يمكن تحقيق تحليل مالي فعال دون وجود نظام محاسبي قادر على توفير بيانات ملائمة وموثوقة.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية التحليل المالي كوسيلة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، والكشف عن نقاط القوة والضعف فيها، وكذا استشراف أفاقها المستقبلية كما يساهم في توجيه القرارات الإدارية والمالية، سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو التمويل أو التسيير، وهو ما يزيد من أهمية تحسين جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي.

وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على التحليل المالي داخل المؤسسات الاقتصادية، من خلال دراسة مدى تأثيره على جودة المعلومات المحاسبية، ودرجة مساهمته في تحسين دقة وفعالية التحليل المالي كما تهدف إلى إبراز دوره في دعم عملية اتخاذ القرار المالي، والتعرف على أهم النتائج التي ترتبت عن تطبيقه، فضلاً عن تحديد أبرز التحديات التي قد تواجه المؤسسات عند تبنيه، سواء على المستوى التقني أو التنظيمي أو البشري.

أ. إشكالية الدراسة:

"ما مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية (مؤسسة سونلغاز واتصالات الجزائر) لولاية الطارف؟"

ب. الأسئلة الفرعية:

- تساهم جودة المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف؟
- هل للشفافية والإفصاح دور في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف؟
- هل التوحيد المعايير المحاسبية دور في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف؟

- هل تساهم ملائمة القوائم المالية في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف؟

ت. فرضيات الدراسة:

بناءً على الإشكالية المطروحة، تقترح الدراسة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية H** : يساهم تطبيق النظام المحاسبية في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف من خلال جودة المعلومات الشفافية والإفصاح، توحيد المعايير المحاسبية وملاءمة القوائم المالية
- **الفرضيات الفرعية :**

- **الفرضية الفرعية الأولى H1** : تساهم جودة المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف

- **الفرضية الفرعية الثانية H2** : للشفافية والإفصاح دور في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف

- **الفرضية الفرعية الثالثة H3** : هناك لتوحيد المعايير المحاسبية دور في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.

- **الفرضية الفرعية الرابعة H4** : تساهم ملائمة القوائم المالية في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف

ث - مبررات اختيار الموضوع :

- **الأهمية الاقتصادية للمحاسبة المالية:** النظام المحاسبي المالي (SCF) هو الإطار الأساسي لإعداد القوائم المالية في الجزائر، ويؤثر بشكل مباشر على المعلومات المالية المستخدمة في التحليل المالي
- **أهمية التحليل المالي:** التحليل المالي أداة رئيسية لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية واتخاذ القرارات الإستراتيجية، ما يجعل دراسة تأثير SCF عليه ضروريا .

- **تحسين جودة المعلومات المالية:** دراسة هذا الموضوع تساعد على معرفة مدى دقة وموثوقية المعلومات المالية بعد تطبيق SCF تطوير الممارسة المهنية البحث يساهم في تقديم توصيات عملية للمؤسسات لتحسين فعالية التحليل المالي بعد اعتماد النظام المحاسبي - ..

- **القيمة الأكاديمية:** الموضوع يضيف معرفة علمية حديثة في مجال المحاسبة والتحليل المالي، ويعزز الفهم النظري والتطبيقي للطلبة والباحثين.

ج - **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- توضيح أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية؛
- تحليل العلاقة بين القوائم المالية المعدّة وفق SCF وأدوات التحليل المالي؛

- تقييم مدى انعكاس تطبيق SCF على دقة وجودة التحليل المالي في المؤسسات الجزائرية؛
- التعرف على الصعوبات التي تواجه المؤسسات عند استخدام التحليل المالي بعد تطبيق النظام الجديد؛
- اقتراح توصيات عملية لتحسين العلاقة بين SCF والتحليل المالي؛

ح . أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها:

- تسهم في إبراز أثر الانتقال إلى SCF على جودة المعلومات المالية التي تعتمد عليها مختلف الأطراف في اتخاذ القرارات.
- تساعد المؤسسات الاقتصادية على تقييم فعالية نظامها المحاسبي ومدى خدمته لعملية التحليل المالي.
- توفر إضافة علمية من خلال دراسة موضوع حديث نسبيا في البيئة الجزائرية ويحتاج إلى مزيد من البحث.
- تعزز فهم الطلبة والباحثين لأهمية التكامل بين النظام المحاسبي والتحليل المالي.

خ . الدراسات السابقة:

- 1 . مصطفى العثماني، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مجمع صيدال (2010-2014) ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، علوم في علوم التسيير- تخصص مالية ومحاسبة، 2015.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أهم الاتجاهات الحديثة المتعلقة بتفعيل الأداء المالي داخل المؤسسة الاقتصادية، مع إبراز دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين هذا الأداء، كما سعت إلى دراسة مدى استجابة نظام المعلومات المحاسبي للتطورات التكنولوجية والمعلوماتية، والتعرف على أهم الصعوبات التي تواجه تطبيقه واقتراح حلول مناسبة لتجاوزها، إضافة إلى توضيح أسس وخصائص نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة الاقتصادية وبيان مدى مساهمته في تحسين الأداء المالي وتطويره في المؤسسات الجزائرية وخاصة مجمع صيدال. وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول كيفية مساهمة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية عامة ومجمع صيدال خاصة في تفعيل الأداء المالي. وتوصلت الدراسة إلى أن البيانات والمعطيات الاقتصادية تمثل المدخل الأساسي لنظام المعلومات المحاسبي، حيث تتم معالجتها وتحويلها إلى معلومات مالية ومحاسبية دقيقة وموثوقة تظهر في شكل تقارير وقوائم مالية تساعد على اتخاذ القرار داخل المؤسسة، كما يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المالية من حيث الدقة والملائمة والشفافية، مما ينعكس إيجابا على فعالية الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى دوره في دعم عملية اتخاذ القرار المالي والتسييري من خلال توفير معلومات منظمة وحديثة تساعد على رفع كفاءة التسيير المالي داخل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وخاصة مجمع صيدال.

2. خالد مسيف، ريان بن عباس، "توجه الجزائر نحو مراجعة النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات المعايير الدولية للمحاسبة والإفصاح المالي"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 9، العدد 2، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، جوان 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للمحاسبة والإفصاح المالي، مع التركيز على درجة توافقه مع التطورات الحديثة في هذا المجال، كما سعت إلى دراسة واقع النظام المحاسبي المالي في الجزائر في ظل التحولات المستمرة للمعايير الدولية وتقييم مدى قدرته على الاستجابة لهذه التغيرات، إضافة إلى إبراز الحاجة إلى تطوير الإطار المحاسبي المحلي بما يتماشى مع متطلبات الإفصاح المالي الحديثة والمعايير الدولية، وقد تمحورت المكانية الدراسة حول مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي الديناميكية المعايير الدولية للإبلاغ المالي وتوصلت الدراسة إلى أن المرجعية المحاسبية الدولية تتميز بالمرونة والديناميكية، في حين تقسم المرجعية المحاسبية في الجزائر بالثبات النسبي منذ إصدار النظام المحاسبي المالي سنة 2007، كما تواجه البيئة المحاسبية في الجزائر صعوبات في التكيف مع متطلبات الإفصاح المحاسبي الحديث، مما يؤثر على مستوى التطبيق الفعلي للمعايير الدولية الم إلى بروز الحاجة إلى تحديث النظام المحاسبي المالي من خلال إدراج معايير جديدة تتعلق بالأدوات المالية والأصول بما يضمن مواكبة التطورات العالمية في المحاسبة والإفصاح المالي.

3 . د. جوامع إسماعين و د. منصر عبد العالي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية في تفعيل البعد الاستراتيجي للمحاسبة -دراسة حالة مؤسسة الإسمنت (SCT) تبسة، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، جامعة العربي التبسي -تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة إثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة المعلومات المحاسبية وانعكاس ذلك على تفعيل البعد الاستراتيجي للمحاسبة داخل المؤسسة الاقتصادية، كما سعت إلى دراسة العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية ودورها في دعم المحاسبة الإستراتيجية من خلال تحسين عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة، إضافة إلى إبراز كيفية مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز فعالية المعلومات المحاسبية بما يخدم الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية. وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول إثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية في تفعيل البعد الاستراتيجي للمحاسبة في مؤسسة الاسمنت (SCT) تبسة. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تبني الفكر المحاسبي الاستراتيجي داخل المؤسسة لدعم نشاطها بما يتماشى مع احتياجاتها وأهدافها المستقبلية، مع التأكيد على أهمية تفعيل دور المحاسبة الإستراتيجية من خلال توفير الإمكانيات اللازمة لها بما يسمح بتحسين أداء المؤسسة والتكيف مع المؤثرات الداخلية والخارجية، كما أبرزت الدراسة ضرورة ربط مخرجات المحاسبة المالية بالمعلومات الإستراتيجية القادمة من مختلف وظائف المؤسسة، مع تحديث النظام المحاسبي المالي بما يتماشى مع معايير جودة المعلومات المحاسبية الحديثة وتطوير القوائم المالية بما يخدم التحليل الاستراتيجي واتخاذ القرار.

● نقائص الدراسات السابقة ومبررات القيام بالدراسة الحالية:

رغم أهمية الدراسات السابقة وإسهامها في إبراز دور النظام المحاسبي المالي داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، إلا أنها تضمنت مجموعة من النقائص والثغرات التي دفعت إلى القيام بالدراسة الحالية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ركزت أغلب الدراسات السابقة على أثر النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المالي أو جودة المعلومات المحاسبية دون العمل بشكل كاف في دراسة علاقة المباشرة بعملية التحليل عالي داخل المؤسسة الاقتصادية.
- اهتمت بعض الدراسات بالجانب النظري المرتبط بمواكبة النظام المحاسبي المالي للمعايير الدولية، بينما لم تتناول بشكل ميداني أثر تطبيقه على فعالية التحليل المالي واتخاذ القرار المالي داخل المؤسسات الجزائرية.
- اقتصرت بعض الدراسات السابقة على دراسة مؤسسات اقتصادية معينة مثل مجمع صيدال ومؤسسة اسمنت تبسة، وهو ما يجعل نتائجها مرتبطة بخصوصية تلك المؤسسات، بينما تختلف الدراسة الحالية من خلال تطبيقها على مؤسستي اتصالات الجزائر وسونلغاز بولاية الطارف.
- لم تعتمد بعض الدراسات السابقة على أدوات ميدانية متنوعة تسمح بفهم واقع استخدام مخرجات النظام المحاسبي المالي في التحليل المالي، في حين تعتمد الدراسة الحالية على الاستبيان والملاحظة الميدانية من أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة وواقعية
- ركزت الدراسات السابقة بدرجة أكبر على جودة المعلومات المحاسبة والشفافية والإفصاح دون إيراد كيفية مساهمة هذه العناصر في تحسين أدوات وأساليب التحليل المالي داخل المؤسسة الاقتصادية.
- هناك نقص في الدراسات الجزائرية الحديثة التي تربط بين النظام المحاسبي المالي SCF والتحليل المالي بشكل مباشر، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحالية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته.
- لم تتطرق بعض الدراسات السابقة بشكل كاف إلى الصعوبات التطبيقية التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في استغلال مخرجات النظام المحاسبي المالي في التحليل الثاني، بينما تحاول الدراسة الحالية إبراز هذه الصعوبات واقتراح حلول عملية لها.

ث. حدود الدراسة:

- I-الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من بداية نوفمبر 2025 إلى ماي 2026 حيث تم خلالها جمع البيانات وتحليلها بما يتماشى مع أهداف الدراسة.
- 2-الحدود المكانية: أما الحدود المكانية فتتمثل في إدارة الاتصالات التشغيلية بولاية الطارف ومديرية التوزيع لسونلغاز بولاية الطارف، حيث تم اختيارها كمجال تطبيقي للدراسة من أجل الوقوف على واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وانعكاساته على التحليل المالي داخل هذه المؤسسة.

ج. منهجية الدراسة:

- تعتمد هذه الدراسة على مزيج من المناهج العلمية التي تتماشى مع طبيعة الموضوع وأهدافه، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإحاطة بجوانب الدراسة وتحليلها بشكل دقيق.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض الإطار النظري المتعلق بالنظام المحاسبي المالي (SCF) والتحليل المالي، مع تحليل العلاقة بينهما وإبراز إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبة ودورها في دعم عملية اتخاذ القرار، كما تم التركيز على مختلف المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمحاسبة المالية والتحليل المالي، إلى جانب تحليل الدراسات السابقة وفهم الإطار العام للموضوع بطريقة علمية ومنظمة.

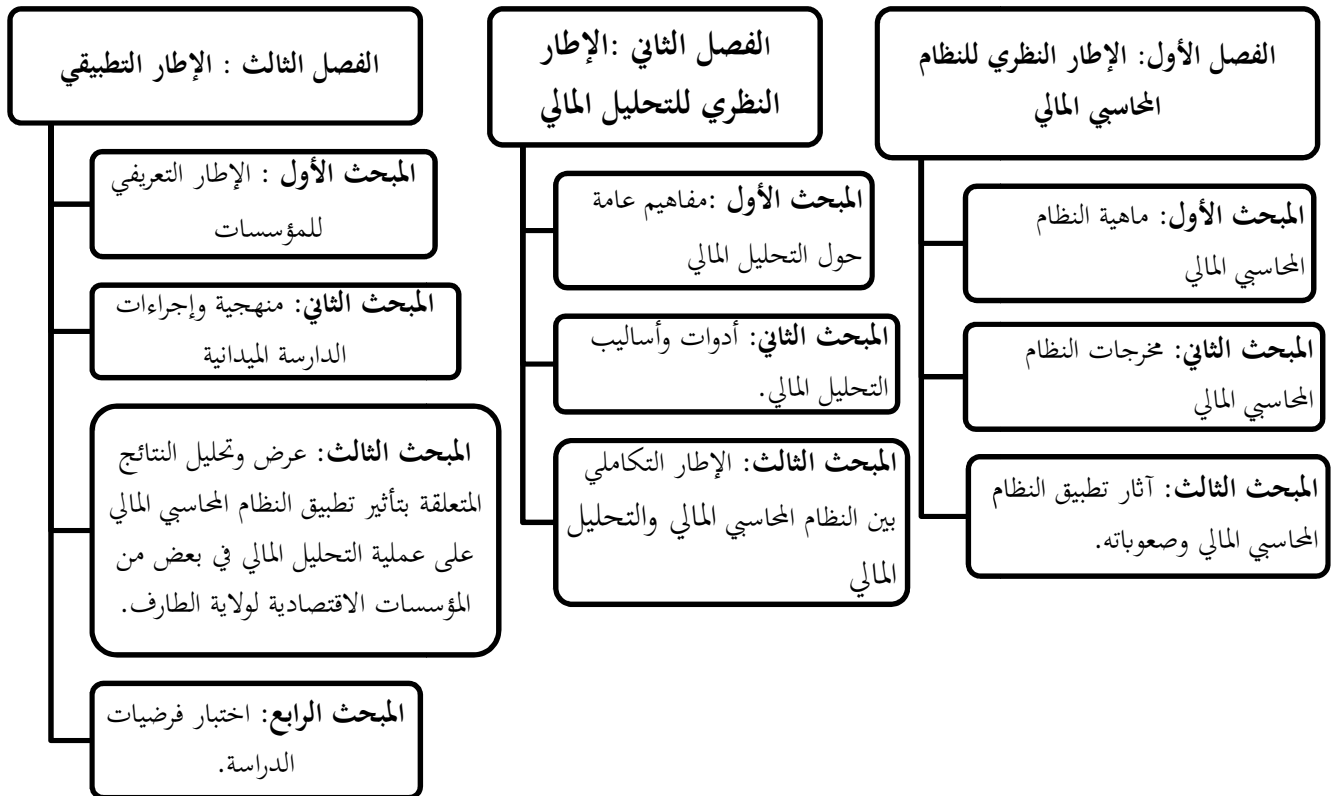
ح. أدوات البحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على أداتين أساسيتين الجمع البيانات والمعلومات، تتمثلان في الاستبيان والملاحظة. حيث تم استخدام الاستبيان من أجل جمع آراء أفراد العينة حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي وانعكاسه على التحليل المالي.

صعوبات الدراسة:

- ضيق الوقت المخصص لإنجاز الدراسة، خاصة خلال مرحلة جمع وتحليل البيانات داخل المؤسسة.
- تفاوت تجارب أفراد العينة مع الاستبيان من حيث سرعة الإجابة ودقتها، مما استلزم إعادة توضيح بعض الأسئلة في بعض الحالات.
- محدودية الاطلاع على بعض المعطيات الداخلية الخاصة بالمؤسسة، نظرا لطبيعة المعلومات التنظيمية الحساسة داخلها.
- صعوبة تنسيق أوقات جمع المعلومات الميدانية مع أوقات عمل الموظفين داخل مؤسسة اتصالات الجزائر.
- الاعتماد على أدوات بحث محددة مثل الاستبيان والملاحظة فقط، مما يتطلب دقة أكبر في جمع البيانات لضمان شمولية النتائج.

خ. هيكل الدراسة:



الفصل الأول:

الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

يعد النظام المحاسبي المالي من أهم الإصلاحات التي عرفها النظام المحاسبي في الجزائر، حيث جاء في إطار عملية تحديث شاملة تهدف إلى مواءمة الممارسات المحاسبية الوطنية مع المعايير المحاسبية الدولية، بما يسمح بتحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز شفافية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ويشكل هذا النظام الإطار المرجعي الذي تعتمد عليه المؤسسات الاقتصادية في تسجيل عملياتها المالية ومعالجتها وعرضها بصورة تعكس الوضعية الحقيقية لها، بما يضمن توفير معلومات مالية أكثر دقة وملائمة لمتخذي القرار.

وتبرز أهمية النظام المحاسبي المالي في كونه لا يقتصر على الجانب التقني للمحاسبة فقط، بل يمتد ليشمل أبعادا تنظيمية وقانونية واقتصادية من خلال تنظيم طرق إعداد القوائم المالية وتحديد مبادئها ومكوناتها، إضافة إلى ضبط الإطار القانوني الذي يحكم تطبيقه داخل المؤسسات، كما أن تطبيقه أحدث تغيرات جوهرية على مستوى مخرجات النظام المحاسبي، سواء من حيث شكل ومحتوى الميزانية أو جدول حسابات النتائج، أو جدول تدفقات الخزينة أو باقي الكشوف المالية، مما ساهم في تحسين نوعية المعلومة المحاسبية وجعلها أكثر قابلية للتحليل والاستغلال.

كما أن هذا النظام ساهم في تعزيز دور المحاسبة داخل المؤسسة، من خلال جعلها أداة لا تقتصر على التسجيل فقط، بل تمتد إلى التحليل والتفسير ودعم اتخاذ القرار، وهو ما يعكس التحول من محاسبة تقليدية ذات طابع وصفي إلى محاسبة أكثر ديناميكية وارتباطا بالواقع الاقتصادي للمؤسسة، تقوم على مبادئ ومعايير واضحة تضمن انسجام الممارسات المحاسبية. وفي هذا السياق، يهدف هذا الفصل إلى التطرق إلى الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي من خلال دراسة ماهيته، وإبراز أهم مكوناته ومبادئه وأهدافه إضافة إلى عرض مخرجاته وآثار تطبيقه داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مع التطرق إلى أهم الصعوبات التي واجهت عملية تطبيقه، وذلك من أجل فهم أعمق لدوره في تحسين جودة المعلومة المالية ودعم التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي:

يعد النظام المحاسبي المالي من أهم الأنظمة التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية في تنظيم ومعالجة المعلومات المالية والمحاسبية، حيث يساهم في توفير بيانات دقيقة وموثوقة تساعد مختلف الأطراف على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة، وقد جاء النظام المحاسبي المالي في الجزائر كبديل للمخطط المحاسبي الوطني بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية والتقارب مع المعايير المحاسبية الدولية، مما ساهم في تحسين جودة القوائم المالية وتعزيز الشفافية والمصدقية في عرض المعلومات المالية.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجالات تطبيقه، ثم عرض الإطار القانوني الذي ينظمه، بالإضافة إلى أهم المبادئ والأهداف التي يقوم عليها.

المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي:

1. تعريف النظام المحاسبي المالي:

يقصد بالنظام المحاسبي المالي أو ما يعرف بالحاسبة المالية، إطارا متكاملًا يهدف إلى تنظيم المعلومات المالية من خلال جمع البيانات الأساسية وحفظها ثم تصنيفها وتقييمها وتسجيلها مع إعداد كشوف مالية تعطي صورة دقيقة وموثوقة عن الوضعية المالية للكيان وممتلكاته، ومستوى فعاليته إضافة إلى وضعية الخزينة عند نهاية السنة المالية.¹

يطبق هذا النظام على كل شخص طبيعي أو معنوي يلتزم قانونا أو تنظيميا بمسك محاسبة مالية، مع احترام الأحكام الخاصة المعمول بها في حين يستثنى من ذلك الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

أيضا يعرف النظام المحاسبي المالي كنظام من القواعد والإجراءات المصممة لتسجيل العمليات المالية وتصنيفها وتلخيصها ثم إعداد التقارير التي تقدم صورة واضحة عن الوضع المالي والأداء للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة وذلك بهدف توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد مختلف الأطراف المعنية على اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية المناسبة.²

أما في السياق القانوني الجزائري، يعرف النظام المحاسبي المالي بأنه مجموعة من القواعد المنظمة للمعلومات المالية التي تسمح بتخزين البيانات الأساسية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعة ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية.³

¹ قورين الحاج قويدر، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في مراقبة التسيير، رسالة الماجستير تخصص إدارة الأعمال جامعة الشلف، 2007، ص: 216.

² Introduction to financial. (2013). R. D, A., & Philbrick J, L., Elliott .G, T., Sundem .C, Horngren Pearson.

(accounting, 11th ed

³ - القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، سنة 2007.

الفصل الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

2. مجالات تطبيق النظام المحاسبي:

يطبق النظام المحاسبي على كل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للأحكام القانون التجاري، ويشمل ذلك المؤسسات العمومية وشبه العمومية والمؤسسات ذات الاقتصاد المختلط، بالإضافة إلى التعاونيات والمؤسسات المنتجة للسلع أو الخدمات سواء كانت سوقية أم غير سوقية.

أما مستخدمو المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي، فيتمثلون في مختلف الأطراف الداخلية والخارجية التي تعتمد على المعلومات المحاسبية والمالية للمؤسسة من أجل تلبية احتياجاتها واتخاذ القرارات المناسبة، ومن بين أهم مستخدمي هذه المعلومات:

- المديرون: حيث يعتمدون عليها في التخطيط واتخاذ القرارات الإدارية والرقابية وتقييم الأداء.
- أعضاء الإدارة والهيكل الداخلية للمؤسسة: بهدف متابعة سير النشاط وضمان تحقيق الأهداف المسطرة.
- أصحاب رؤوس الأموال كالمساهمين والبنوك: من أجل تقييم مردودية استثماراتهم ومدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية.
- الإدارة الضريبية: لاستعمالها في تحديد الوعاء الضريبي ومراقبة مدى احترام المؤسسة للتشريعات الجبائية.
- الموردون والعملاء والموظفون: إذ تساعدكم في تقييم استمرارية المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية والاجتماعية
- شركات التأمين والجمهور العام: بهدف تقدير المخاطر المالية والاطلاع على الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تؤديه المؤسسة.¹

المطلب الثاني: الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي

1. الإطار القانوني:

قراءة قانونية للنظام المحاسبي المالي: (أهم القوانين التي صدرت لحد الآن):

- الجريدة الرسمية العدد 74 الموافق لـ 25/11/2007 الحاملة للقانون رقم 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي (يحتوي على 43 مادة)، جاء هذا القانون ليلغي القانون رقم 35/75 الموافق لـ 29/04/1975 المتضمن للمخطط المحاسبي الوطني.
- الجريدة الرسمية العدد 27 الموافق لـ 28/05/2008 الحاملة للمرسوم التنفيذي رقم 08/156 المؤرخ في 26/05/2008 المتضمن تطبيق إجراءات القانون رقم 07/11 المؤرخ في 25/11/2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي. (احتوى على 44 مادة).

¹ أحمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دار جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص 97-98.

الفصل الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

- الجريدة الرسمية العدد 19 الموافق لـ 25/03/2009 تضمنت مقررين:

✓ المقرر 26/07/2008 المحدد لقواعد تقييم، محاسبة، محتوى، عرض القوائم المالية، وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات (جاءت في شكل فقرات).

✓ المقرر 26/07/2008 المحدد لسقف رقم الأعمال، عدد العمال والنشاط المطبق على المؤسسات الصغيرة من أجل مسك محاسبة مبسطة (Comptabilité simplifiée).¹

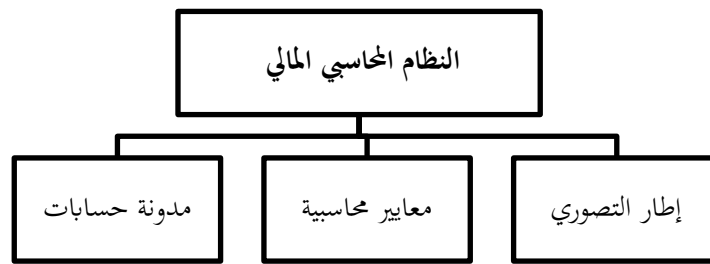
2. مكونات النظام المحاسبي المالي:

النظام المحاسبي المالي، والذي يقوم على ثلاثة عناصر أساسية مترابطة تساهم في تنظيم العمل المحاسبي وتوحيد الممارسات داخل المؤسسات، ويتمثل العنصر الأول في الإطار التصوري الذي يعد المرجع الأساسي للمبادئ والمفاهيم المحاسبية، حيث يحدد الأهداف العامة للمحاسبة وخصائص المعلومات المالية، أما العنصر الثاني فهو المعايير المحاسبية التي تتضمن القواعد والإجراءات الواجب اتباعها عند تسجيل ومعالجة مختلف العمليات المالية، بما يضمن إعداد قوائم مالية تتميز بالمصداقية والشفافية، في حين يتمثل العنصر الثالث في مدونة الحسابات التي تضم مجموعة الحسابات المنظمة والمصنفة وفق طبيعة العمليات المالية، وتستعمل لتسهيل عملية التسجيل المحاسبي وإعداد القوائم المالية.

وعليه، فإن تكامل هذه المكونات يساهم في تحقيق التجانس والوضوح في المعلومات المالية، بما يخدم احتياجات مختلف مستخدمي القوائم المالية.²

يمكن تمثيل مكونات النظام المحاسبي المالي في الشكل التالي:

شكل رقم 1: مكونات النظام المحاسبي



المصدر: سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية يومي: 17-18 / 01 / 2010.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74. (2007)، ص: 03.

² سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية يومي: 17-18 / 01 / 2010.

المطلب الثالث: المبادئ والأهداف التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي:

1. الأهداف المرجوة من تطبيق النظام المحاسبي:

هناك العديد من الأهداف المرجو تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:¹

- يهدف الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد إلى تحديث النظام المحاسبي الجزائري وجعله منسجما ومتوافقا مع المعايير المحاسبية الدولية المعمول بها، بما يسمح بتقريب الممارسات الوطنية من الممارسات العالمية.
- يساهم هذا الانتقال في تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية، مما يعزز التعاون والانفتاح الاقتصادي على المستوى الدولي.
- يركز النظام الجديد على ترسيخ العقلانية من خلال تعزيز الشفافية في عرض المعلومات المالية، الأمر الذي يساعد على وضوح الرؤية لدى مختلف مستخدمي القوائم المالية.
- يعمل كذلك على جعل القوائم المحاسبية والمالية ذات طابع دولي، بما يجعلها قابلة للفهم والاستعمال من طرف مختلف الكيانات الأجنبية دون عوائق.
- ومن بين أهدافه الأساسية تقديم صورة صادقة تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، وأدائها، والتغيرات التي تطرأ على وضعها المالي خلال الفترة المحاسبية.
- يسمح النظام المحاسبي المالي بإمكانية مقارنة نتائج المؤسسة مع نفسها عبر الزمن، ومقارنتها مع مؤسسات أخرى على المستويين الوطني والدولي.
- يساعد هذا النظام على تحسين مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من التعرف على أفضل الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تضمن جودة وكفاءة التسيير.
- يتيح أيضا رقابة دقيقة وموثوقة على الحسابات، بما يوفر ضمانات للمسيرين والمساهمين وغيرهم حول مصداقية الحسابات وشرعيتها ووضوحها.
- يساهم النظام في دعم اتخاذ القرارات الرشيدة وتسيير المخاطر من خلال توفير معلومات مالية دقيقة وكافية وموثوقة وشفافة، مما يشجع المستثمرين ويمكنهم من متابعة استثماراتهم.

¹ - رضوان حلوة حنان، وآخرون، أسس المحاسبة المالية، عمان، دار ومكتبة حامد، 2004، ص:32.

الفصل الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

- يسمح بتسجيل جميع تعاملات المؤسسة بطريقة شاملة ودقيقة، الأمر الذي يساهم في إعداد التصريحات الجبائية بموضوعية ومصداقية، ويساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني اعتمادا على بيانات دقيقة.
- تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من انسجام أفضل بين التقارير الداخلية بفضل توحيد الإجراءات المحاسبية بين عدة دول.
- وأخيرا، يتوافق النظام المحاسبي المالي مع الوسائل المعلوماتية الحديثة، مما يسمح بتقليل التكاليف المرتبطة بتسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب طبيعة النشاط.¹

2. مبادئ النظام المحاسبي المالي:

- يشكل النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا ومعايير محاسبية، إضافة إلى مدونة حسابات، تمكن من إعداد الكشف المالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها بصفة عامة، ولا سيما ما يلي:
- **مبدأ محاسبة الاستحقاق:** يقوم هذا المبدأ، وبصرف النظر عن بعض الكيانات الصغيرة، على تسجيل العمليات المحاسبية عند إبرامها وليس عند حدوث التدفقات النقدية، أي يتم الإثبات في وقت الالتزام، إذ يمكن أن تتم الصفقة بوثيقة دون أي قبض مادي، ومع ذلك يترتب عنها قيود محاسبية.
 - **مبدأ مواصلة الاستغلال:** تنشأ المؤسسة لمزاولة نشاطها بصفة مستمرة ولمدة طويلة، مع افتراض مستقبل خال من التوقف أو التصفية، وعلى هذا الأساس يتم إعداد البيانات المحاسبية والقوائم المالية على اعتبار أن نشاط المؤسسة سيستمر مستقبلا.
 - **مبدأ الدورية:** يقصد به أن المحاسبة تقوم على أساس دورة مالية محددة تتكون من اثني عشر شهرا تمثل السنة المالية.
 - **مبدأ استقلالية الدورات المالية:** يعتبر هذا المبدأ أن نتيجة كل دورة مالية مستقلة عن نتائج الدورات الأخرى.
 - **مبدأ استقلالية الذمة المالية:** يكرس هذا المبدأ فكرة أن المؤسسة وحدة محاسبية مستقلة عن مالكيها، حيث تقوم المحاسبة المالية على الفصل بين أصول وخصوم وأعباء وإيرادات المؤسسة كوحدة اقتصادية وقانونية قائمة بذاتها، ومنفصلة عن الذمة المالية الخاصة بالمساهمين أو الشركاء.
 - **مبدأ وحدة العملة النقدية:** يفرض هذا المبدأ أن تكون جميع العمليات المحاسبية المنجزة داخل التراب الوطني الجزائري مقومة بالعملة الوطنية وهي الدينار الجزائري، وحتى في حال إبرام صفقات بعملة أجنبية يتم تحويلها إلى الدينار الجزائري احتراماً في القوائم المالية لمبدأ التكلفة التاريخية، مع ضرورة الإفصاح عن ذلك.

¹ حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الفصل الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

- مبدأ الأهمية النسبية: يمنح هذا المبدأ أهمية خاصة للمعلومات المالية التي تؤثر في أحكام أصحاب المصلحة عند الاطلاع على القوائم المالية للمؤسسة، حيث يتم التركيز على المعلومات المفيدة والمؤثرة، بينما يمكن تجاهل المبالغ ذات الدلالة المحدودة مع مبالغ أخرى.
- مبدأ التكلفة التاريخية: يقضي هذا المبدأ بأن تتم تقييمات العمليات المالية بالمبالغ المسجلة بتاريخ حدوث الصفقة، وليس بمبالغ معاد تقييمها لاحقاً لأي سبب، إلا أن ذلك قد يؤثر على وضوح ودقة المعلومات المحاسبية.
- مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية: يهدف هذا المبدأ إلى ترسيخ استقلالية السنوات المالية، بحيث تكون الميزانية الختامية للسنة السابقة هي نفسها الميزانية الافتتاحية للسنة الحالية.
- مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني: تُعرض القوائم المالية للمؤسسة وفق طبيعتها والواقع الاقتصادي للعمليات، وليس وفق شكلها القانوني فقط.
- مبدأ عدم المقاصة: من أجل ضمان وضوح وصدق القوائم المالية، يجب تسجيل كل العمليات بصورة مستقلة دون إجراء مقاصة بينها، إلا في الحالات التي يسمح بها القانون، كما هو الحال بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة؛
- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: نظراً لدقة ووضوح المعلومات الواردة في القوائم المالية مرتبطة بثبات الطرق المحاسبية، فإن اعتماد أساليب مختلفة خلال نفس الدورة أو بين الدورات المالية يؤدي إلى صعوبة استغلال هذه المعلومات بالشكل المطلوب، لأن عدم ثبات القواعد المعتمدة في المحاسبة، سواء في التقييم أو غيره، يضعف قابلية المقارنة والاستفادة منها.¹

¹ محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، 2010، ص ص 35-42.

المبحث الثاني: مخرجات النظام المحاسبي المالي:

يعتبر النظام المحاسبي المالي المصدر الأساسي لإعداد وعرض المعلومات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية، حيث تتمثل مخرجاته في مجموعة من القوائم والتقارير المالية التي تعكس الوضعية المالية ونتائج النشاط والتدفقات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة، وتكتسي هذه المخرجات أهمية كبيرة باعتبارها الوسيلة التي يعتمد عليها مختلف مستخدمي المعلومات المالية في التقييم والتحليل واتخاذ القرارات كما يهدف النظام المحاسبي المالي من خلال هذه القوائم إلى تحقيق الشفافية والمصادقية وتوفير معلومات مالية قابلة للمقارنة وذات جودة عالية.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي من حيث مكوناتها وهيكلتها ومحتواها مع توضيح أهم العناصر التي تتضمنها كل قائمة مالية.

المطلب الأول: الميزانية العامة والمجمعات المالية الكبرى:

1. الميزانية العامة:

❖ **تعريف الميزانية العامة:** هي الوسيلة المحاسبية لبيان المركز المالي للمؤسسة أي المرآة العاكسة، له في فترة زمنية معينة عادة في نهاية السنة المالية (أو أي تاريخ آخر تعد فيه)، وهي تعد في شكل قائمة يدرج في جانبها الأيمن عناصر الأصول والأرصدة المدينة، وفي جانبها الأيسر عناصر الخصوم والأرصدة الدائنة، فهي بذلك تبين للمؤسسة ما لها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملك أو تجاه الغير¹.

وفقا للمعيار الدولي رقم (1): " تعد الميزانية العمومية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمنشأة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها"².

❖ **مكونات الميزانية العامة:** تصنف الميزانية بصفة منفصلة: عناصر الأصول وعناصر الخصوم وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية: عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:

• **في الأصول:** تمثل كل ما تملكه المؤسسة من موارد اقتصادية يمكن أن تدر منافع مستقبلية، سواء كانت مادية أو غير مادية أو مالية، ويتم تصنيفها في النظام المحاسبي المالي (SCF) إلى عدة عناصر رئيسية تعكس طبيعة استثمار هذه الموارد وكيفية استخدامها داخل النشاط، وتتمثل في:

- **التثبيتات المعنوية:** هي أصول غير مادية تمتلكها المؤسسة وتستخدمها لفترة طويلة، مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية والبرمجيات، وتساهم في خلق قيمة اقتصادية مستقبلية دون وجود مادي.

¹ - طارق عبد العال الحماد، (2010)، القوائم المالية: قراءة وتحليل، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص 110-111.

² - طارق عبد العال الحماد، مرجع سابق، صفحة 111.

الفصل الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

- **التبittات العينية:** هي أصول مادية ملموسة طويلة الأجل مثل المباني والآلات والمعدات، تستخدم في نشاط المؤسسة الإنتاجي أو الإداري وتخضع للاهلاك مع مرور الزمن.
- **الاهلاكات:** هي عملية محاسبية تهدف إلى توزيع تكلفة الأصل الثابت على عمره الإنتاجي، وتعكس الانخفاض التدريجي في قيمة الأصول نتيجة الاستعمال أو التقادم.
- **المساهمات:** هي استثمارات مالية تقوم بها المؤسسة في رأسمال مؤسسات أخرى بهدف تحقيق عوائد مالية أو التأثير في تسييرها.
- **الأصول المالية:** هي الحقوق المالية التي تمتلكها المؤسسة مثل الأسهم والسندات والقروض الممنوحة للغير، وتهدف إلى تحقيق عائد مستقبلي.
- **المخزونات:** هي السلع والمواد الأولية والمنتجات الجاهزة أو نصف المصنعة التي تحتفظ بها المؤسسة بغرض البيع أو الاستهلاك في إطار النشاط العادي.
- **أصول الضريبة (مع الضرائب المؤجلة):** هي مبالغ ضريبية قابلة للاسترجاع أو تأجيلها إلى فترات لاحقة، وتمثل منفعة اقتصادية مستقبلية للمؤسسة.
- **الزبائن والمدينون الآخرون والأصول المماثلة:** هي الحقوق المالية المستحقة للمؤسسة لدى الغير نتيجة بيع سلع أو خدمات أو معاملات أخرى لم تسدد بعد وتشمل أيضا المصاريف المدفوعة مسبقا.
- **في الخصوم:** يتم عرض مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة لتغطية أصولها، مع التمييز بين مختلف عناصر الالتزامات وحقوق الملكية وفق تصنيف النظام المحاسبي المالي (SCF).
- **رؤوس الأموال الخاصة:** هي حقوق المالكين أو المساهمين داخل المؤسسة، وتشمل رأس المال الصادر في الشركات، والاحتياطات، والنتيجة الصافية للسنة المالية، والعناصر الأخرى المرتبطة بحقوق الملكية، وذلك قبل عمليات التوزيع بعد تاريخ الإقفال.
- **الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة:** هي الالتزامات المالية طويلة الأجل التي تستحق الدفع بعد أكثر من سنة، وتكون عادة مرتبطة بتمويل الاستثمارات وتخضع لفوائد مالية.
- **الموردون والدائنون الآخرون:** هي الالتزامات القصيرة الأجل الناتجة عن شراء السلع والخدمات أو معاملات تجارية أخرى لم يتم تسديدها بعد للموردين أو للغير.
- **خصوم الضريبة (مع الضرائب المؤجلة):** هي الالتزامات الضريبية المستحقة على المؤسسة لفائدة الدولة، وتشمل الضرائب الجارية وكذلك الضرائب المؤجلة إلى فترات محاسبية لاحقة.

الفصل الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

- **المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة:** هي مخصصات محاسبية يتم تكوينها لمواجهة أعباء أو التزامات محتملة في المستقبل، إضافة إلى المنتجات المثبتة مسبقا التي تم تسجيلها ولكن تخص فترات لاحقة.¹
- **خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية:** هي الالتزامات النقدية قصيرة الأجل الناتجة عن التمويل أو العمليات البنكية، وتعكس الوضعية النقدية السلبية للمؤسسة.²

2. المجمعات المالية الكبرى:

- تعريف المجمعات المالية الكبرى:

- المجمعات المالية الكبرى هي نظام يعتمد على تصنيف الحسابات وفق مبدأ النظام العشري، حيث يتألف الصنف من رقم واحد، الحسابات الرئيسية: رقمين، الحسابات الجزئية: ثلاثة أرقام، الحسابات الفرعية: أربعة أرقام، ويضم الأصناف التالية:
- ❖ **حسابات الميزانية:**
 - **أصناف حسابات الميزانية:**

✓ **الصنف الأول: الأموال الخاصة:** تكون عادة أرصدة حسابات الصنف الأول دائنة وتشمل:

- **10 رأس المال، الاحتياطات.**
- **11 حساب محول من جديد.**
- **12 حساب نتيجة الدورة.**
- **13 حساب الأعباء والإيرادات المؤجلة.**
- **15 مؤونات الأعباء، خصوم غير متداولة.**
- **16 حساب الديون.**
- **17 حساب ديون متعلقة بالمساهمات.**

✓ **الصنف الثاني: حسابات الأصول الثابتة التثبيتات:** تكون أرصدة حسابات الأصول الثابتة عادة مدينة،

وتعرف على أنها أصل تظهر في ميزانية المؤسسة حيث يحتفظ بها لمدة تفوق سنة، وتمثل الحسابات الرئيسية لها فيما يلي:

- **20 التثبيتات الغير مادية (المعنوية).**
- **21 التثبيتات المادية.**
- **22 التثبيتات على شكل امتياز.**

¹ تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، 2009، صفحة 86

² تودرت أكلي، مرجع سبق ذكره، صفحة 86

- 23 التثبيتات الجاري إنجازها.
- 26 الحقوق المتعلقة بالمساهمات.
- 27 التثبيتات المالية الأخرى.
- 28 إهلاك التثبيتات.
- 29 خسائر القيمة في التثبيتات.¹

✓ الصنف الثالث: حسابات المخزونات والحسابات الجارية:

هناك مقياسان استعمالا في تصنيف حساب المخزون:

- التسلسل الزمني لدورة الإنتاج (تموينيات مواد أولية، منتجات نصف مصنعة، منتجات تامة الصنع).
 - طبيعة الأصول المخزنة: (منتجات جاري إنجازها، منتجات وسيطة، منتجات مصنعة، فضلات ومهملات... إلخ).
- أما محاسبيا ووفق النظام المحاسبي المالي فإننا نجد:

- 30 حساب البضاعة
- 31 مواد أولية وتوريدات.
- 32 تموينيات أخرى.
- 33 الجاري إنجازها من السلع.
- 34 الجاري إنجازها من الخدمات.
- 35 المنتجات المصنعة.
- 36 المخزونات المتأينة من التثبيتات
- 37 المخزون في الخارج (لدى الغير).
- 38 المشتريات المخزنة.
- 39 خسائر القيمة من المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ.

✓ الصنف الرابع: حسابات الغير: يضم الصنف الرابع حسابات الموردين وحسابات الزبائن والحسابات

الملحقة والحسابات المتعلقة بأجور المستخدمين، حسابات الهيئات الاجتماعية والحسابات الخاصة بالدولة والجماعات المحلية وهيئات الدولة، والحسابات الخاصة بالمجموعة والشركاء والأعباء والإيرادات المسجلة

مقدما:

- 40 المورد والحسابات التابعة له

¹ عشي، عادل، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002، ص 54.

الفصل الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

- 41 الزبائن والحسابات التابعة
- 42 المستخدمين والحسابات الملحقه
- 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقه
- 44 الدولة، الجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقه
- 45 الشركاء
- 46 حسابات مختلفة مدينون، حسابات مختلفة دائنون
- 47 الحسابات الوسيطة، مبالغ في انتظار التشغيل
- 48 أعباء وإيرادات مسجلة مقدما
- 49 خسارة قيمة في حسابات الغير.¹
- ✓ **الصف الخامس: الحسابات المالية:** إن هذا الصف يضم الحسابات التالية:
 - 50 القيم المنقولة للتوظيف.
 - 51 حسابات البنوك والمؤسسات المالية المماثلة.
 - 52 أدوات الخزينة، الأدوات المالي.
 - 53 الصندوق.
 - 54 سلف مستديمة واعتمادات.
 - 58 تحويلات داخلية.
 - 59 نقص قيمة في الأصول المالية.²
- ❖ **حسابات التسيير:** وتضم الأعباء والإيرادات:
 - ✓ **الصف السادس: حسابات الأعباء (Charges):** يضم هذا الصف مختلف التكاليف التي تتحملها المؤسسة خلال الدورة، والتي تساهم في تحديد النتيجة الصافية، وتتمثل فيما يلي:
 - 60: مشتريات مستهلكة (مواد أولية، بضائع، لوازم).
 - 61: خدمات خارجية (كراء، صيانة، تأمينات...).
 - 62: خدمات خارجية أخرى (أتعاب، عمولات، نقل...).
 - 63: أعباء المستخدمين (الأجور والرواتب والاشتراكات الاجتماعية).

¹ عادل عشي، مرجع سبق ذكره، صفحة 54.

² عادل عشي، مرجع سبق ذكره، صفحة 54.

الفصل الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

- 64: ضرائب ورسوم.
 - 65 أعباء التسيير الأخرى العادية.
 - 66: أعباء مالية.
 - 67: أعباء استثنائية.
 - 68: مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.
 - 69: مشاركة العاملين والضريبة على النتائج (في بعض الحالات حسب التنظيم).¹
- ✓ **الصف 7: حسابات الإيرادات (Produits):** يضم هذا الصف مختلف الموارد والدخل الذي تحققه المؤسسة خلال الدورة المالية، ويشمل:
- 70: مبيعات البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات.
 - 71: إنتاج مخزن أو مثبت
 - 72: إنتاج المؤسسة لنفسها (أصول ثابتة منتجة داخليًا).
 - 73: إيرادات العمليات الثانوية.
 - 74: إعانات الاستغلال.
 - 75: إيرادات أخرى للتسيير العادي.
 - 76: إيرادات مالية.
 - 77: إيرادات استثنائية.
 - 78: استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات.
 - 79: تحويلات ونتائج صافية (تستعمل في إقفال الحسابات).²
- وبذلك تساعد حسابات التسيير أساسا في تحديد نتيجة الدورة المالية (ربح أو خسارة) من خلال الفرق بين الأعباء (الصف 6) والإيرادات (الصف 7).

¹ عادل عشي، مرجع سبق ذكره، صفحة 55.

² عادل عشي، مرجع سبق ذكره، صفحة 56

الفصل الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

المطلب الثاني: القوائم المالية الأساسية في النظام المحاسبي المالي:

1. جدول حسابات النتائج:

- تعريف جدول الحسابات: جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية والذي يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة

- عناصر جدول حسابات النتائج:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها الذي يسمى بتحديد مجاميع التسيير الرئيسي الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتشديدات المماثلة.
- المخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تقصد التثبيتات العينية.
- المخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء). النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.¹

2. جدول تدفقات الخزينة:

تحقق بعض المؤسسات أرباحاً كبيرة، لكنها في نفس الوقت تجد نفسها تعاني من عسر مالي بسبب عدم قدرة على توليد تدفقات نقدية موجبة، ينجم هذا العسر عن التباعد الزمني بين الإيرادات والتحصيلات من جهة والتكاليف والنفقات من جهة أخرى، وبذلك قد تقع المؤسسة في فخ الإفلاس وتحمل تكاليفه.

- تعريف جدول تدفق الخزينة:

لقد تطرق المعيار المحاسبي الدولي IAS إلى جدول تدفقات الخزينة النقدية، حيث خصص له إطاراً خاصاً يهدف إلى عرض معلومات دقيقة حول التغيرات التي تطرأ على النقدية والنقدية المعادلة خلال فترة محاسبية معينة، ويطلب من المؤسسة إعداد قائمة تدفقات الخزينة النقدية التي تظهر مصادر واستخدامات النقد، مع تصنيف التدفقات النقدية إلى ثلاث فئات

¹ قاورين حاج قويدر، مرجع سبق ذكره، صفحة 150.

الفصل الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

رئيسية هي: الأنشطة التشغيلية، والأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية، ويتيح هذا التصنيف إمكانية فهم أفضل لكيفية توليد المؤسسة للنقد واستخدامه، مما يساعد على تقييم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وتمويل استثماراتها، وضمان استمرارية نشاطها بشكل أكثر شفافية ووضوح.¹

يعد جدول تدفقات الخزينة بمثابة لوحة قيادة أساسية أمام الإدارة المالية العليا، إذ يوفر صورة شاملة ودقيقة عن حركة النقد داخل المؤسسة، مما يساعدها على اتخاذ قرارات استراتيجية مهمة تتعلق بمسار النشاط، مثل التوسع أو تقليص النشاط أو حتى الانسحاب من بعض المجالات، إضافة إلى قرارات النمو وإعادة التوجيه الاستراتيجي، كما يعتبر هذا الجدول أداة تحليل مالية متقدمة تتجاوز محدودية التحليل المالي التقليدي القائم على الوضعية الساكنة، حيث يعتمد على منظور ديناميكي يركز على تدفقات الأموال الفعلية بدل الاكتفاء بالمعطيات المحاسبية الثابتة، ومن خلال هذا المنظور يتيح جدول تدفقات الخزينة تقييماً أعمق لقدرة المؤسسة على توليد السيولة، واستشراف وضعها المالي المستقبلي، ودعم عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي بكفاءة وموضوعية أكبر.²

المطلب الثالث: القوائم المالية المتممة لنظام المحاسبي المالي:

1. جدول تغير الأموال الخاصة:

يعد جدول تغير الأموال الخاصة أحد القوائم المالية المتممة الأساسية في النظام المحاسبي المالي، إذ يهدف إلى تقديم صورة تحليلية شاملة للحركات التي تؤثر في مختلف مكونات رؤوس الأموال الخاصة خلال السنة المالية، ويعكس هذا الجدول بشكل دقيق التغيرات التي تطرأ على عناصر حقوق الملكية مثل رأس المال والاحتياطات والنتيجة الصافية والعناصر الأخرى ذات الصلة، سواء كانت هذه التغيرات ناتجة عن نتائج النشاط أو عمليات توزيع الأرباح أو إعادة التقييم أو أي عمليات محاسبية أخرى تؤثر على بنية الأموال الخاصة كما يبرز هذا الجدول كيفية انتقال الأموال الخاصة من رصيدها الافتتاحي في بداية السنة المالية إلى رصيدها الختامي في نهايتها، مع توضيح مصادر الزيادة أو النقصان في كل عنصر على حدة، مما يسمح بتتبع مسار التغيرات المالية بدقة عالية، ويعتبر بذلك أداة تحليل مهمة تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم ديناميكية حقوق الملكية داخل المؤسسة وتقييم مدى قدرتها على الحفاظ على توازنها المالي واستمراريتها.

2. الملحقات:

تعتبر الملحقات جزءاً مكملاً لا غنى عنه ضمن القوائم المالية في إطار النظام المحاسبي المالي، حيث تهدف إلى تقديم معلومات تفسيرية وتوضيحية مكملّة لما ورد في الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة، وتحتوي هذه الملحقات على شروحات تفصيلية وملاحظات وصفية وبيانات رقمية إضافية تساعد على فهم أعمق للمعلومات المحاسبية.

¹ - شاهين، علي عبد الله أحمد، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2010، صفحة 44.

² - OBERT Robert, Pratique internationale de la comptabilité et de l'audit, Dunod, Paris, 1994, Page 223 -

الفصل الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

وتشمل الملحقات ايضا توضيحات حول اسس اعداد القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المعتمدة في القياس والتقييم، مثل طرق الاهتلاك ومعالجة المخزونات وتقييم الاصول والخصوم، بالإضافة الى الافصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات التي قد تطرأ عليها من فترة مالية الى اخرى، كما توفر معلومات حول الالتزامات المحتملة والمخاطر المالية التي قد لا تظهر بشكل مباشر في القوائم المالية الرئيسية

وتكتسي الملحقات اهمية بالغة بالنسبة لمستخدمي المعلومات المالية، كونها تساهم في رفع مستوى الشفافية وتعزيز جودة الافصاح المحاسبي، كما تساعد في تحسين عملية التحليل المالي واتخاذ القرار من خلال تقديم صورة أكثر تكاملا ووضوحا عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، ويتم عرضها بطريقة منظمة ومنهجية تضمن سهولة الرجوع اليها والاستفادة منها في التقييم المالي الشامل¹.

¹ - شعيب نواف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير الدولية IAS/IFRS، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2012، صفحة 22.

المبحث الثالث: آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي وصعوباته:

يترتب عن تطبيق النظام المحاسبي المالي داخل المؤسسات الاقتصادية مجموعة من الآثار التي مست مختلف الجوانب التنظيمية والمحاسبية والتسييرية، حيث ساهم هذا النظام في إحداث تغييرات على مستوى أنظمة المعلومات ووظيفة المحاسبة، وكذا مختلف الوظائف المرتبطة بالتسيير والتحليل المالي داخل المؤسسة، وقد جاء هذا النظام بهدف تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز الشفافية والانسجام مع المعايير المحاسبية الدولية، غير أن تطبيقه في الواقع العملي واجه عدة صعوبات وتحديات خاصة داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سواء من حيث التكوين والتأهيل المهني، أو من حيث جاهزية الأنظمة المعلوماتية واستيعاب المفاهيم المحاسبية الجديدة.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي، ثم عرض مختلف الحدود والصعوبات التي تواجه تطبيقه داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الأول: تكييف أنظمة المعلومات مع المتطلبات الجديدة للمعلومة:

يفرض الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي على المؤسسات القيام بجملة من التعديلات والتكيفات على مستوى أنظمة المعلومات، إذ يمكن اعتماد حل موحد يطبق على جميع المؤسسات مهما اختلفت بيئاتها وظروفها، لذلك تتم معالجة هذا الجانب وفق خصوصيات كل مؤسسة، من خلال فريق عمل يضم مصالح المالية والمحاسبة إلى جانب دائرة أنظمة المعلومات. ويتطلب النظام المحاسبي المالي معالجات أوسع للعمليات وحجما أكبر من المعلومات مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، وهو ما يستوجب قدرة نظام المعلومات على تسيير هذا الحجم مع احترام شروط الموثوقية وآجال الإبلاغ ولمواجهة هذه المتطلبات، يمكن للمؤسسات اعتماد إحدى الاستراتيجيات التالية:

1-إعادة بناء أنظمة معلومات جديدة: وتعد من الناحية النظرية الإستراتيجية الأكثر ملاءمة، كونها توفر أنظمة قادرة على الاستجابة لجميع المتطلبات الجديدة، خاصة وأن تطبيق المعايير الدولية يستدعي عناية خاصة بأنظمة المعلومات نظرا لدورها المحوري في المؤسسة.

2-استراتيجية الاحتواء: حيث تقوم المؤسسة بتكييف أنظمة المعلومات القديمة لتتلاءم مع متطلبات إنتاج المعلومة وفق النظام المحاسبي المالي، مع إعداد استراتيجية احتواء خاصة بكل مؤسسة.

3-الإستراتيجية المختلطة: وهي الأكثر شيوعا، حيث تعتمد المؤسسة على احتواء التغيرات في الأنظمة القديمة من أجل احترام الآجال المحددة، مع العمل في الوقت نفسه على التحضير الأنظمة معلومات جديدة يتم اعتمادها لاحقا مع الإشارة إلى أن استراتيجيات الاحتواء غالبا ما تكون انتقالية في انتظار حلول شاملة ودائمة.¹

¹Association Nationale des Directeurs Financiers et de Contrôle de Gestion, Normes IAS/IFRS : Que faut-il faire ? Comment s'y prendre ?, Éditions d'Organisation, Collection DFCG, Paris, 2^e édition, 2005, page 56.

المطلب الثاني: آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي:

ينتج عن تطبيق النظام المحاسبي المالي مجموعة من الآثار التنظيمية التي يمكن ملاحظتها على الهياكل التنظيمية ووظائف المؤسسة.

1. أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة المحاسبة:

يشكل اعتماد النظام المحاسبي المالي القائم على المعايير الدولية تحدياً بالنسبة للمحاسب، خاصة من حيث فهم واستيعاب هذه المعايير وضمان الانسجام بين مختلف المعالجات المحاسبية المسموحة، الأمر الذي يفرض عليه تطوير كفاءته المهنية والرفع من مستوى تأهيله بما يسمح له بممارسة الحكم المهني وإجراء التقديرات اللازمة عند الحاجة كما يصبح المحاسب مطالباً بتوسيع معارفه في مجالات أخرى، من أبرزها:

- **الاقتصاد والقانون:** لفهم طبيعة العقود والعمليات والتميز بين الجوهر الاقتصادي والشكل القانوني للمعاملة.
- **المالية:** لتحليل التقارير الصادرة عن الإدارة المالية أو عن خبراء التقييم، فضلاً عن ضرورة التحكم في اللغة الإنجليزية لمتابعة المستجدات المهنية، باعتبارها اللغة المعتمدة في إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية¹.

2. أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على بعض الوظائف الأخرى:

- **إدارة الموارد البشرية:** تعد هذه الإدارة من أكثر الإدارات تأثراً بتطبيق النظام المحاسبي المالي، سواء من حيث طبيعة المعلومات المحاسبية التي تقوم بإنتاجها أو من حيث تكوين وتأهيل الموارد البشرية المعنية بهذا التطبيق، إذ تتولى تجميع البيانات الخاصة بالعمالين وتقديمها إلى الجهة المؤولة عن إعداد القوائم المالية، كما تتأثر كمية ونوعية هذه المعلومات بالمعايير الدولية المتعلقة بالمعلومات القطاعية، منافع العمال، والمدفوعات على أساس الأسهم.
- **تحليل القوائم المالية:** تعتمد مهام المحلل المالي على المعايير المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية، وما يترتب عنها من معالجات لاحقة، وبما أن النظام المحاسبي المالي يقوم على مفاهيم تؤثر مباشرة على شكل ومحتوى القوائم المالية، فإن تطبيقه يساهم في تسهيل العمل التحضيري للمحلل المالي، من خلال توفير معلومات تعكس الوضعية المالية للمؤسسة بشكل مباشر في الميزانية².

- **مراقبة التسيير:** يترتب عن انتقال المؤسسة إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي توسيع مهام مراقب التسيير، حيث يشارك بدرجة أكبر في توفير المعلومات اللازمة لإعداد القوائم المالية، والمساهمة في تحديد الإيرادات والتكاليف والأصول والالتزامات حسب قطاعات النشاط والمناطق الجغرافية، إضافة إلى المشاركة في تحديد ومتابعة الوحدات المولدة للنقدية والمساهمة في إعداد التنبؤات

¹ DICK, Wolfgang, Les IFRS dans l'enseignement de la comptabilité, ESSEC-KPMG, Paris, 2007, page 56

² TAIRO, Akim A., Normes comptables internationales et diagnostic financier, GLP Conseil, 2004, disponible sur:

<http://www.n-cidf.com> , consulté le 31 mai 2026.

الفصل الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

الخاصة بالتدفقات النقدية، وإجراء اختبارات انخفاض قيمة الاستثمارات، ومتابعة مؤشرات انخفاض القيمة المتعلقة بالأصول والالتزامات¹.

المطلب الثالث: حدود وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

يشكل تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر مرحلة أساسية في مسار تحديث النظام المحاسبي الوطني، من خلال محاولة ملاءمته مع المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية. غير أن هذا الانتقال لم يكن سلسا بشكل كامل، حيث واجهت المؤسسات الاقتصادية مجموعة من الصعوبات والقيود التي أثرت على مستوى التطبيق وفعاليته.

من أبرز هذه الصعوبات، اختلاف المفاهيم المحاسبية الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مقارنة بالنظام السابق، خاصة فيما يتعلق بأسس القياس المحاسبي، مثل الاعتماد على القيمة العادلة بدل التكلفة التاريخية، إضافة إلى التغير في طريقة إعداد وعرض القوائم المالية، وهو ما استدعى فترة تكيف داخل المؤسسات الاقتصادية².

كما يبرز ضعف التكوين والتأهيل المهني كأحد العوائق الرئيسية، حيث أن العديد من الأعوان المحاسبين لم يتلقوا تكويننا كافيا حول متطلبات النظام المحاسبي المالي، مما أدى إلى صعوبات في التطبيق العملي وأثر على دقة إعداد المعلومات المالية³.

إضافة إلى ذلك، تعاني بعض المؤسسات من محدودية الأنظمة المعلوماتية المحاسبية، حيث أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يتطلب بيئة رقمية متطورة قادرة على معالجة البيانات المالية بشكل دقيق وسريع، وهو ما لا يتوفر بنفس المستوى لدى جميع المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها⁴.

كما أن مقاومة التغير التنظيمي داخل بعض المؤسسات ساهمت في إبطاء عملية الانتقال نحو النظام الجديد، حيث أبدى بعض الموظفين تفضيلا للاستمرار في الممارسات المحاسبية التقليدية، مما أثر على سرعة وفعالية التطبيق⁵.

ومن جهة أخرى، فإن تعقيد بعض المعايير المحاسبية الدولية التي استلهم منها النظام المحاسبي المالي زاد من صعوبة الفهم والتطبيق، خاصة فيما يتعلق بعمليات التقييم والإفصاح المالي، وهو ما يتطلب خبرة تقنية عالية وإلماما دقيقا بهذه المعايير⁶.

¹ SALUSTRO REYDEL, RSM, Maîtriser l'essentiel des IFRS, ESSEC / CCIP, Paris, 2009, page 28.

² - بن يوسف عبد القادر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية وانعكاسها على التحليل المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021.

³ - براهيم أسماء، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على أدوات التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2022.

⁴ - مصطفى العثماني، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، الجزائر، 2015.

⁵ - بوعلام سفيان، تأثير النظام المحاسبي المالي على موثوقية المعلومات المالية وأثره على التحليل المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2019.

⁶ مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، الإطار المفاهيم لإعداد التقارير المالية، المعايير الدولية للتقارير المالية، 2018.

خلاصة:

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل، يتضح أن النظام المحاسبي المالي يمثل خطوة مهمة في تطوير المنظومة المحاسبية في الجزائر، إذ أحدث تحولا في إعداد وعرض المعلومات المالية بما يعزز الشفافية والمصادقية وقابلية المقارنة، كما أن اعتماده على معايير حديثة مستمدة من المعايير الدولية ساهم في تقريب الممارسات المحاسبية الوطنية من نظيرتها العالمية، مما يدعم اندماج المؤسسات الجزائرية في الاقتصاد الدولي.

كما تبين أن النظام المحاسبي المالي ليس مجرد إطار تقني لتسجيل العمليات، بل هو منظومة متكاملة تؤثر في تسيير المؤسسة، من خلال تحسين جودة القوائم المالية ودعم اتخاذ القرار، حيث تشكل مخرجاته أساسا للتحليل المالي في تقييم الأداء وتشخيص الوضعية المالية.

ورغم أهميته، فإن تطبيقه في المؤسسات الجزائرية واجه صعوبات تتعلق بالتكوين والموارد البشرية والأنظمة المعلوماتية والتكيف مع المفاهيم الجديدة، مما جعل عملية الانتقال إليه تدريجية ومعقدة.

وانطلاقا من هذه النتائج، فإن دراسة النظام المحاسبي المالي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتحليل المالي، باعتباره الأداة التي تستغل مخرجاته في تفسير الوضعية المالية وتقييم الأداء، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي من خلال إبراز هذه العلاقة التكاملية بينهما.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد:

يعد التحليل المالي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية في تقييم أدائها المالي وتشخيص وضعيتها الاقتصادية خلال فترات زمنية محددة، حيث يقوم على معالجة البيانات المحاسبية وتحويلها إلى معلومات ذات دلالة تساعد في فهم واقع المؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة على أسس علمية وموضوعية، وقد شهد هذا المجال تطورا تدريجيا عبر مختلف المراحل الاقتصادية، ليصبح أكثر دقة وعمقا وذلك نتيجة التطورات المتسارعة التي عرفت بها البيئة الاقتصادية وتزايد تعقيد المعاملات المالية وتنوع مصادر التمويل، مما جعله عنصرا محوريا لا غنى عنه في عملية التسيير المالي داخل المؤسسات الحديثة. ويكتسي التحليل المالي أهمية بالغة نظرا لدوره الحيوي في قياس الأداء المالي للمؤسسة، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، إضافة إلى كونه وسيلة فعالة لدعم عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرار، كما أنه يعتمد بشكل أساسي على القوائم المالية باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات المالية، الأمر الذي يجعله مرتبطا ارتباطا وثيقا بجودة النظام المحاسبي المالي ومدى دقته في إنتاج معلومات مالية موثوقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

وفي هذا السياق، يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل ومتكامل حول التحليل المالي، من خلال التطرق إلى مفاهيمه الأساسية ونشأته وأهميته، إضافة إلى دراسة مراحله وأنواعه المختلفة، مع عرض أهم الأدوات والأساليب المعتمدة في تطبيقه، كما سيتم التطرق إلى مقومات نجاحه والقيود التي قد تحد من فعاليته، فضلا عن إبراز الدور المحوري الذي يلعبه المحلل المالي في تحسين جودة التحليل وضمان دقة نتائجه ويأتي ذلك بهدف تكوين تصور شامل يساعد على فهم كيفية توظيف التحليل المالي كأداة فعالة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ودعم قراراتها المالية والإدارية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي:

يعد التحليل المالي من أهم الأدوات الحديثة التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية في تقييم أدائها المالي ودراسة وضعيتها المالية، حيث يساعد على تفسير البيانات المحاسبية وتحويلها إلى معلومات ومؤشرات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة مما جعله أداة أساسية لمختلف الأطراف المرتبطة بالمؤسسة كالمستثمرين والإدارة والمقرضين. ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى ماهية التحليل المالي وأهميته، ثم عرض مراحله وأنواعه والأطراف المستفيدة منه.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي:

1. نبذة تاريخية حول التحليل المالي:

يرتبط ظهور التحليل المالي بتطور النشاط الاقتصادي وتوسع المبادلات التجارية، حيث بدأت ملامحه الأولى في أواخر القرن التاسع عشر، خاصة مع تزايد دور البنوك والمؤسسات المصرفية في تمويل النشاط الاقتصادي. وقد عرف هذا المجال تطوراً ملحوظاً خلال فترة الأزمة الاقتصادية العالمية بين سنتي 1929 و1933، حيث أبرزت هذه الأزمة الحاجة الملحة إلى تطوير أساليب التحليل والتسيير المالي من أجل تفادي المخاطر وتحسين عملية اتخاذ القرار، وفي هذا السياق، تم في الولايات المتحدة إنشاء لجنة للأوراق المالية سنة 1933، والتي ساهمت في تنظيم الأسواق المالية ونشر البيانات والإحصاءات المتعلقة بالنسب المالية، مما عزز من استخدام التحليل المالي بشكل أكثر منهجية وموضوعية. وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، شهد التحليل المالي تطوراً أكبر خاصة في فرنسا حيث ازداد اهتمام البنوك والمقرضين بتقييم مخاطر تمويل المؤسسات بدقة الأمر الذي ساهم في توسيع مجالات التحليل المالي وتطوير أدواته، ومع بداية الستينات ومع تنوع مصادر التمويل وتزايد اللجوء إلى الأسواق المالية لم يعد التحليل المالي يقتصر على دراسة السيولة والقدرة على السداد فقط بل أصبح يهتم أيضاً بتقييم مردودية المؤسسة وجودة أدائها العام، كما تم إنشاء لجنة عمليات البورصة سنة 1967 بهدف تعزيز شفافية العمليات المالية وتحسين اختيار المؤسسات التي تلجأ إلى السوق المالي، وهو ما ساهم في ترسيخ دور التحليل المالي كأداة أساسية في توجيه الاستثمارات ومع تزايد حجم وتعقيد العمليات المالية، تطور التحليل المالي من تحليل ساكن يعتمد على دراسة وضعية مالية في فترة زمنية محددة، إلى تحليل ديناميكي يقوم على متابعة تطور المؤشرات المالية عبر عدة سنوات متتالية، مع إجراء المقارنات واستخلاص الاتجاهات العامة لأداء المؤسسة.¹

¹ الزبيدي حمزة محمود التحليل المالي لأغراض التقييم والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص2.

2. تعريف التحليل المالي:

يعد التحليل المالي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية في فهم وضعيتها المالية وتقييم أدائها حيث يمثل عملية منهجية منظمة تهدف إلى دراسة مختلف البيانات والمعلومات المالية خلال فترة زمنية محددة، ويقوم هذا التحليل على فحص القوائم المالية مثل الميزانية وجدول حسابات النتائج، من أجل استخراج مؤشرات تساعد في الحكم على كفاءة المؤسسة وقدرتها على تحقيق أهدافها.

ولا يقتصر دور التحليل المالي على الوصف فقط بل يتعدى ذلك إلى تقديم تفسير دقيق لمختلف الجوانب المرتبطة بنشاط المؤسسة، من خلال تشخيص وضعيتها المالية بشكل شامل فهو يشمل تحليل النشاط لمعرفة مستوى تطور رقم الأعمال، وقياس المردودية لتقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح إضافة إلى دراسة التوازن المالي من خلال تحليل مصادر التمويل وأوجه استخدام الأموال وهو ما يسمح بتحديد نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة.

كما يعتمد التحليل المالي على استغلال المعطيات المالية التاريخية بطريقة دقيقة، حيث يتم تحليل القوائم والتقارير المالية باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب مثل النسب المالية والمؤشرات الكمية، ولا يتوقف الأمر عند دراسة الماضي والحاضر بل يمتد ليشمل إعداد توقعات مستقبلية تساعد على استشراف وضعية المؤسسة، واقتراح حلول وإجراءات من شأنها تحسين الأداء المالي وتعزيز استقرارها.

وبصورة مبسطة، يمكن اعتبار التحليل المالي مجموعة متكاملة من الأساليب الكمية والفنية التي يستخدمها المحلل المالي من أجل تحويل البيانات المحاسبية الخام إلى معلومات ذات دلالة تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي والحاضر والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية، بما يدعم عملية اتخاذ القرارات على أسس علمية مدروسة.¹

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي:

تنبع أهمية التحليل المالي من الدور المتزايد الذي أصبحت تلعبه الدراسات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة خاصة مع توسع المؤسسات وتعدد فروعها وتباعدها جغرافياً، إضافة إلى تعقد العمليات الاقتصادية على المستوى العالمي، كما ساهم انتشار أساليب جديدة من الغش والاحتيال والاختلاس في تعزيز الحاجة إلى أداة رقابية فعالة، يتمثل أبرزها في التحليل المالي، وبشكل عام تتجلى أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:

- قياس مدى قدرة المؤسسة على تعبئة الأموال من جهة، وكفاءة استخدامها واستثمارها من جهة أخرى.
- توفير مؤشرات تعكس فعالية المؤسسة وإمكاناتها في تحقيق النمو والاستمرارية.

¹ أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 25.

الفصل الثاني : الإطار النظري للتحليل المالي

- تقييم مدى كفاءة النشاط الذي تمارسه المؤسسة.
- دعم عملية التخطيط المالي داخل المؤسسة.
- يعد مؤشرا على مدى نجاح الإدارة أو فشلها في تحقيق الأهداف المسطرة.
- يعكس الصورة الحقيقية للمركز المالي للمؤسسة.
- تهيئة الظروف المناسبة لاتخاذ القرارات السليمة.
- يعتبر أداة رقابية فعالة تشبه نظام إنذار مبكر يحمي المؤسسة خاصة عند استخدامه بفعالية.
- يستخدم في تقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة وكذلك في تقييم الأداء العام.
- يعد وسيلة من وسائل التخطيط الاستراتيجي من خلال المساعدة على التنبؤ بالمستقبل المالي للمؤسسة.
- يدعم اتخاذ القرارات الإستراتيجية المهمة مثل الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد¹.

المطلب الثالث: مراحل وأنواع التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه:

1. مراحل التحليل المالي:

يمر التحليل المالي بعدة مراحل تختلف باختلاف نوعه وهدفه ودرجة التفصيل المطلوبة، إلا أن أغلب الباحثين يتفقون

على مجموعة من الخطوات الأساسية التي يمكن عرضها كما يلي:

- **تحديد هدف التحليل:** يعد هذه المرحلة أساسية، حيث يجب على المحلل تحديد الهدف من التحليل بدقة لأن اختلاف الأهداف يؤدي إلى اختلاف نتائج وأساليب التحليل، وبالتالي فإن نجاح العملية التحليلية مرتبط بوضوح الهدف.
- **تحديد الفترة الزمنية:** يتم في هذه المرحلة تحديد المدة الزمنية التي يشملها التحليل أي عدد السنوات أو الفترات المالية التي يراد دراستها.
- **اختيار أسلوب التحليل المناسب:** يقوم المحلل باختيار المنهج أو الأداة المناسبة للتحليل، مثل استخدام النسب المالية أو غيرها من الأساليب الإحصائية والاقتصادية، وذلك وفقا لطبيعة الدراسة وأهدافها.
- **إعادة تبويب القوائم المالية:** يتم في هذه الخطوة إعادة هيكلة وتصنيف البيانات الواردة في القوائم المالية بطريقة تتناسب مع أسلوب التحليل المختار بما يضمن وضوح المعلومات ودقتها ويسهل عملية التحليل.
- **استخلاص النتائج:** يتم تحليل المعطيات المتوفرة والتوصل إلى نتائج واستنتاجات موضوعية ومحيدة، بعيدا عن أي تحيز شخصي.

¹ - الحياي، وليد ناجي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 21.

الفصل الثاني : الإطار النظري للتحليل المالي

- إعداد التقرير النهائي: تعرض النتائج المتوصل إليها في تقرير شامل يتضمن أهم الاستنتاجات، إضافة إلى تقديم توصيات واقتراحات من شأنها المساعدة في تحسين وضعية المؤسسة ودعم عملية اتخاذ القرار.¹

2. أنواع التحليل المالي:

ينقسم التحليل المالي إلى نوعين أساسيين هما:

- **التحليل الرأسي:** هو أسلوب يعتمد على تحويل بنود القوائم المالية إلى نسب مئوية انطلاقاً من رقم أساسي داخل نفس القائمة المالية وفي نفس الفترة ففي قائمة الدخل يعتمد غالباً على صافي المبيعات كرقم أساسي، بينما في الميزانية العمومية يعتمد مجموع الأصول، ويساعد هذا النوع من التحليل على تقييم هيكل القوائم المالية وتحديد نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة.

- **التحليل الأفقي:** هو أسلوب يعتمد على دراسة تطور بنود القوائم المالية عبر عدة سنوات، حيث يتم مقارنة كل عنصر مالي خلال فترات زمنية مختلفة وتحويل التغيرات الحاصلة إلى نسب مئوية، ويسمح هذا النوع من التحليل بفهم اتجاهات النمو أو التراجع في أداء المؤسسة عبر الزمن.²

3. الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي وذلك حسب أهدافها وطبيعة علاقتها بالمؤسسة، ومن أهم هذه الأطراف ما يلي:

- **المستثمرون:** يهتم المستثمرون سواء الحاليون أو المحتملون بالعائد المتوقع على الأموال المستثمرة ومستوى المخاطر المرتبطة بها، إضافة إلى القيمة المضافة الناتجة عن الاستثمار، ويسعى المستثمر الحالي إلى تقييم جدوى الاستثمار في الاحتفاظ بأسهمه، بينما يحاول المستثمر المحتمل تحديد ما إذا كان شراء أسهم المؤسسة يعد قراراً مناسباً ويعتمد كلا الطرفين على دراسة الأداء السابق للمؤسسة وطريقة تعاملها مع المخاطر، إضافة إلى توقعات النمو في الأجلين القصير والطويل.

¹ عدون، ناصر دادي، وقويدر الواحد، عبد الله، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية: المؤسسة العمومية بالجزائر، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2010، ص135، ص136.

² بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، التسيير المالي: الإدارة المالية - دروس وتطبيقات، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص

- **إدارة المؤسسة:** تعد الإدارة من أهم مستخدمي التحليل المالي حيث تعتمد عليه في تحليل نتائج الأعمال وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، كما يستخدم التحليل المالي لعرض الوضعية المالية للمؤسسة على الملاك أو الهيئات المشرفة مما يساعد على قياس مدى كفاءة الإدارة في تسيير الموارد المتاحة وتحقيق الأهداف المسطرة.¹

المبحث الثاني: أدوات وأساليب التحليل المالي:

التحليل المالي يعد من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية لتقييم أدائها المالي وتشخيص وضعيتها، ويعتمد على مجموعة من الأساليب والمؤشرات مثل النسب المالية والمقارنة والأرقام القياسية بهدف تحليل البيانات المحاسبية ودعم اتخاذ القرار، وتختلف هذه الأساليب حسب الهدف من الدراسة وطبيعة المعلومات المتاحة، كما تتوقف فعالية التحليل المالي على توفر شروط ومقومات تضمن دقة النتائج، إضافة إلى كفاءة المحلل المالي في تفسير المؤشرات وربطها بواقع المؤسسة الاقتصادي.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم أساليب التحليل المالي، ثم عرض مقومات نجاحه والقيود والصعوبات التي تواجهه، إضافة إلى دور المحلل المالي في تحسين جودة التحليل وفعاليتها.

المطلب الأول: أدوات التحليل المالي:

يعتمد المحلل المالي على مجموعة من الأدوات الأساسية التي تساعده في تحقيق أهداف التحليل المالي واتخاذ القرارات المناسبة، ويمكن تلخيص أهم هذه الأدوات فيما يلي:

- **تحليل الهيكل المالي:** يهدف إلى التأكد من قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها المختلفة دون الإخلال بالتوازن المالي أو التأثير على المردودية والملائمة المالية، ويعتمد هذا التحليل إما على منظور الذمة المالية أو المنظور الوظيفي، من خلال الفصل بين مختلف الأنشطة الأساسية داخل المؤسسة لتقييم وضعها المالي بشكل أدق.
- **تقييم النشاط والنتائج:** يركز هذا الجانب على دراسة كيفية تحقيق المؤسسة لنتائجها، ومدى قدرتها على تحقيق الربحية من خلال نشاطها، ويتم ذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير وهي مؤشرات تعكس مختلف مراحل تكوين النتيجة وتوضح أسباب الوصول إليها مما يساعد في دعم عملية اتخاذ القرار.

¹ صخري، جمال، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص 12.

- **تحليل المردودية:** يعد من أهم أدوات التقييم المالي، حيث يسمح بمقارنة النتائج المحققة بالموارد والوسائل التي تم استخدامها لتحقيقها، وتعتبر مؤشرات المردودية من أكثر المؤشرات موضوعية في قياس الأداء المالي، كما تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بالاستثمار والتمويل وغيرها.
- **تحليل التدفقات المالية:** يمثل هذا النوع من التحليل تطوراً متقدماً مقارنة بالتحليل الوظيفي وتحليل الذمة المالية، إذ يتيح دراسة التوازن المالي وتحديد أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، بالإضافة إلى تحديد مصادر المسؤولية المالية كما يوفر مجموعة من المؤشرات ذات طابع استراتيجي تساعد في تقييم السياسات المالية المعتمدة ودعم القرارات الاستراتيجية للمؤسسة.¹

المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي:

يقوم التحليل المالي بدراسة القوائم المالية من خلال مجموعة من الأساليب التي تسمح بفهم الوضعية المالية للمؤسسة وتطورها عبر الزمن، ومن بين هذه الأساليب نجد التحليل الأفقي الذي يعتمد على تتبع نفس العنصر المالي عبر عدة فترات زمنية من خلال مقارنة التغيرات التي تطرأ على قيمته، مما يساعد على تحديد اتجاهات النمو أو التراجع.

وبصفة عامة، يستعمل التحليل المالي مجموعة متنوعة من الأساليب والأدوات التي تختلف حسب الهدف من التحليل وطبيعة المعلومات المراد استخراجها، مما يساهم في تقديم صورة أدق عن الأداء المالي للمؤسسة. نذكر منها:

1. **أسلوب التحليل الرأسي:** التحليل العمودي أو الرأسي، ويهدف إلى دراسة بنود القوائم المالية داخل نفس الفترة الزمنية من خلال حساب الأهمية النسبية لكل عنصر مقارنة بإجمالي المجموعة التي ينتمي إليها سواء في الميزانية أو في جدول حساب النتائج، ويسمح هذا الأسلوب بفهم التركيب الداخلي للقوائم المالية وإبراز وزن كل بند دون تأثير التغيرات الزمنية.
2. **أسلوب التحليل الأفقي:** هو أسلوب يعتمد على دراسة الأداء المالي من خلال المقارنة بين فترتين زمنيتين أو أكثر، حيث يتم ربط نفس البنود في القوائم المالية عبر الزمن، ويهدف هذا النوع إلى تتبع التغيرات التي تطرأ على كل عنصر سواء بالزيادة أو النقصان، مما يساعد على تحليل اتجاهات تطور نشاط المؤسسة وفهم ديناميكية أدائها المالي.
3. **التحليل المقارن للقوائم المالية:** يعتمد هذا الأسلوب على مقارنة قائمتين ماليتين أو أكثر لنفس المؤسسة تكون كل واحدة منها معدة عن فترة زمنية مختلفة، وذلك بهدف تحديد اتجاه أداء المؤسسة من خلال تتبع التغيرات التي حدثت بين الفترات وغالباً ما يتم استعمال ميزانيتين عامتين تعودان لسنتين متتاليتين أو غير متتاليتين حسب هدف التحليل.

¹ حنفي عبد الغفار، التحليل المالي وإدارة الأموال، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 88-92

الفصل الثاني : الإطار النظري للتحليل المالي

في هذا السياق، تؤخذ البيانات الواردة في الميزانية الأقدم كمرجع أساسي تتم مقارنة بنودها مع ما ورد في الميزانية الأحدث، بهدف إظهار الفروقات التي حدثت سواء بشكل إيجابي أو سلبي، ويتم التعبير عن هذه التغيرات أما في صورة قيم مطلقة أو نسب مئوية مما يساعد على تفسير طبيعة التطور المالي داخل المؤسسة.

بعد ذلك يتم تحليل هذه الفروقات من أجل فهم الأسباب التي أدت إليها وتقييم تأثيرها على كفاءة المؤسسة ومركزها المالي وقدرتها على تحقيق الأرباح والوفاء بالالتزامات، إضافة إلى مستوى النشاط العام، ويعد هذا الأسلوب من أبسط طرق التحليل المالي، كما يسمح أيضا بإعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها خلال الفترة محل الدراسة، ويعتبر في جوهره شكلا من أشكال التحليل الأفقي¹

4. **أسلوب النسب المالية:** يستخدم هذا الأسلوب للحصول على مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى كفاءة المؤسسة في أداء نشاطها وقدرتها على تحقيق الأرباح والوفاء بالالتزامات، إضافة إلى تقييم مستوى النشاط العام فيها فالقوائم المالية في شكلها الرقمي لا تحمل دلالة مباشرة للمحلل المالي، بل تعتبر مجرد معطيات أولية يتم الاعتماد عليها في التحليل.

ولهذا يقوم المحلل المالي بربط عناصر القوائم المالية ببعضها البعض من خلال استخراج نسب مالية مختلفة، حيث يمكن الحصول على عدد كبير من النسب بمجرد قسمة أي عنصر مالي على عنصر آخر داخل نفس القوائم، وقد تكون هذه النسب على شكل قيم عادية أو نسب مئوية، غير أن الأهم هو أن تكون ذات دلالة قابلة للتفسير وتخدم هدف التحليل. وبذلك تصبح قراءة البيانات المالية أكثر وضوحا وفاعلية ولضمان دقة التحليل، لا يكفي باستخدام النسب المالية وحدها، بل يتم دعمها بأدوات مقارنة أخرى تساعد على تفسير النتائج بشكل منطقي مثل مقارنة هذه النسب بمعايير مختلفة داخل المؤسسة أو خارجها

ومن بين هذه المعايير نجد المعايير الشخصية للمحلل الناتجة عن خبرته، وكذلك النسب التاريخية الخاصة بالمؤسسة المستمدة من أدائها في السنوات السابقة إضافة إلى النسب المعيارية الخاصة بالصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة، أو مقارنتها بنسب مؤسسات مماثلة، كما يمكن الاعتماد على المعايير الواردة في الميزانية التقديرية باعتبارها أهدافا تسعى المؤسسة إلى تحقيقها.

يعتبر أسلوب النسب المالية من أكثر أدوات التحليل المالي استخداما في مجال الأعمال، وذلك لما يوفره من مؤشرات كمية متعددة تساعد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، ورغم وجود بعض القيود المرتبطة به إلا أنه يظل أساسيا في تحليل

¹ كراجة عبد الحليم، رابعة علي، والسكران ياسر، الإدارة والتحليل المالي: أسس، مفاهيم، تطبيقات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 7.

الأداء المالي، ويتيح هذا الأسلوب دراسة جوانب مختلفة مثل الربحية السيولة وكفاءة إدارة الأصول والخصوم من خلال ربط عناصر القوائم المالية ببعضها البعض على شكل نسب.

وقد ازدادت أهمية هذا الأسلوب في السنوات الأخيرة، خاصة بعد اعتماده في مجالات التنبؤ المالي حيث أصبح يستخدم كأداة للمساعدة في الكشف المبكر عن احتمال تعرض المؤسسات لصعوبات أو فشل مالي¹.

5. أسلوب التحليل بالاعتماد على الرقم القياسي: يقوم هذا الأسلوب على اختيار سنة أساس تعتبر مرجعا للمقارنة،

حيث يتم إعطاء كل عنصر مالي في هذه السنة قيمة معيارية تساوي 100 في المائة، ويفضل أن تكون سنة الأساس سنة عادية لا تتأثر بظروف استثنائية أو تغيرات غير طبيعية حتى تكون المقارنة أكثر دقة وموضوعية.

ويستخدم هذا الأسلوب عادة عند تحليل أكثر من فترة زمنية، حيث تتم مقارنة باقي السنوات بسنة الأساس من خلال تحويل القيم إلى نسب مئوية مما يسمح بتتبع التطور الحاصل في مختلف البنود المالية عبر الزمن كما يمكن في بعض الحالات عكس المنهجية من خلال اعتماد سنة أحدث كأساس للمقارنة بهدف قياس معدل التغير النسبي والذي قد يكون إيجابيا في حالة الزيادة أو سلبيا في حالة الانخفاض.

وعند تطبيق هذا الأسلوب على سلسلة زمنية طويلة يطلق عليه تحليل السلاسل الزمنية أو المقارنات الأفقية، مع الإشارة إلى أن الفترة المثلى للتحليل لا ينبغي أن تتجاوز خمس سنوات، وذلك لتفادي تأثير التغيرات الخارجية المتراكمة التي قد تؤثر على دقة النتائج.

6. أسلوب تحليل المكونات أو مقاييس المعلومات: يعد هذا الأسلوب من الأساليب الحديثة والمتطورة في مجال التحليل

المالي حيث يعتمد على مفاهيم مستمدة من نظرية المعلومات، ويقوم على تحويل كل عنصر من عناصر القوائم المالية إلى نسبة مقارنة بإجمالي البند الذي ينتمي إليه بحيث يتم التعبير عنه في صورة كسر نسبي.

بعد ذلك يتم استخدام الدالة اللوغاريتمية لاشتقاق مؤشرات كمية تعرف بمقاييس المعلومات، والتي تهدف إلى قياس قيمة المعلومات الناتجة عن التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية خلال الفترة المحاسبية.

ويعتبر هذا الأسلوب تطويرا مباشرا للتحليل الرأسي التقليدي، إلا أنه يتميز بطابعه الديناميكي مما يجعله أداة فعالة في دراسة الاستقرار المالي والتنبؤ بمخاطر التعثر أو الإفلاس ويمكن تطبيقه على مختلف القوائم المالية، غير أن الميزانية العامة تبقى المجال الأكثر استخداما له، نظرا لقدرتها على تقديم صورة شاملة عن الوضع المالي للمؤسسة.

¹ - حمد مبروك أبو زيد، التحليل المالي: شركات مالية، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2019، ص 2

وتقاس مقاييس المعلومات على مستويات متعددة، فقد تشمل عنصر واحد داخل بند معين أو بندا داخل الميزانية، أو حتى الميزانية ككل كوحدة واحدة، كما أن هذه المقاييس ترتفع كلما زادت درجة تقلب العناصر المالية، حيث تشير الدراسات إلى أن المؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية غالبا ما تسجل مستويات أعلى من هذه المقاييس مقارنة بالمؤسسات المستقرة، ما يعكس عدم استقرارها المالي.¹

المطلب الثالث: مقومات ونجاح التحليل المالي:

يحتل التحليل المالي مكانة مهمة ضمن الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية في تقييم أدائها المالي وفهم وضعيتها الاقتصادية، إذ يسمح بتحويل البيانات المحاسبية إلى مؤشرات تساعد في اتخاذ القرارات، غير أن الوصول إلى نتائج دقيقة وذات دلالة لا يتحقق بشكل عشوائي بل يتطلب توفر مجموعة من المقومات الأساسية، كما يتأثر بعدة قيود وصعوبات قد تحد من فعاليته، ومن جهة أخرى، يلعب المحلل المالي دورا محوريا في توجيه عملية التحليل وضمان جودتها من خلال كفاءته وخبرته،

وعليه سيتم في هذا المبحث التطرق إلى متطلبات نجاح التحليل المالي ثم أهم القيود التي تواجهه، وأخيرا دور المحلل المالي في تحسين مخرجاته.

1. متطلبات نجاح التحليل المالي:

إن نجاح التحليل المالي وفعاليته في دعم عملية اتخاذ القرار يرتبطان بتوفر مجموعة من الشروط الضرورية التي تضمن دقة النتائج ومصادقيتها، ويأتي في مقدمة هذه الشروط توفر معلومات مالية صحيحة وموثوقة، حيث تعتمد عملية التحليل أساسا على القوائم المالية التي يجب أن تكون معدة وفق معايير محاسبية معترف بها مثل النظام المحاسبي المالي، بما يضمن الشفافية والموضوعية.

كما يعد توفر معلومات شاملة ومتكاملة من العوامل الأساسية لنجاح التحليل، إذ لا يمكن الاعتماد على قائمة مالية واحدة فقط بل يجب دراسة مختلف القوائم مثل الميزانية وجدول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة، حتى يتمكن المحلل من تكوين رؤية متكاملة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

1 الزعبي هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2000، ص 34.

إضافة إلى ذلك، تلعب الفترة الزمنية المختارة للتحليل دوراً مهماً، حيث يساعد اختيار فترة مناسبة على إجراء المقارنات واكتشاف الاتجاهات العامة لنشاط المؤسسة، سواء من خلال التحليل الأفقي الذي يبرز التغيرات عبر الزمن أو التحليل العمودي الذي يوضح الأهمية النسبية لكل عنصر داخل القوائم المالية.

ولا يقل عن ذلك أهمية استخدام أدوات تحليل ملائمة لطبيعة النشاط مثل النسب المالية التي تسمح بقياس السيولة والربحية والهيكلة المالي إلى جانب التحليل المقارن الذي يمكن من تقييم أداء المؤسسة مقارنة بفترة سابقة أو بمؤسسات أخرى. وأخيراً، يعد توفر الكفاءة والخبرة لدى المحلل المالي عاملاً حاسماً في نجاح التحليل إذ لا يقتصر الأمر على استخراج المؤشرات بل يتطلب القدرة على تفسيرها وربطها بالواقع الاقتصادي للمؤسسة وهو ما يمنح للتحليل قيمته الحقيقية¹.

2. القيود والصعوبات التي تواجه التحليل المالي:

على الرغم من الأهمية الكبيرة للتحليل المالي، إلا أنه لا يخلو من مجموعة من القيود والصعوبات التي قد تؤثر على دقة نتائجه وتحد من قدرته على عكس الصورة الحقيقية للوضع المالي للمؤسسة، ومن أبرز هذه القيود اعتماده على بيانات تاريخية، حيث تستند القوائم المالية إلى إحداث وقعت في الماضي، الأمر الذي يجعل التحليل يعكس الوضع السابق أكثر من الحالي، وقد لا يكون مؤشراً دقيقاً للتنبؤ بالمستقبل.

كما تتأثر نتائج التحليل المالي باختلاف السياسات المحاسبية المعتمدة من مؤسسة إلى أخرى، مثل طرق تقييم المخزون أو احتساب الاهتلاكات، وهو ما قد يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين المؤسسات ويحد من موضوعية النتائج. ومن جهة أخرى، يشكل التضخم عاملاً مهماً يؤثر على مصداقية البيانات المالية، إذ يؤدي تغير المستوى العام للأسعار إلى تشويه القيم المسجلة، خاصة في الفترات التي تشهد تقلبات اقتصادية ملحوظة.

إضافة إلى ذلك يركز التحليل المالي بشكل أساسي على البيانات الكمية، مما يؤدي إلى إهمال بعض العوامل النوعية التي لا تقل أهمية، مثل كفاءة الإدارة، وجودة المنتجات، والظروف الاقتصادية العامة، والتي قد يكون لها تأثير كبير على أداء المؤسسة واستمراريتها.

كما لا يمكن إغفال احتمال وجود تلاعب في البيانات المالية سواء بشكل مقصود أو نتيجة أخطاء محاسبية، وهو ما يقلل من موثوقية النتائج المتوصل إليها ويستدعي الحذر عند تفسيرها¹.

¹ مطر محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 45-52.

3. دور المحلل المالي وكفاءته:

يعتبر المحلل المالي العنصر الأساسي في عملية التحليل، حيث يلعب دوراً مهماً في تحويل البيانات المالية الخام إلى معلومات مفيدة تساعد في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر دوره على الجانب التقني المتمثل في حساب المؤشرات، بل يتعداه إلى تفسير النتائج وربطها بالسياق الاقتصادي والمالي للمؤسسة.

يقوم المحلل المالي في البداية بجمع البيانات المالية من مصادرها المختلفة، ثم يعمل على تنظيمها وتبويبها بشكل يسهل عملية تحليلها، وبعد ذلك، يختار الأدوات المناسبة للتحليل حسب طبيعة النشاط والهدف من الدراسة، سواء كانت نسب مالية أو أساليب مقارنة أو غيرها من التقنيات التحليلية.

كما يتولى المحلل مهمة تفسير النتائج بشكل موضوعي، من خلال ربط المؤشرات المالية بالعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على أداء المؤسسة، وهو ما يساعد على فهم الأسباب الحقيقية وراء نقاط القوة والضعف. ولا يقل عن ذلك أهمية دوره في تقديم التوصيات، حيث يساهم في توجيه الإدارة نحو اتخاذ قرارات رشيدة، مثل تحسين مستوى السيولة أو رفع الكفاءة التشغيلية، أو تقليل المخاطر المالية.

ويتطلب القيام بهذه المهام توفر مجموعة من المهارات لدى المحلل المالي، من بينها القدرة على التحليل والتفكير النقدي، والإلمام الجيد بالحاسبة والمالية، إضافة إلى متابعة التطورات الاقتصادية والمالية التي قد تؤثر على نشاط المؤسسة.²

¹ حنفي، عبد الغفار، التحليل المالي وإدارة الأموال، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص94، ص95.

² – ElliottBarry & Elliott Jamie- Financial Accounting and Reporting, Pearson, 2013, p. 210-215

المبحث الثالث: الإطار التكاملي بين النظام المحاسبي المالي والتحليل المالي

يرتبط النظام المحاسبي المالي بالتحليل المالي ارتباطاً وثيقاً داخل نظام المعلومات المالية، حيث يوفر الأول البيانات المحاسبية بينما يقوم الثاني بتحليلها وتفسيرها لاستخراج مؤشرات تُستخدم في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرار. ويهدف هذا المبحث إلى إبراز هذا التكامل من خلال توضيح دور النظام المحاسبي في توفير المعلومات، ودور التحليل المالي في تفسيرها، ثم بيان العلاقة التكاملية بينهما.

المطلب الأول: دور النظام المحاسبي المالي في توفير المعلومات للتحليل المالي

يعد النظام المحاسبي المالي أحد أهم الأنظمة المعلوماتية داخل المؤسسة، حيث يمثل الأداة الرئيسية التي يتم من خلالها تسجيل ومعالجة مختلف العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، ويعتمد هذا النظام على مجموعة من القواعد والمبادئ المحاسبية المعترف بها، والتي تهدف إلى ضمان تسجيل العمليات بطريقة منظمة ومنسقة، بما يسمح بإعداد معلومات مالية دقيقة وموثوقة تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة. ولا يقتصر دور النظام المحاسبي المالي على مجرد تسجيل العمليات، بل يشمل أيضاً تصنيفها وتبويبها وتلخيصها في شكل تقارير وقوائم مالية، مثل الميزانية وجدول حساب النتائج، والتي تشكل المصدر الأساسي للمعلومات المالية داخل المؤسسة، وتكتسي هذه المعلومات أهمية كبيرة، نظراً لاعتماد مختلف الأطراف عليها في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات المناسبة.

كما يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق درجة عالية من الشفافية والمصدقية في عرض المعلومات المالية، وذلك من خلال الالتزام بالمبادئ المحاسبية مثل مبدأ الاستمرارية ومبدأ الحيطة والحذر ومبدأ استقلالية الدورات المالية، ويساعد هذا الالتزام في تقليل الأخطاء والتلاعب ويعزز من ثقة المستخدمين في القوائم المالية.

ومن جهة أخرى، يلعب النظام المحاسبي المالي دوراً مهماً في دعم وظائف التسيير داخل المؤسسة، حيث يوفر بيانات ضرورية لعمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرار، كما يسمح بمتابعة تطور النشاط المالي للمؤسسة بشكل دوري مما يساعد الإدارة على اكتشاف الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب¹.

وبالتالي، يمكن اعتبار النظام المحاسبي المالي حجر الأساس الذي تقوم عليه بقية الوظائف المالية داخل المؤسسة، خاصة التحليل المالي، حيث يوفر له المعطيات الضرورية التي يتم على أساسها تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تضمن استمرارية المؤسسة وتحقيق أهدافها الاقتصادية.

¹ حنفي عبد الغفار، التحليل المالي باستخدام القوائم المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 45

الفصل الثاني : الإطار النظري للتحليل المالي

ويعتمد هذا النظام على مجموعة من الإجراءات المحاسبية التي تبدأ بتسجيل العمليات المالية في الدفاتر المحاسبية، ثم تصنيفها وتبويبها، وصولاً إلى إعداد القوائم المالية التي تمثل المخرجات الأساسية للنظام المحاسبي المالي، وتعد هذه القوائم المصدر الرئيسي للمعلومات المالية التي يعتمد عليها مختلف المستخدمين في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.¹ ومن أهم القوائم المالية التي يوفرها النظام المحاسبي المالي ما يلي:

- الميزانية: التي تعكس المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين من خلال بيان الأصول والخصوم وحقوق الملكية.
 - جدول حسابات النتائج: الذي يوضح نتيجة نشاط المؤسسة من أرباح أو خسائر خلال فترة مالية معينة.
 - جدول تدفقات الخزينة: الذي يبين حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المؤسسة.
 - جدول تغيرات الأموال الخاصة: الذي يوضح التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية خلال الفترة المالية.²
- وتكمن أهمية هذه القوائم المالية في كونها توفر معلومات كمية يمكن الاعتماد عليها في دراسة الأداء المالي للمؤسسة وتحليل نتائج نشاطها الاقتصادي، كما تساعد هذه المعلومات في تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرار في النشاط والوفاء بالتزاماتها المالية تجاه مختلف الأطراف المتعاملة معها.
- كما يلعب النظام المحاسبي المالي دوراً مهماً في تحقيق الشفافية المالية داخل المؤسسة، حيث يسمح بتوفير معلومات مالية موثوقة يمكن الاعتماد عليها من قبل الإدارة والمستثمرين والمقرضين وغيرهم من الأطراف المستفيدة. وتساهم هذه المعلومات في تحسين عملية التخطيط المالي واتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بالاستثمار والتمويل.
- وبالتالي فإن النظام المحاسبي المالي يمثل الأساس الذي يقوم عليه التحليل المالي، إذ يوفر البيانات والمعلومات التي يعتمد عليها المحلل المالي في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة واستخلاص المؤشرات التي تعكس أدائها المالي.
- المطلب الثاني: دور التحليل المالي في تفسير مخرجات النظام المحاسبي المالي:**

يعد التحليل المالي من أهم الأدوات العلمية التي تستخدم في تفسير البيانات والمعلومات المستخرجة من القوائم المالية، حيث لا يقتصر دوره على عرض الأرقام بل يتجاوز ذلك إلى تحليلها وفهم دلالاتها الاقتصادية والمالية، ويهدف التحليل المالي

¹ مطر محمد، تحليل القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرار، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 60.

² K. R. Subramanyam. (2014). Financial Statement Analysis (11th Ed.). New York: McGraw-Hill Education. p18

الفصل الثاني : الإطار النظري للتحليل المالي

أساساً إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة وقياس مدى كفاءتها في استخدام مواردها، بالإضافة إلى تحديد نقاط القوة والضعف في هيكلها المالي، مما يساعد في اتخاذ قرارات رشيدة سواء على مستوى الإدارة أو الأطراف الخارجية.

ويعتمد التحليل المالي على مجموعة متنوعة من الأساليب والأدوات التي تمكن المحلل المالي من تكوين صورة شاملة ودقيقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، ومن بين أهم هذه الأدوات تحليل النسب المالية الذي يقوم على دراسة العلاقات بين مختلف عناصر القوائم المالية، مثل الميزانية وجدول حساب النتائج، بهدف استخراج مؤشرات كمية تساعد في تقييم الأداء المالي وتفسيره بطريقة مبسطة وقابلة للمقارنة عبر الزمن أو مع مؤسسات أخرى.

وتنقسم النسب المالية إلى عدة أنواع رئيسية، لكل منها دلالات خاصة تسهم في تقييم جانب معين من الأداء المالي، ومن أهمها:

- **نسب السيولة:** وهي النسب التي تعكس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، وتعد مؤشراً مهماً على مدى توفر النقدية أو الأصول القابلة للتحويل إلى نقد ومن أمثلتها نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة، حيث تساعد هذه النسب في الحكم على مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الضغوط المالية في الأجل القصير¹.
- **نسب الربحية:** وتهدف إلى قياس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من نشاطها الاقتصادي، وتعد مؤشراً أساسياً على كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة².
- ومن بين أهم هذه النسب نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية، حيث تعكس هذه المؤشرات مدى تحقيق المؤسسة لعوائد مناسبة مقارنة بحجم استثماراتها.
- **نسب المديونية:** وتبين مدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارجية مثل القروض، مقارنة بالتمويل الذاتي وتساعد هذه النسب في تقييم مستوى المخاطر المالية التي قد تواجهها المؤسسة، إذ أن الارتفاع الكبير في المديونية قد يعرضها لصعوبات في السداد في حالة تراجع الإيرادات.
- **نسب النشاط:** وهي النسب التي تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها الاقتصادية، مثل الأصول والمخزون، لتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات، ومن أمثلتها معدل دوران المخزون ومعدل دوران الأصول، حيث تعكس هذه المؤشرات مدى فعالية المؤسسة في إدارة مواردها وتحقيق الاستخدام الأمثل لها.

¹ عبد الله خالد أمين، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفضل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 88-90.

² عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 130-133.

الفصل الثاني : الإطار النظري للتحليل المالي

وبالتالي فإن استخدام هذه النسب بشكل متكامل يسمح بالحصول على رؤية شاملة حول الوضعية المالية للمؤسسة، ويساعد على اتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية دقيقة، سواء فيما يتعلق بالاستثمار أو التمويل أو تحسين الأداء العام للمؤسسة.¹

كما يعتمد التحليل المالي على التحليل المقارن الذي يقوم على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة خلال عدة فترات زمنية بهدف تحديد الاتجاهات العامة للأداء المالي، إضافة إلى مقارنة أداء المؤسسة مع مؤسسات أخرى تعمل في نفس القطاع الاقتصادي، مما يساعد في تحديد موقع المؤسسة داخل السوق.

ولا يقتصر دور التحليل المالي على تفسير البيانات المالية فقط، بل يمتد ليشمل تقديم تقييم شامل ومتكامل للوضعية المالية للمؤسسة، حيث يعمل على تحليل مختلف الجوانب المالية بهدف تكوين صورة دقيقة عن أدائها الحالي وآفاقها المستقبلية، إذ يمكن من خلاله تحديد مستوى السيولة، الذي يعكس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، كما يمكن قياس الربحية التي تعبر عن مدى نجاحها في تحقيق عوائد من نشاطها، بالإضافة إلى تقييم الملاءة المالية التي توضح قدرتها على الاستمرار في النشاط والوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.

كما يساهم التحليل المالي في تقييم كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المالية، من خلال دراسة مدى فعالية استغلال الأصول وتحقيق التوازن بين مصادر التمويل المختلفة، ويساعد ذلك الإدارة على تحسين أساليب التسيير واتخاذ قرارات مبنية على معطيات دقيقة سواء تعلق الأمر بالتوسع في النشاط أو ترشيد النفقات أو إعادة هيكلة التمويل.

ومن جهة أخرى، يوفر التحليل المالي معلومات ذات أهمية كبيرة لمختلف الأطراف الخارجية، وعلى رأسها المستثمرون والمقرضون حيث يعتمدون على نتائجه في تقييم جدوى الاستثمار ومستوى المخاطر المرتبطة به، فالمستثمر يسعى من خلال هذه المعلومات إلى اختيار الفرص التي تحقق له عائدا مناسباً، في حين يهتم المقرض بقدرة المؤسسة على السداد وانتظامها في الوفاء بالتزاماتها، وبذلك، يساهم التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والإقراض، ويعزز من شفافية المعلومات المالية وثقة المتعاملين مع المؤسسة.²

ومن خلال ذلك يتضح أن التحليل المالي يمثل مرحلة أساسية مكتملة للنظام المحاسبي المالي، حيث يقوم بتحويل البيانات المحاسبية إلى معلومات تحليلية تساعد في فهم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة.

¹ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 140-142

² بوترين محمد، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 220-223

المطلب الثالث: العلاقة التكاملية بين النظام المحاسبي المالي والتحليل المالي:

تقوم العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والتحليل المالي على أساس التكامل والترابط الوظيفي، حيث لا يمكن النظر إلى كل منهما بمعزل عن الآخر في إطار تسيير المؤسسة الحديثة، فالنظام المحاسبي المالي يمثل المصدر الأساسي للمعلومات المالية، إذ يتولى تسجيل وتصنيف وتلخيص مختلف العمليات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، وفق قواعد ومبادئ محاسبية معترف بها، مما يسمح بتوفير بيانات منظمة تعكس حقيقة الوضعية المالية ونتائج النشاط¹.

غير أن هذه البيانات المحاسبية، رغم أهميتها تبقى في شكلها الأولي غير كافية لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة نظراً لكونها تتطلب قدراً من المعالجة والتفسير، وهنا يبرز دور التحليل المالي، الذي يعمل على تحويل هذه البيانات إلى مؤشرات ونسب مالية ذات دلالة تمكن من فهم أدق لأداء المؤسسة وتساعد في تقييم كفاءتها في استخدام مواردها وقدرتها على تحقيق الربحية والسيولة والتوازن المالي.

ومن جهة أخرى، فإن فعالية التحليل المالي ومدى دقته يرتبطان بشكل مباشر بجودة المعلومات المحاسبية المعتمدة، فكما كانت البيانات المحاسبية معدة بطريقة سليمة وتعكس بصدق العمليات المالية للمؤسسة، كلما كانت نتائج التحليل أكثر موضوعية وموثوقة، وبالتالي فإن أي خلل في النظام المحاسبي ينعكس سلباً على مخرجات التحليل المالي مما قد يؤدي إلى استنتاجات غير دقيقة وقرارات غير مناسبة².

كما يساهم هذا التكامل في تعزيز جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة، من خلال الانتقال من مجرد عرض البيانات إلى تفسيرها وتحليلها الأمر الذي يساعد الإدارة على متابعة الأداء المالي بشكل مستمر واكتشاف نقاط القوة والضعف، واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، كذلك يدعم هذا التكامل عمليات التخطيط المالي، من خلال توفير مؤشرات تساعد على وضع توقعات مستقبلية مبنية على أسس علمية، إضافة إلى دوره في تفعيل الرقابة المالية من خلال مقارنة النتائج الفعلية بالمخطط لها.

ولا يقتصر أثر هذا التكامل على داخل المؤسسة فقط، بل يمتد ليشمل مختلف الأطراف الخارجية ذات العلاقة مثل المستثمرين والمقرضين الذين يعتمدون على المعلومات المالية المحللة في تقييم مدى جدوى استثماراتهم ومستوى المخاطر المرتبطة بها، كما تستفيد الإدارة بدورها من هذه المعلومات في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار وتسيير الموارد المالية بكفاءة.

¹ بوتين محمد، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 214-216

² لقاضي حسين، حمدان مأمون، المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 301-305

الفصل الثاني : الإطار النظري للتحليل المالي

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والتحليل المالي هي علاقة تكاملية ديناميكية تهدف في مجملها إلى تحسين نوعية المعلومات المالية وتعزيز قدرتها على دعم اتخاذ القرار، بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد ويساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسة على المدى القصير والطويل.

خلاصة:

تبين من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل أن التحليل المالي يعد أداة أساسية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، حيث يساهم في فهم الوضعية المالية من خلال تحليل القوائم المالية واستخراج مؤشرات تعكس كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها وتحقيق أهدافها، كما أنه عرف تطورا جعله أكثر شمولية ودقة بفضل تنوع أساليبه وأدواته التي تسمح بدراسة مختلف جوانب النشاط المالي، فالتحليل المالي لا يقتصر على الوصف فقط بل يتجاوز ذلك إلى التفسير والتنبؤ مما يجعله وسيلة فعالة لدعم اتخاذ القرار، غير أن فعاليته ترتبط بمدى توفر معلومات مالية دقيقة وموثوقة إضافة إلى كفاءة المحلل في اختيار الأساليب المناسبة وتفسير النتائج بشكل علمي وموضوعي.

ورغم أهميته فإنه يواجه بعض القيود مثل الاعتماد على بيانات تاريخية واختلاف السياسات المحاسبية وتأثير العوامل الاقتصادية الخارجية ومع ذلك يظل أداة ضرورية في المجال المالي والاقتصادي.

وبناء على ما تم عرضه في الفصل الأول حول النظام المحاسبي المالي سيتم في الفصل الموالي التطرق إلى الجانب التطبيقي من خلال دراسة العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والتحليل المالي داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائية بهدف إبراز أثر هذا النظام على فعالية التحليل المالي وجودة نتائجه

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية بإتصالات الجزائر وسونالغاز
لولاية الطارف

تمهيد:

يكتسي الجانب التطبيقي أهمية بالغة في الدراسات الأكاديمية، كونه يسمح باختبار الفرضيات النظرية وربطها بالواقع الميداني للمؤسسات محل الدراسة، وفي هذا الإطار، يهدف هذا الفصل إلى دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تحسين عملية التحليل المالي في بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية الطارف، من خلال إسقاط الإطار النظري على واقع مؤسستي اتصالات الجزائر وسونلغاز باعتبارهما من أهم المؤسسات الاقتصادية العمومية ذات الطابع الاستراتيجي في الجزائر.

وتتميز مؤسسة اتصالات الجزائر بنشاطها في مجال خدمات الاتصالات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث تلعب دورا محوريا في تطوير البنية التحتية الرقمية وتوفير خدمات الهاتف والإنترنت على المستوى الوطني، أما مؤسسة سونلغاز، فتعد فاعلا أساسيا في قطاع الطاقة، من خلال تكفلها بإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز مما يجعلها مؤسسة حيوية لضمان استمرارية الخدمة العمومية ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية.

وقد تم الاعتماد على هاتين المؤسستين باعتبارهما نموذجين يعكسان طبيعة تسيير المؤسسات الاقتصادية العمومية، خاصة من حيث تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى استخدام مخرجاته في عمليات التحليل المالي واتخاذ القرار. كما تم جمع البيانات الميدانية من خلال استبيان وجه إلى موظفين مختصين في المحاسبة والمالية وبعض أساتذة المحاسبة، وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية عبر برنامج (SPSS).

وعليه، يسعى هذا الفصل إلى عرض وتحليل النتائج الميدانية المتعلقة بمدى تطبيق النظام المحاسبي المالي وأثره على تحسين عملية التحليل المالي داخل المؤسسات محل الدراسة، ثم اختبار الفرضيات الفرعية والرئيسية وتفسير النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: الإطار التعريفي للمؤسسات:

يتناول هذا المبحث التعريف بكل مؤسسة من حيث نشأتها، طبيعة نشاطها وتنظيمها الهيكلي، مع إبراز أهم المصالح والمديرية التي تتكون منها، وذلك بهدف إعطاء صورة شاملة عن الإطار التنظيمي الذي تُطبق فيه أدوات النظام المحاسبي المالي وتُمارس من خلاله عملية التحليل المالي.

1. مؤسسة اتصالات الجزائر:

1.1. تقديم مجمع اتصالات الجزائر:

تأسس في 9 نوفمبر 2017، يعد مجمع اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي، وهو شركة ذات أسهم جزائرية تنشط في قطاع الاتصالات، حيث يتمثل هدفه الرئيسي في انجاز وتنسيق والإشراف على المشاريع الكبرى للاتصالات على التراب الوطني. يوظف هذا المجمع أكثر من 25000 عامل عبر مختلف مناطق الوطن، ويقوده السيد خالد زارات الذي يشغل منصب الرئيس المدير العام.

يتكون مجمع اتصالات الجزائر من ست مؤسسات عمومية ذات طابع اقتصادي تعمل كشركات تابعة (فروع)، وهي:

- موبيليس: (Mobilis) متعامل في الهاتف النقال يقدم أيضا خدمات الانترنت عالي التدفق اللاسلكي، بحصة سوقية تقارب 30 بالمئة.
- اتصالات الجزائر (Algerie Telecom): مزود خدمات الهاتف الثابت، وخدمات الانترنت عالي التدفق، والاتصالات اللاسلكية.
- اتصالات الجزائر عبر الأقمار الصناعية (ATS): متخصصة في الاتصالات عبر الأقمار الصناعية.
- اتصالات الجزائر أوروبا (ATE): مكلفة بتسيير الكابل البحري ORVAL/ARVAL، الذي يضمن الربط بين الجزائر وأوروبا ويوفر اتصالا دوليا موثوقا.
- كومينتال (COMINTAL): مزود ببنية تحتية تعتمد على الألياف البصرية الخام.
- ساتيكوم (SATICOM): تقدم حلولاً تكنولوجية مبتكرة تهدف إلى تحسين اتصالات المؤسسات سواء داخليا أو خارجيا.

شكل رقم 1: صورة لشعار مؤسسات مجمع اتصالات الجزائر



المصدر: الموقع الرسمي لاتصالات الجزائر <https://www.algerietelecom.dz/fr>

2.1. اتصالات الجزائر:

اتصالات الجزائر هي شركة ذات أسهم مملوكة للدولة، وتعد جزءا من مجمع اتصالات الجزائر، متخصصة في شبكات وخدمات الاتصالات الالكترونية، يبلغ رأس مالها 115 مليار دينار، وهي مسجلة في السجل التجاري منذ 11 ماي 2002 تحت رقم 02. 0018083 B وتنظم المؤسسة على المستوى الوطني من خلال 13 مديرية جهوية و 49 مديرية مركزية. تم إنشاء هذه المؤسسة وفقا للمادة 12 من القانون رقم 03/2000 المؤرخ في 5 أوت 2000، والذي نص على فصل خدمات البريد عن خدمات الاتصالات، وقد منحها هذا الإطار القانوني صفة مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي، تعمل في شكل شركة ذات أسهم. كما تم تنظيم نشاطات اتصالات الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-460 المؤرخ في 30 نوفمبر 2005، والذي يثبت رخصتها لإنشاء واستغلال شبكة اتصالات عمومية، تشمل خدمات الهاتف الثابت، بما في ذلك المكالمات الدولية والوطنية والمحلية.

شكل رقم 2: شعار اتصالات الجزائر



المصدر: الموقع الرسمي لاتصالات الجزائر <https://www.algerietelecom.dz/fr>

3.1. تنظيم اتصالات الجزائر:

تتميز اتصالات الجزائر بمبكل تنظيمي متعدد المستويات يهدف إلى ضمان فعالية التسيير وتحقيق التنسيق بين مختلف نشاطاتها، حيث يتم تنظيمها كما يلي:

- **قسمان رئيسيان :**

✓ قسم التسويق والعمل التجاري (DMAC).

✓ قسم تطوير شبكات الاتصالات. (DDRT) .

- 13 مديرية إقليمية للاتصالات (DTT) موزعة عبر كامل التراب الوطني، وتشرف كل واحدة منها على ما بين 5 إلى 8 مديريات عمالية للاتصالات (DOT) ، ليصل مجموعها إلى 52 مديرية، من بينها مديرية الطارف، تضم كل مديرية عدة هياكل تنظيمية، من بينها:

✓ مراكز إنتاج الاتصالات (CPT) .

✓ الوكالات التجارية (ACTEL) .

✓ مراكز التضخيم (CA) .

✓ مراكز التحويل المحلية والعبور (CCLT) .

- كما يشمل الهيكل التنظيمي :

✓ مستشارين ومكلفين بالمهام.

✓ ثلاثة أقطاب رئيسية: قطب التسويق والتجاري، قطب الإدارة العامة، قطب البنية التحتية والشبكات، والذي

يضم كل من قسم هندسة وتطوير الشبكات (DIDR) وقسم عمليات وصيانة الشبكات يعكس هذا

التنظيم حرص المؤسسة على توزيع المسؤوليات بشكل واضح، بما يضمن تحسين الأداء وتعزيز التنسيق بين

مختلف المصالح والهيكل.

1.3.1 تنظيم المديرية العمالية للاتصالات (DOT):

تعد المديرية العمالية للاتصالات هيئة تنظيمية تتمتع باستقلالية نسبية، حيث تمتلك ميزانية خاصة وإدارة مالية

مستقلة وتتولى الإشراف على مختلف الوحدات التقنية والتجارية على المستوى المحلي، وتتمثل مهامها الأساسية في ضمان

استمرارية الخدمة العمومية، تحسين تغطية الشبكة، تسيير محفظة الزبائن، تطوير البنية التحتية، متابعة الجودة، وضمان حسن

الأداء التجاري، تتكون المديرية العمالية للاتصالات بالطارف من ثلاث مديريات فرعية رئيسية:

- المديرية الفرعية التقنية

- المديرية الفرعية التجارية.

- المديرية الفرعية للدعم.

يتم تقسيم كل واحدة من هذه المديريات الفرعية إلى أقسام مرتبطة بها مباشرة، وعلى مستوى كل مديرية فرعية يوجد مدير فرعي يتولى مسؤولية التسيير والرقابة، بالإضافة إلى الإشراف على الأنشطة ومتابعة تنفيذ مهام الأقسام التابعة لها بالإضافة إلى ذلك، تضم:

- قسم الموارد البشرية.

- قسم المحاسبة.

- مصلحة الأمن.

- خلية الاتصال.

ويشرف على كل مديرية فرعية مسؤول يتولى مهام التسيير والرقابة ومتابعة تنفيذ نشاطات الأقسام التابعة لها، بينما يتولى مدير المديرية العملياتية الإشراف العام ووضع الإستراتيجية وتوزيع الأهداف.

● **المديرية الفرعية التقنية:** تتكفل هذه المديرية بتسيير البنية التحتية التقنية، وتضم ثلاثة أقسام رئيسية:

- **قسم التخطيط:** يعنى بإعداد قواعد بيانات الشبكة، تحليل الطلب على الخدمات، ومتابعة تنفيذ مشاريع التوسعة.

- **قسم شبكة النقل:** يتولى استغلال وصيانة وتطوير شبكة النقل وضمان أدائها وفعاليتها.

- **قسم شبكة النفاذ:** مسؤول عن إنشاء وصيانة شبكات النفاذ السلكية واللاسلكية وضمان احترام المعايير التقنية.

وتهدف هذه المديرية إلى ضمان السير الحسن للمنشآت التقنية وتحسين أداء الشبكات.

● **المديرية الفرعية التجارية:** تحتم هذه المديرية بتطوير النشاط التجاري وتحسين العلاقة مع الزبائن، كما تعمل على

تنفيذ استراتيجيات البيع والتسويق وتنقسم إلى:

- **قسم الزبائن المهنيين (Corporette):** يعنى بتسيير مشاريع الزبائن الكبار والخدمات المخصصة لهم.

- **قسم الدعم:** مسؤول عن متابعة أنظمة المعلومات وضمان حسن سير عمليات الفوترة.

- **قسم المبيعات:** يتكفل بتنفيذ عمليات البيع، توسيع قاعدة الزبائن، وضمان توفر المنتجات في الوكالات التجارية.

● **المديرية الفرعية للدعم:** تضطلع هذه المديرية بوظائف الدعم اللوجستي والإداري، وتضم:

- **قسم الشراء واللوجستيك:** يتولى عمليات التموين وتسيير المخزون وضمان توفر الوسائل اللازمة.

- **قسم الوسائل والممتلكات:** مسؤول عن تسيير الممتلكات العقارية والمنقولة، ومتابعة الجوانب الإدارية والمالية المرتبطة

بها.

● مصلحة الأمن وخلية الاتصال: تنقسم إلى:

- مصلحة الأمن: تعنى بحماية الأفراد والممتلكات والمعلومات، وتطبيق إجراءات السلامة والوقاية؛
- خلية الاتصال: تتولى تسيير الاتصال الداخلي والخارجي وتحسين صورة المؤسسة والترويج لخدماتها.

● قسم الموارد البشرية:

يهتم بتسيير الموارد البشرية من خلال التوظيف، التكوين، متابعة المسار المهني، وضمان التوافق بين احتياجات المؤسسة وإمكانيات العاملين.

● قسم المحاسبة:

يتكفل هذا القسم بضمان الدقة والشفافية في العمليات المالية، وتمثل مهامه في:

- تسجيل ومراقبة جميع العمليات المحاسبية الخاصة بالمديرية العملياتية
- التأكد من مطابقة القوائم المالية للمعايير المعمول بها.
- متابعة الوضعية المالية للوكالات التجارية ونقاط البيع.
- إعداد التحليلات المالية وتقديم التقارير اللازمة للإدارة.

وبذلك يعكس هذا التنظيم هيكلًا متكاملًا يضمن التنسيق بين مختلف الجوانب التقنية والتجارية والإدارية، مع التركيز على الدور المحوري للقسم المالي في دعم اتخاذ القرار داخل المديرية.

2. مؤسسة سونلغاز:

1.2. تقديم مؤسسة سونلغاز:

تعد سونلغاز مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي تنشط في مجال إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية والغازية، حيث تضطلع بدور أساسي في تلبية حاجيات المواطنين والمؤسسات من الطاقة بمختلف أنواعها، مع ضمان استمرارية الخدمة العمومية بصفة منتظمة وموثوقة. وتكتسي هذه المؤسسة أهمية إستراتيجية كبيرة داخل الاقتصاد الوطني، نظرا لارتباط نشاطها المباشر بمختلف القطاعات الحيوية، سواء الصناعية أو الفلاحية أو الخدمية.

كما تسعى سونلغاز إلى تحسين جودة خدماتها من خلال تحديث شبكاتها وتوسيعها، والعمل على تقليص الانقطاعات وتحسين مردودية التوزيع، إضافة إلى تبني تقنيات حديثة في مجال تسيير الطاقة. وتركز المؤسسة كذلك على تطوير بنيتها التحتية بما يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل تزايد الطلب على الطاقة.

ومن جهة أخرى، تعمل سونلغاز على تعزيز مبادئ الحوكمة والنجاعة في التسيير، من خلال اعتماد أساليب حديثة في الإدارة والتخطيط، إلى جانب اهتمامها بمجالات السلامة والبيئة، مما يعكس دورها ليس فقط كمزود للطاقة، بل كفاعل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة.

شكل رقم 3: شعار سونلغاز



المصدر: الموقع الرسمي لسونلغاز <https://www.sonelgaz.dz/ar>

2.2. تنظيم مديرية التوزيع لسونلغاز بالطارف:

تدار مديرية التوزيع بالطارف من طرف مدير عام يشرف على جميع المديريات والمصالح وتضم المديرية إلى جانب الإدارة العامة، سكرتارية، ومصلحة الدعم والمتابعة، وعدة مديريات رئيسية تغطي الوظائف الأساسية للمؤسسة، من بينها مديرية النشاطات العامة التي تشرف على أربعة مصالح دعم: مصلحة الوسائل العامة، المصلحة القانونية، مصلحة (SIE)، ومصلحة (HSE)، ومديرية المالية والمحاسبة، ومديرية الموارد البشرية، ومديرية استغلال نظم المعلومات، ومديرية الإدارة والصفقات، إضافة إلى مصالح أخرى مثل مصلحة مراقبة التسيير، مصلحة الاتصال، مصلحة الممتلكات، ومصلحة الرقابة ومتابعة التدقيق.

كما تضم المديرية مديريات تقنية متخصصة في الجوانب التقنية المرتبطة بتوزيع الطاقة، وهي: مديرية الكهرباء التقنية، مديرية الغاز التقنية، ومديرية الدراسات وانجاز أشغال الكهرباء والغاز.

وتشمل أيضا مديريات الشبكات وخدمة الزبائن، مثل مديرية تطوير شبكات الكهرباء والغاز، والمديرية التجارية

إضافة إلى مراكز الاتصال، وكذلك مراكز جهوية.

3. الهيكل التنظيمي العام: يتكون التنظيم من عدة مديريات رئيسية، من بينها:

- مديرية النشاط العام (Division Activite Generale).

- مديرية المالية والمحاسبة (Division Finances et Comptabilite).
 - مديرية الموارد البشرية (Division Ressources Humaines).
 - مديرية استغلال نظم المعلومات (Division Exploitation des Systemes d'information)
- بالإضافة الى مصالح أخرى مساندة مثل:
- مصلحة الاتصال.
 - مصلحة الرقابة ومتابعة التدقيق.
 - مصلحة الممتلكات.
 - مركز الاتصال.

1.3.2. مديرية النشاط العام: تتولى هذه المديرية تنسيق ومراقبة نشاطات الهياكل التابعة لها، كما تشرف على إعداد

الميزانيات والتقارير، وتساهم في وضع مخططات تطوير المؤسسة. وتضم عدة مصالح، منها:

- مصلحة الوسائل العامة: تهتم بتسيير الممتلكات والعلاقات الخارجية وبرامج الاستثمار.
- مصلحة الصحة والأمن والبيئة (HSE): تعنى بتطبيق معايير السلامة ومتابعة الحوادث المهنية.
- مصلحة الأمن الصناعي والبيئة (SIE): مسؤولة عن مراقبة المواقع والتقارير الأمنية.
- المصلحة القانونية: تتكفل بالقضايا القانونية وتقديم الاستشارات.

2.3.2. مديرية المالية والمحاسبة: تعد من أهم المديريات داخل المؤسسة، حيث تتكفل بتسيير الجوانب المالية والمحاسبية وفق

معايير دقيقة وتنقسم إلى نشاطين رئيسيين:

أ. النشاط المالي:

- تسيير الخزينة وإعداد مخططاتها ومتابعة التدفقات المالية.
- إعداد التقارير المالية ومتابعة الالتزامات.
- تنفيذ عمليات الدفع ومتابعة تنفيذها.

ب. النشاط المحاسبي:

- تسجيل العمليات المحاسبية ومراقبة الوثائق.
- إعداد القوائم المالية ومتابعة الضرائب.
- تحليل الحسابات وإعداد التقارير المالية.

3.3.2. مديرية الموارد البشرية: تعنى هذه المديرية بتسيير الموارد البشرية من خلال:

- إدارة الأجور والملفات الإدارية للعمال.
- تحديد احتياجات التوظيف والتكوين.

4.3.2. مديرية استغلال نظم المعلومات: تتكفل هذه المديرية بتسيير الأنظمة المعلوماتية، وتشمل مهامها:

- صيانة الأنظمة وقواعد البيانات.
- ضمان امن المعلومات.
- دعم المستخدمين تقنيا.

5.3.2. مصلحة مراقبة التسيير: تعتبر مصلحة مراقبة التسيير من المصالح الإستراتيجية داخل المؤسسة، حيث تلعب دورا

محوريا في متابعة الأداء وضبط التسيير المالي وتمثل مهامها في:

- اعداد الميزانية السنوية بناء على التوقعات.
- متابعة تنفيذ الميزانية وتحليل الانحرافات.
- اعداد لوحات القيادة والتقارير الدورية.
- اقتراح إجراءات تصحيحية لتحسين الأداء.
- متابعة برامج الاستثمار (AP) ومراقبة تنفيذها.

6.3.2. المصالح المساندة:

- مصلحة الاتصال: تتولى تسيير الاتصال الداخلي والخارجي وتحسين صورة المؤسسة.
- مصلحة الرقابة ومتابعة التدقيق: تقوم بعمليات الرقابة والتدقيق ومتابعة تنفيذ التوصيات، خاصة في الجوانب المالية والمحاسبية.

- مصلحة الممتلكات: تعنى بتسيير الممتلكات والحفاظ عليها وتحديث بياناتها.

- مركز الاتصال: يتكفل باستقبال ومعالجة طلبات الزبائن وضمان التواصل معهم.

يعكس هذا التنظيم هيكلا إداريا متكاملا يضمن التنسيق بين مختلف الوظائف داخل مديرية سونلغاز، خاصة بين الجوانب التقنية والإدارية والمالية، مع إبراز الدور الحيوي لمديرية المالية ومصلحة مراقبة التسيير في تحسين الأداء ودعم اتخاذ القرار.

المبحث الثاني: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية

تم الاعتماد في هذا المبحث على مختلف المكونات الأساسية لمنهجية وطريقة وإجراءات الدراسة الميدانية، وكيفية تحديد واختيار العينة من مجتمع الدراسة.

المطلب الأول: إجراءات، أدوات، وأساليب الدراسة الميدانية:

1. إجراءات الدراسة الميدانية: لقد تمت هذه الدراسة الميدانية عبر الخطوات التالية:

- تم القيام بدراسة أولية استطلاعية (Study Pilot) حيث تم توزيع استبيانات على أساتذة في تخصص المالية والمحاسبة لاختبار فقرات الاستبيان وبيان مدى صحتها ووضوحها للوصول إلى النتائج المرغوبة.
- توزيع الاستبيانات على الأفراد المبحوثين (العاملين في مجال المحاسبة على مستوى المؤسسات الاقتصادية والذين لهم علاقة مباشرة بإعداد القوائم المالية وتحليلها لولاية الطارف)، والاتصال بهم بشكل مستمر أثناء ملئهم للاستبيان لتوضيح كل ما هو غامض، وذلك للحصول على أكبر قدر ممكن من الاستبيانات الصالحة للتحليل الإحصائي.
- إدخال البيانات على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS-22 (Package for Statistical the Social Sciences) وهو النظام الذي تم اعتماده في هذه الدراسة.
- استخراج النتائج الإحصائية الخاصة بمقاييس ومتغيرات الدراسة، واختبار النموذج، وذلك باستخدام الاختبارات الإحصائية التي تقيس درجة العلاقة والتأثير بين المتغيرات ومستوى دلالتها أو درجة الثقة بها.
- عرض نتائج الدراسة الوصفية والتحليلية المتعلقة بأبعاد تطبيق النظام المحاسبي المالي وأثره في تحسين عملية التحليل المالي في بعض المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.
- تقديم الاقتراحات الأساسية التي استنتجت عن هذه الدراسة للجهات المعنية بموضوع تطبيق النظام المحاسبي المالي.

2. أدوات ومصادر جمع بيانات ومعلومات الدراسة الميدانية:

تطلبت عملية إنجاز الدراسة الميدانية توفر مجموعة من الأدوات والمصادر البحثية لجمع المعلومات المطلوبة والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

- 1.2. المصادر الثانوية: والتي تمثلت في مختلف المراجع والأدبيات والدراسات السابقة من كتب، أبحاث، موسوعات، مقالات، أطروحات، مذكرات، ملتقيات، مؤتمرات، وغيرها، ذات العلاقة بموضوعي تطبيق النظام المحاسبي المالي وعملية التحليل المالي، وحتى يتم التمكن من صياغة أداة الاستبيان بشكل صحيح وشامل لمختلف أبعاد مشكلة الدراسة.
- 2.2. المصادر الأولية: حيث تمت الاستعانة بالوسائل التالية لجمع بيانات الدراسة الميدانية:

أ. الاستبيان :وهو عبارة عن استمارة بها مجموعة من الأسئلة المكتوبة ذات إجابات محددة، سلمت للمبحوثين ليجيبوا عليها وإعادتها، وقد تم التوجه بالاستبيان لعينة شملت موظفي والعاملين وأساتذة في مجال المحاسبة في مؤسسات اقتصادية لولاية الطارف لإثراء الموضوع واجتناب التحيز في الإجابات، وقد روعي في تصميم الاستبيان أمرين أساسيين، هما:

- البساطة والسهولة، وذلك عبر صياغة فقرات سهلة بسيطة مع اعتماد أسلوب الأسئلة المغلقة لتسهيل مهمة المبحوثين قدر الإمكان.

- قدرة الاستبيان على تشخيص وقياس أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي لبعض مؤسسات اقتصادية لولاية الطارف عبر تحديد دقيق لمختلف مكونات المتغير المستقل (النظام المحاسبي المالي) والمتغير التابع (التحليل المالي).

ب. الوثائق والسجلات :تعتبر الوثائق والسجلات في هذه الدراسة أداة مكملة للأدوات السالفة الذكر، حيث تم الاطلاع عليها واستخدام ما توفر من وثائق، سجلات، تقارير، نشرات داخلية، وغيرها، الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف محل الدراسة، وتوظيفها في عملية التحليل.

3.2. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم في هذه الدراسة استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتاحة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم (SPSS-22) أبرزها:

- التكرارات والنسب المئوية: لوصف خصائص عينة الدراسة.
- الأوساط الحسابية: لتحديد مستوى تطبيق العبارات الواردة في الاستبيان.
- الانحرافات المعيارية :بيان درجة تشتت القيم عن وسطها الحسابي.
- معامل ارتباط ألفا كرونباخ (**Alpha Cronbach**): وذلك لاختبار ثبات أداة الدراسة عبر قياس درجة الاتساق لفقرات الاستبيان.
- معامل الارتباط (**Pearson**): تم استخدامه لتحديد طبيعة العلاقة بين كل متغير مستقل ومتغير تابع.
- معامل التحديد (**R2**): لمعرفة القوة التفسيرية لكل من المتغيرات المستقلة وذلك بتحديد أثر كل متغير مستقل في المتغير التابع.
- الانحدار: وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك تأثير للمتغير المستقل وأبعاده على المتغير التابع وأبعاده.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

1. مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة (Population)، هو جميع عناصر ومفردات الدراسة، ويتكون مجتمع هذه الدراسة من عمال في مؤسسات اقتصادية (مسؤولون ماليون، محللون ماليون، مدققون داخليون وخارجيون) أساتذة في تخصص المحاسبة والمالية من جامعتي الطارف وعنابة.

وقد وقع الاختيار على هذا القطاع بالذات لثلاثة أسباب رئيسية، أولها الدور الرئيسي الذي يؤديه هذا القطاع في تمويل الحركة الاقتصادية المتنامية التي تشهدها البلاد، وثانيها أن هذا القطاع من المفترض أن يكون من أكثر القطاعات اهتماما بموضوع تطبيق النظام المحاسبي وسبل تنميتها، وثالثها أن موظفي هذا القطاع من المفترض أن يكونوا من أكثر الأشخاص معرفة بموضوعي النظام المحاسبي والتحليل المالي ومختلف عناصره التي وردت ضمن هذه الدراسة.

2. عينة الدراسة:

لقد تم الاعتماد على أسلوب العينة بدلا عن أسلوب الحصر الشامل وذلك لعدة أسباب أبرزها:

- قلة مجتمع الدراسة.
 - صعوبة الحصول على إطار شامل لمفردات الدراسة نظرا لظروف أمنية وسرية خاصة بالمؤسسات الاقتصادية.
 - ضغوطات الوقت والجهد والإمكانات المتوافرة.
- ولتحقيق أهداف الدراسة تم التوجه بالاستبيان إلى العمال الذين يكونون الطرف الأساسي الذي يستطيع الحكم فيما على مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي على عملية التحليل المالي من قبل بعض من المؤسسات الاقتصادية بولاية الطارف.
- وقد تم اختيار المبحوثين بطريقة العينة العشوائية وهي تلك العينة التي يكون فيها اختيار وحدات المجتمع على أساس السهولة والملائمة من خلال توفر الأشخاص المراد توزيع الاستبيان عليهم.

كما تم القيام بتوزيع هذه الاستبيانات خلال الفترة الممتدة من تاريخ 02 أبريل 2026 إلى غاية تاريخ 28 أبريل 2026، واسترجاعها بالكامل وهي جميعها صالحة لأغراض التحليل الإحصائي، ويمكن إرجاع ذلك أساسا إلى الجهد الكبير الذي بذلته في توزيع هذه الاستبيانات، وملازمتها لكل مبحوث حتى يسترجع الاستبيان منه.

المطلب الثالث: حدود الدراسة الميدانية:

1. وصف أداة الاستبيان:

احتوت أداة الدراسة على (32) سؤالاً وعلى ثلاثة محاور أساسية:

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بإتصالات الجزائر وسونالغاز لولاية الطارف

1.1. المحور الأول: شمل البيانات العامة والتعريفية الخاصة بالأفراد المبحوثين (موظفي المؤسسات، بعض من الأساتذة في التخصص)، فقد اشتمل هذا الجزء على البيانات المتعلقة بالجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، عدد سنوات العمل في المؤسسة (الخبرة).

2.1. المحور الثاني: شمل هذا المحور مختلف الفقرات الخاصة بقياس تطبيق النظام المحاسبي في بعض من المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف محل الدراسة المتغير (المستقل) والمقدرة بـ 16 فقرة، والموضحة في الجدول أدناه:

جدول 1: عناصر النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.

العنصر	عدد فقرات البعد	حدود البعد	الرموز على متن الدراسة
جودة المعلومات المحاسبية	04	04-01	X1-x4
الشفافية والإفصاح	04	08-05	X5-x8
توحيد المعايير المحاسبية	04	12-09	X9-x12
ملائمة القوائم المالية	04	16-13	X13-x16
أبعاد النظام المحاسبي المالي	16	16-01	X1-X16

المصدر: من إعداد الطالبتين.

3.1. المحور الثالث: شمل هذا المحور مختلف الفقرات الخاصة بقياس عملية التحليل المالي عن طريق عناصر النظام المحاسبي المالي في بعض من المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف المتغير (التابع) ، والمقدرة بـ (12) فقرة والموضحة في الجدول أدناه:

جدول 2: عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف

البعد	عدد فقرات البعد	حدود البعد	الرموز على متن الدراسة
تحسين عملية التحليل المالي	12	28-17	Y1-Y12

المصدر: من إعداد الطالبتين.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) لقياس استجابة المبحوثين لفقرات الاستبيان، إذ يعتبر هذا المقياس الأكثر شيوعا في الدراسات الإدارية والاجتماعية، حيث يطلب من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على خيارات محددة، وهذا المقياس مكون من خمسة خيارات متدرجة، يشير المبحوث على اختيار واحد منها على النحو التالي:

جدول 3: درجة مقياس ليكرت الخماسي Likert Scale

الاستجابة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبين.

أي بمدى استجابة (1-5) وبوسط فرضي قدره (3)، كما تم اعتماد مستوى المعنوية (0.01) لقبول أو رفض الفرضيات، وهو من المستويات المعنوية المتفق عليها في اختبار الفرضيات في مثل هذه الدراسات. أما فيما يخص الحدود المعتمد عليها في التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات فقد تم تحديد ثلاثة مستويات هي: المنخفض، المتوسط، والمرتفع، وبذلك تكون المستويات كالتالي:

- المجال {1.8-1} = منخفض جدا.
- المجال {2.6-1.8} = منخفض.
- المجال {3.4-2.6} = متوسط.
- المجال {4.2-3.4} = مرتفع.
- المجال {5-4.2} = مرتفع جدا.

2. حدود الدراسة:

لكل دراسة سواء كانت نظرية أو ميدانية حدود مكانية، زمنية، وبشرية، وعليه فقد تم تحديد هذه الدراسة بالحدود التالية:

- 1.2. الحدود المكانية: إن الحدود المكانية لهذه الدراسة هي بعض من المؤسسات الإقتصادية لولاية الطارف عينة البحث.
- 2.2. الحدود البشرية: تمثل الحدود البشرية بعينة الدراسة والتي تتكون من مجموعة موظفي المختصين في مجال المحاسبة والمالية للمؤسسات محل الدراسة وبعض من أساتذة التخصص، وقد بلغ عدد العينة 40 موظف.
- 3.2. الحدود الزمنية: تمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الفترة الممتدة من نوفمبر 2025 إلى غاية ماي 2026، أما فيما يخص الدراسة الميدانية تمثلت مدتها في الفترة الممتدة من 02 أبريل 2026 إلى غاية تاريخ 28 أبريل 2026.

المطلب الرابع: قياس صدق وثبات نموذج الدراسة

1. قياس الصدق لأداة الاستبيان:

فبعد صياغة الاستبيان بمساعدة وتوجيه الأستاذ المشرف، عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة الجامعيين على مستوى جامعة الطارف، لدراسة مدى دقة صياغة العبارات ودرجة وملاءمتها لأهداف الدراسة، وفي ضوء التعديلات

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بإتصالات الجزائر وسونالغاز لولاية الطارف

المقترحة، تم إعادة النظر في بعض العبارات من الحذف وتعديل إلى أن خرج الاستبيان في صورته النهائية للتوزيع كما هو موجود في الملحق رقم (01).

1.1. قياس ثبات أداة الدراسة: لغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة والاتساق الداخلي لفقرات النموذج، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach، وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة لـ Alpha Cronbach لكن من الناحية التطبيقية يعد ($\text{Alpha} \geq 0,60$) مقبولا في البحوث الإدارية والاجتماعية. والجدول أدناه يبين النتائج النهائية المتحصل عليها لـ Alpha Cronbach

جدول 4: اختبار ثبات نموذج الدراسة باستخدام معامل Alpha cronbach

النتيجة	النسبة %	ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	متغيرات الدراسة
تعد معاملات الثبات لمقاييس الدراسة المتعلقة بأبعاد النظام المحاسبي المالي وأثره على عملية التحليل المالي مقبولة من الناحيتين الإحصائية والإدارية.	83,0	0,830	16	أبعاد تطبيق النظام المحاسبي المالي
	84,4	0,844	04	جودة المعلومات المحاسبية
	82,6	0,826	04	الشفافية والإفصاح
	86,9	0,869	04	توحيد المعايير المحاسبية
	84,4	0,848	04	ملائمة القوائم المالية
	81,4	0,814	12	عملية التحليل المالي
	85,5	0,855	28	معامل ألفا كرونباخ الكلي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-22.

يوضح الجدول أعلاه أن معاملات الثبات للنظام المحاسبي المالي بجميع عناصرها والتي بلغت على التوالي، 0.844، 0.826، 0.869، 0.848، أكبر من 0.60 فهي معاملات مقبولة، كما هو الحال بالنسبة لمعامل الثبات لعملية التحليل المالي والمقدرة 0.814، حيث بلغ معامل الثبات ألفا كرونباخ الكلي للاستبانة 0.855 وهي أعلى من معامل القبول 0.60 وهذا ما يدل على صلاحية الاستبانة لأغراض البحث العلمي.

المبحث الثالث: عرض وتحليل النتائج المتعلقة بتأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في بعض من المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.

يعرض هذا المبحث وصف وتشخيص للمتغيرين الرئيسيين للدراسة الميدانية والمتمثلة بتطبيق النظام المحاسبي المالي كمتغير مستقل وعملية التحليل المالي كمتغير تابع، وبعد ذلك سيتم عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالدراسة الميدانية، وتحقيقا لذلك فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية كالتكرارات والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغير باستخدام برنامج SPSS-22.

المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة:

قبل التطرق إلى نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بتطبيق أبعاد النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره على عملية التحليل المالي سيتم دراسة أفراد مجتمع العينة ومن أجل قبول إحدى الفرضيتين السابقتين، فسيتم عرض نتائج الاستمارة المتعلقة بمدى تطبيق أبعاد النظام المحاسبي المالي في المؤسسات محل الدراسة واستخدام مختلف الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، درجة التطبيق والأهمية في إجابات عينة الموظفين المبحوثين حول المتغير المستقل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

جدول 5: وصف عينة الدراسة

المعلومات	الخصائص	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	27	67,5
	أنثى	13	32,5
	المجموع	40	100
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	4	10
	من 30 إلى 40 سنة	10	25
	من 41 إلى 50 سنة	14	35
	أكبر من 50 سنة	12	30
	المجموع	40	100
المستوى التعليمي	ليسانس	13	32,5
	ماستر	15	37,5
	ماجستير/دكتوراه	12	30
	المجموع	40	100
عدد سنوات العمل	أقل من 5 سنوات	05	12,5

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بـتصالات الجزائر وسونالغاز لولاية الطارف

17,5	07	من 5 إلى 10 سنوات	في المؤسسة (الخبرة)
10,0	04	من 11 إلى 15 سنة	
60,0	24	أكثر من 15 سنة	
100	40	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-22.

وبناء على نتائج الجدول السابق يتضح ما يأتي:

1. إن أغلب موظفي المؤسسات الإقتصادية محل الدراسة هم من فئة الذكور بنسبة 67.5 % مقابل نسبة 32.5 % إناث.

2. إن أغلب موظفي المؤسسات الإقتصادية محل البحث من الفئة (41-50 سنة) بنسبة 35%، وتأتي الفئة العمرية (الأكبر من 50 سنة) بالدرجة الثانية بنسبة 30%، وتليها الفئة (30-40) بنسبة 25%، أما الفئة الأخيرة هي الفئة العمرية الخاصة بالشباب (أقل من 30 سنة) بنسبة 10%.

3. إن معظم موظفي المؤسسات الإقتصادية محل الدراسة ذو مستوى ماستر بنسبة 37.5%، تليها فئة المستوى ليسانس بنسبة 32.5%، ثم فئة مستوى الدكتوراه والماجستير بنسبة 30%.

4. إن معظم موظفي المؤسسات الإقتصادية محل الدراسة متحصلين على خبرة من الفئة (أكثر من 15 سنة) بنسبة 60%، وتليها الفئة (من 5 سنوات إلى 10 سنوات) بنسبة 17.5%، ثم فئة (الأقل من 5 سنوات) بنسبة 12.7%، وأخيرا فئة (من 11 سنة إلى 15 سنة) بنسبة 10%.

المطلب الثاني: النتائج المتعلقة بمدى تطبيق أبعاد النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية لولاية الطارف:

يبين الجدول أدناه مختلف الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية في إجابات عينة موظفي محل الدراسة

حول مدى تطبيق أبعاد النظام المحاسبي المالي في هذه المؤسسات.

جدول 6: مدى تطبيق أبعاد النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية لولاية الطارف

البعد	5	3	لوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	درجة الأهمية
X1	5	2	3,70	0,966	مرتفع	2
X2	4	6	3,45	0,986	مرتفع	3
X3	3	9	3,08	1,118	متوسط	4
X4	4	2	3,72	0,905	مرتفع	1
جودة المعلومات المحاسبية	16	19	3,48	0,748	مرتفع	الثالث

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بإتصالات الجزائر وسونالغاز لولاية الطارف

2	مرتفع	0,933	3,52	7	25	2	X5
4	متوسط	1,018	3,30	8	18	3	X6
3	مرتفع	1,05	3,40	8	19	4	X7
1	مرتفع	1,08	3,60	7	17	8	X8
الرابع	مرتفع	0,784	3,45	30	79	17	الشفافية والإفصاح
2	مرتفع	0,714	3,95	5	26	7	X9
4	مرتفع	0,905	3,73	5	25	5	X10
3	مرتفع	0,862	3,78	5	24	6	X11
1	مرتفع	0,357	4,02	2	35	3	X12
الأول	مرتفع	0,499	3,86	17	110	21	توحيد المعايير المحاسبية
3	مرتفع	0,608	3,81	3	33	1	X13
4	مرتفع	0,867	3,55	7	25	2	X14
1	مرتفع جدا	0,564	4,20	3	26	11	X15
2	مرتفع	0,883	3,80	5	23	7	X16
الثاني	مرتفع	0,440	3,83	18	107	75	ملائمة القوائم المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لنتائج برنامج SPSS-22.

وبناء على نتائج الجدول السابق يتبين ما يلي:

1. بلغ الوسط الحسابي العام لبعد جودة المعلومات المحاسبية (3.48) وبانحراف معياري قدره (0.748) وبذلك

يكون الوسط الحسابي العام ذو درجة مرتفعة، وهذا ما يدل على تبني المؤسسات الإقتصادية محل الدراسة بدرجة

متوسطة لهذا البعد ضمن تطبيق نظامها المحاسبي المالي.

فقد تحصلت جل الفقرات المشكلة لهذا البعد (x1، x2، x3، x4) على أوساط حسابية أعلى من الوسط

الحسابي الفرضي حيث بلغت على التوالي (3.70، 3.45، 3.08، 3.72) وبانحرافات معيارية قيمتها على

التوالي (0.966، 0.986، 1.118، 0.905) وقد جاءت الفقرة (x4) المتعلقة بقيام المؤسسة بتحديث

معلوماتها المحاسبية بانتظام حيث بلغ وسطها الحسابي (3.72) وهي قيمة مرتفعة وانحراف معياري قدره (0.905)

وهذا ما يفسر في أن المؤسسات محل الدراسة تسعى إلى تتبع المستجدات العلمية والتكنولوجية باستمرار، في حين

تحصلت الفقرة (x3) على المرتبة الأخيرة والمتعلقة بتوفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الإدارية، على وسط حسابي متوسط (3.08) وبانحراف معياري قدره (1.118) وهذا ما يفسر عدم الاهتمام بمواعيد توفر المعلومات لأجل التصدي للمشاكل قبل حدوثها في هذه المؤسسات محل الدراسة.

2. بلغ الوسط الحسابي العام لبعـد الشفافية والإفصاح (3.45) وبانحراف معياري قدره (0.784) وبذلك يكون الوسط الحسابي العام ذو درجة مرتفعة، وهذا ما يدل على تبني المؤسسات الإقتصادية محل الدراسة بدرجة متوسطة لهذا البعد ضمن تطبيق النظام المحاسبي المالي حسب آراء موظفيه.

فقد تحصلت كل الفقرات المشكلة لهذا البعد (x8،x7،x6،x5) على أوساط حسابية أعلى من الوسط الحسابي الفرضي حيث بلغت (3.52، 3.30، 3.40، 3.60) على التوالي، وبانحرافات معيارية قدرها (0.933، 1.018، 1.057، 1.081)، وقد جاءت الفقرة (x8) المتعلقة بأن القوائم المالية تساعد في فهم الوضعية الحقيقية للمؤسسة حيث بلغ وسطها الحسابي (3.60) وانحراف معياري قدره (1.081) وهذا ما يفسر أن محل الدراسة يعتمد بشكل كبير على القوائم المالية التي تعتبر بمثابة انعكاس لواقع كل مؤسسة، حيث جاءت الفقرة (x6) على المرتبة الأخيرة والمتعلقة بأنه يتم الإفصاح عن المعلومات المالية بشكل شفاف على أدنى وسط حسابي قدره (3.30) وانحراف معياري قيمته (1.018).

3. بلغ الوسط الحسابي العام لبعـد توحيد المعايير المحاسبية (3.86) وبانحراف معياري قدره (0.499) وبذلك يكون الوسط الحسابي العام ذو درجة مرتفعة، وهذا ما يدل على تبني المؤسسات محل الدراسة بدرجة متوسطة لهذا البعد ضمن تطبيق نظامها المحاسبي المالي حسب آراء موظفيه.

فقد تحصلت الفقرة (x12) على وسط حسابي مرتفع حيث بلغ (4.02) وبانحراف معياري بلغ (0.357)، والمتعلقة بامتلاك المؤسسات لدليل سياسات محاسبية واضح يلتزم به جميع موظفي القسم المالي، كما جاءت الفقرة (x10) المتعلقة بأن الإجراءات المحاسبية المتبعة في هذه المؤسسات تتوافق مع المعايير الدولية أو المحلية المعتمدة، حيث تحصلت على وسط حسابي مرتفع بلغ (3.73) وانحراف معياري (0.905).

4. بلغ الوسط الحسابي العام لبعـد ملائمة القوائم المالية (3.83) وبانحراف معياري قدره (0.440) وبذلك يكون الوسط الحسابي العام ذو درجة مرتفعة، وهذا ما يدل على تبني المؤسسات الإقتصادية محل الدراسة بدرجة متوسطة لهذا البعد ضمن تطبيق نظامها المحاسبي المالي حسب آراء موظفيها.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بـاتصالات الجزائر وسونالغاز لولاية الطارف

وقد جاءت الفقرة (x15) المتعلقة بأن القوائم المالية معدة بطريقة تسهل استخدامها، حيث بلغ وسطها الحسابي (4.20) وانحراف معياري قدره (0.564) وهذا يفسر أن المؤسسة تلتزم بمبدأ القابلية للفهم ما يدل أن المعلومات ليست معقدة أو غامضة وهو ما يسهل على المحلل المالي عملية استخراج النسب والمؤشرات.

كما احتلت الفقرة (x14) المتعلقة بالمعلومات المعروضة تساعد في إتخاذ قرارات مالية، في المرتبة الأخيرة حيث تحصلت على متوسط حسابي مرتفع قيمته (3.55) وانحراف معياري (0.876) وهذا يفسر أن المؤسسات تعد قوائمها المالية ممكن لأغراض ضريبية فقط وليس لأغراض إدارية أي أنها تقدم معلومات تاريخية ولا تقدم معلومات تنبؤية.

كما يلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري لبعد جودة المعلومات المحاسبية، الشفافية والإفصاح، توحيد المعايير المحاسبية وملائمة القوائم المالية، كانت متوسطة حيث بلغت على التوالي (0.748، 0.784، 0.499، 0.440)، وهذا دليل على عدم وجود تشتت كبير في إجابات المبحوثين.

المطلب الثالث: عرض وتحليل النتائج المتعلقة بتحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة

يتم عرض نتائج المبحوثين المتعلقة بتحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات محل الدراسة واستخدام مختلف الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، درجة التطبيق والأهمية في إجابات عينة موظفي المؤسسات المبحوثة حول المتغير التابع تحقيق التحليل المالي بأبعاده الثلاثة) دقة التحليل المالي، سهولة التحليل، اتخاذ القرار المالي) وهذا ما يبينه الجدول أدناه في إجابات الموظفين حول تحسين عملية التحليل المالي.

جدول 7: وصف وتشخيص مستوى تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف

تحسين عملية التحليل المالي	5	4	3	2	1	الوسط الحسابي	لانحراف المعياري	درجة التطبيق	ترتيب الأهمية
Y1	2	22	3	12	1	3,30	1,043	متوسط	1
Y2	1	22	4	12	1	3,25	1,006	متوسط	2
Y3	2	20	3	12	3	3,15	1,145	متوسط	4
Y4	3	19	5	10	3	3,23	1,143	متوسط	3
دقة التحليل المالي	8	83	15	46	8	3,23	0,861	متوسط	الثانية
Y5	5	21	6	7	1	3,55	1,011	مرتفع	1
Y6	2	18	9	10	1	3,25	0,981	متوسط	2
Y7	1	18	7	12	2	3,10	1,033	متوسط	3
Y8	2	12	10	15	1	2,98	1,00	متوسط	4
سهولة التحليل المالي	10	69	32	44	5	3,21	0,766	متوسط	الثالثة

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بـإتصالات الجزائر وسونالغاز لولاية الطارف

2	متوسط	1,012	3,28	1	11	6	20	2	Y9
4	متوسط	1,018	3,20	2	11	4	23	0	Y10
1	متوسط	0,966	3,30	0	12	6	20	2	Y11
3	متوسط	1,037	3,27	2	11	1	26	0	Y12
الأولى	متوسط	0,869	3,26	5	45	17	89	4	اتخاذ القرار المالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-22.

بناء على الجدول السابق يتم عرض النتائج وتحليلها وفق ترتيب الأهمية لأبعاد عملية التحليل المالي حيث بالرغم من أنه مستوى متوسط إلا أنه اتخاذ القرار المالي جاء في المرتبة الأولى يليه في المرتبة الثانية دقة التحليل المالي ثم يليه في المرتبة الثالثة والأخيرة سهولة التحليل، يتم توضيح أكثر كما يلي:

1. اتخاذ القرار المالي: يشير مجتمع الدراسة إلى:

- الفقرة **Y11** يساعد استخدام مؤشرات التحليل المالي في تقليل درجة المخاطرة عند اتخاذ القرارات المصيرية، بمتوسط حسابي متوسط (3.30) وبدرجة تطبيق متوسطة نسبيا وانحراف معياري قدره 0.966 مما يدل على تشتت آراء العاملين بالمؤسسة.

- الفقرة **Y9** يساهم التحليل المالي في اتخاذ قرارات مالية وإدارية تتسم بالرشاد والواقعية، بمتوسط حسابي متوسط (3,28) تحتل المرتبة الثانية بدرجة تطبيق متوسطة وانحراف معياري قدره 1.012 مما يدل على وجود تشتت في آراء العاملين مما تم ملاحظته أن المؤسسات لا تعتمد بشكل كبير على التواصل الإداري يعني قد تجري الإدارة تحليلا ماليا دقيقا لكنها لا تشارك النتائج مع الموظفين وعليه فيشعر جزء مهم أن هذه القرارات عشوائية بينما الجزء الآخر يراها رشيدة.

- الفقرة **Y12** تقوم المؤسسة بتوفير بيئة عمل داعمة للموظفين المهووبين بمتوسط حسابي متوسط قدره 3.27 تحتل المرتبة الثالثة بدرجة تطبيق متوسطة وانحراف معياري قدره 1.037 مما يدل على تشتت كبير في آراء العاملين بالمؤسسة وتوافقا مع ما تم ملاحظته أن هناك قلة اهتمام في توفير البيئة الملائمة والداعمة للموظفين.

- الفقرة **Y10** تسمح نتائج التحليل المالي بالمفاضلة الدقيقة بين البدائل المتاحة لضمان أفضل عائد للمؤسسة، بمتوسط حسابي 3.20 تحتل المرتبة الرابعة والأخيرة بدرجة تطبيق متوسطة وانحراف معياري قدره 1.018 مما يدل على تشتت كبير في آراء العاملين.

وتوافقا مع ما تم ملاحظته أن هناك جمود في النظام المحاسبي بمعنى أن المعارضون يرو أن النظام المحاسبي الحالي يوفر بيانات تاريخية فقط ولا يقدم بدائل أفضل للمستقبل.

2. دقة التحليل المالي: يشير مجتمع الدراسة إلى:

- الفقرة **Y1** التحليل المالي يعتمد على بيانات دقيقة، بمتوسط حسابي **3.30** تحتل المرتبة الأولى بدرجة تطبيق متوسطة وبإنحراف معياري قدره **1.043** مما يدل على وجود تشتت كبير في آراء العاملين، وتوافقا مع تم ملاحظته أن هناك نقص في البيانات والمعلومات التي تدخل النظام المحاسبي المالي.
- الفقرة **Y2** نتائج التحليل المالي تعكس الواقع المالي للمؤسسات، بمتوسط حسابي **3.25** تحتل المرتبة الثانية بدرجة تطبيق متوسطة وبإنحراف معياري قدره **1.006** مما يدل على وجود تشتت كبير وواضح في آراء العاملين وتوافقا مع ما تم ملاحظته أن انقسام فجزة من العينة يثق في التقارير بينما يرى الجزء الآخر أنها أرقام فقط لا تعبر عن حقيقة.
- الفقرة **Y4** تتسم مخرجات التحليل المالي بقلّة الأخطاء والانحرافات الجوهرية، بمتوسط حسابي متوسط قدره **3.23** تحتل المرتبة الثالثة بدرجة تطبيق متوسطة وبإنحراف معياري قدره **1.143** مما يدل على تشتت كبير في آراء العاملين بالمؤسسة وتوافقا مع ما تم أن الموظفين المتخصصون (المحاسبون) قد يكتشفون أخطاء فنية دقيقة لا يراها باقي الموظفين مما يجعل تقييمهم للأخطاء مختلفا.
- الفقرة **Y3** تتوافق نتائج التحليل المالي بشكل كبير مع التقديرات المستقبلية التي تضعها الإدارة بمتوسط حسابي متوسط **3.15** تحتل المرتبة الرابعة والأخيرة بدرجة تطبيق متوسطة وبإنحراف معياري قدره **1.145** مما يدل على وجود تشتت كبير في آراء العاملين، وتوافقا مع ما تم ملاحظته هناك اختلاف في الرؤية فالمحاسبون سيعتمدون في إجاباتهم على أرقام فعلية بينما الإدارة العليا ترى أنها متوافقة لأنها هي من وضعت الخطط.

3. سهولة التحليل المالي:

يشير مجتمع الدراسة إلى:

- الفقرة **Y5** القوائم المالية تسهل عملية التحليل، بمتوسط حسابي **3.55** تحتل المرتبة الأولى بدرجة تطبيق مرتفعة وبإنحراف معياري قدره **1.011** مما يدل على وجود تشتت كبير في آراء العاملين مما تم ملاحظته أنه قد يرى المحاسبون الذين قاموا بإعداد القوائم المالية أنها سهلة بينما يجد المحللون أو المدراء صعوبة في استخراج المؤشرات منها.
- الفقرة **Y6** يمكن إجراء التحليل المالي بسهولة **Y7** البيانات متوفرة بشكل منظم، تحتلان المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي بدرجة تطبيق متوسطة و بمتوسط حسابي على التوالي (**3.25**، **3.10**) وبإنحراف معياري قدره **1.033**، **0.981** على التوالي مما يدل على وجود تشتت كبير في آراء العاملين.

- الفقرة **Y8** يوفر النظام المحاسبي إمكانية الوصول الفوري للنسب المالية الأساسية دون الحاجة لعمليات يدوية، بمتوسط حسابي **2.98** تحتل المرتبة الأخيرة بدرجة تطبيق متوسطة وبانحراف معياري قدره **1.00** مما يدل على تشتت كبير في آراء العاملين، وتوافقا مع ما تم ملاحظته هذا راجع إلى تفاوت القدرات والمهارات التقنية لدى الموظفين.

المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة:

بعد التأكد من توفر أبعاد الدراسة ومتغيراتها في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لولاية الطارف، سيتم في هذا

المبحث اختبار الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة والمتمثلة في:

H: الفرضية الرئيسية: "يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف من خلال جودة المعلومات، الشفافية والإفصاح، توحيد المعايير المحاسبية وملائمة القوائم المالية"، وذلك من خلال اختبار الفرضيات الفرعية التي تدخل ضمن هذه الفرضية الرئيسية.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

• **الفرضية الفرعية الأولى: H1** تساهم جودة المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف وذلك من خلال تحديد معامل الارتباط بين جودة المعلومات المحاسبية وعملية التحليل المالي، تحليل التباين والانحدار بين جودة المعلومات المحاسبية وعملية التحليل المالي بالإضافة إلى اختبار التلّ قبول أو رفض هذه الفرضية.

جدول 8: معامل الارتباط **pearson** بين جودة المعلومات المحاسبية وتحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف

نوع العلاقة	المتغير التابع	المؤشر الكلي للاارتباط R	المتغير المستقل	
			تحسين عملية التحليل المالي	جودة المعلومات المحاسبية
طردية ضعيفة	0.000	0.380**		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-22.

• مستوى معنوية $0.01 \geq a$

يوضح الجدول السابق معامل الارتباط **Pearson** بين جودة المعلومات المحاسبية وتحسين عملية التحليل المالي في مؤسستي إتصالات الجزائر وسونالغاز لولاية الطارف، إذ معامل الارتباط بين جودة المعلومات المحاسبية وتحسين عملية التحليل المالي، يساوي **0.380** وهو ارتباط طردي ضعيف ولكن معنوي عند مستوى الدلالة (**0.01**).

ويوضح الجدول رقم (**03-09**) تحليل التباين للانحدار (ANOVA) بين جودة المعلومات المحاسبية وتحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف:

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بـاتصالات الجزائر وسونالغاز لولاية الطارف

جدول 9: تحليل التباين للانحدار ANOVA بين جودة المعلومات المحاسبية وتحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف

البيان	قيمة f		معامل التحديد R2
	المحسوبة	الجدولية	
تباين الانحدار بين جودة المعلومات المحاسبية وتحسين عملية التحليل المالي	6,423	4,17	0,37

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-22 وجدول توزيع f-ficher.

وبناء على نتائج الجدول السابق يتضح ما يلي:

من خلال الجدول بلغت قيمة **F** المحسوبة بين جودة المعلومات المحاسبية و تحسين عملية التحليل المالي (6.423) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.17) عند مستوى معنوية 0.01، وعليه يتضح وجود تباين ذو دلالة إحصائية موجبة لعنصر جودة المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التحليل المالي، أما معامل التحديد (**R2**) فقد بلغ (0.37) وهذا يدل على أن عنصر المعلومات المحاسبية قادر على تفسير ما نسبته 37% من التغيرات التي تطرأ على متغير تحسين عملية التحليل المالي في حين أن 63% من هذه التغيرات تعود إلى عوامل أخرى لم يشتمل عليها نموذج الدراسة والخطأ العشوائي. يوضح الجدول رقم (10-03) اختبار t على الفرضية الفرعية الأولى: تساهم جودة المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف من أجل تأكيدها أو نفيها، حيث:

- **H1** : تساهم جودة المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.
- **H0** : لا تساهم جودة المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.

جدول 10: نتائج اختبار t بين جودة المعلومات المحاسبية وعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف

البيان	القيمة الثابتة	قيمة t		معامل الانحدار
		المحسوبة	الجدولية	
اختبار t بين جودة المعلومات المحاسبية وتحسين عملية التحليل المالي.	2,046	4,256	2,426	0,380

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-22 وجدول توزيع t-student.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بـاتصالات الجزائر وسونالغاز لولاية الطارف

من خلال الجدول بلغت t المحسوبة بين جودة المعلومات المحاسبية وتحسين عملية التحليل المالي (4.256) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.426)، في حين بلغت قيمة المعامل الانحدار (0.380) وهذا معناه أن زيادة جودة المعلومات المحاسبية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات محل الدراسة بقيمة (0.380). وبالتالي رفض فرضية العدم H_0 ، وقبول الفرضية البديلة H_1 القائلة " : تساهم جودة المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

● **الفرضية الفرعية الثانية: H_2** للشفافية والإفصاح دور في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف، وذلك من خلال تحديد معامل الارتباط بين الشفافية والإفصاح وعملية التحليل المالي، تحليل التباين والانحدار بين الشفافية والإفصاح وعملية التحليل المالي بالإضافة إلى اختبار t للقبول أو رفض هذه الفرضية.

جدول 11: معامل الارتباط **Pearson** بين الشفافية والإفصاح وعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف

نوع العلاقة	T المعنوية Sig t	المؤشر الكلي للارتباط R	المتغير التابع	
			المتغير المستقل	
طردية متوسطة	0,000	0.531**	الشفافية والإفصاح	تحسين عملية التحليل المالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-22.

● ** مستوى معنوية $0.01 \geq a$

يوضح الجدول السابق رقم (03-11) معامل الارتباط **Pearson** بين الشفافية والإفصاح وعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف، إذ معامل الارتباط بين الشفافية والإفصاح وعملية التحليل المالي يساوي 0.531 وهو ارتباط طردي متوسط ولكن معنوي عند مستوى الدلالة (0.01).

ويوضح الجدول رقم (03-12) تحليل التباين للانحدار (**ANOVA**) الشفافية والإفصاح وعملية التحليل المالي في

المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف:

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بـإتصالات الجزائر وسونالغاز لولاية الطارف

جدول 12: تحليل التباين ANOVA بين الشفافية والإفصاح وعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف

البيان	قيمة f		معامل التحديد R2
	المحسوبة	الجدولية	
تباين الانحدار بين الشفافية والإفصاح وعملية التحليل المالي.	4,954	4,17	0,282

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-22 وجدول توزيع f-fisher.

من خلال الجدول بلغت قيمة **F** المحسوبة بين الشفافية والإفصاح وتحسين عملية التحليل المالي (14.956) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.17) عند مستوى معنوية 0.01، وعليه يتضح وجود تباين ذو دلالة إحصائية موجبة لعنصر الشفافية والإفصاح في تحسين عملية التحليل المالي، أما معامل التحديد (**R2**) فقد بلغ (0.282) وهذا يدل على أن عنصر الشفافية والإفصاح قادر على تفسير ما نسبته 28.2% من التغيرات التي تطرأ على متغير تحسين عملية التحليل المالي في حين أن 71.8% من هذه التغيرات تعود إلى عوامل أخرى لم يشتمل عليها نموذج الدراسة والخطأ العشوائي. ويوضح الجدول رقم (03-13) اختبار **t** على الفرضية الفرعية الثانية: للشفافية والإفصاح دور في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف، من أجل تأكيدها أو نفيها، حيث:

- **H2**: للشفافية والإفصاح دور في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.

- **H0**: ليس للشفافية والإفصاح دور في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.

جدول 13: نتائج اختبار **t** بين الشفافية والإفصاح دور في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف

البيان	القيمة الثابتة	قيمة t		معامل الانحدار
		المحسوبة	الجدولية	
اختبار t بين الشفافية والإفصاح وتحسين عملية التحليل المالي	1,662	3,978	2,426	0,531

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-22 وجدول توزيع t-student.

من خلال الجدول بلغت **t** المحسوبة بين الشفافية والإفصاح وعملية التحليل المالي (3.978) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.426)، في حين بلغت قيمة المعامل الانحدار (0.531) وهذا معناه أن زيادة الشفافية والإفصاح بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات محل الدراسة بقيمة (0.531).

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بـتصـلات الجزائر وسونالغاز لولاية الطارف

وبالتالي يتم رفض فرضية العدم H_0 ، وقبول الفرضية البديلة H_2 القائلة: " للشفافية والإفصاح دور في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف".

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

- الفرضية الفرعية الثالثة: H_3 هناك لتوحيد المعايير المحاسبية دور في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف وذلك من خلال تحديد معامل الارتباط بين توحيد المعايير المحاسبية وعملية التحليل المالي، تحليل توحيد المعايير المحاسبية وعملية التحليل المالي بالإضافة إلى اختبار t للقبول أو رفض هذه الفرضية.
- جدول 14: معامل الارتباط Pearson بين توحيد المعايير المحاسبية دور في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف

نوع العلاقة	t المعنوية Sig t	المؤشر الكلي للارتباط R	المتغير التابع	
			المتغير المستقل	
طردية ضعيفة	0,000	*0.266	تحسين عملية التحليل المالي	توحيد المعايير المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-22.

- مستوى معنوية $a \geq 0.01$

يوضح الجدول السابق رقم (03-14) معامل الارتباط pearson بين توحيد المعايير المحاسبية وعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف، إذ معامل الارتباط بين توحيد المعايير المحاسبية وتحسين عملية التحليل المالي يساوي 0.266 وهو ارتباط طردي ضعيف ولكن معنوي عند مستوى الدلالة (0.01).

جدول 15: تحليل التباين للانحدار ANOVA بين توحيد المعايير المحاسبية وعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف

معامل التحديد R2	قيمة f		البيان
	الجدولية	المحسوبة	
0,427	4,17	4,426	تباين الانحدار بين توحيد المعايير وعملية التحليل المالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-22 وجدول توزيع f-ficher.

من خلال الجدول بلغت قيمة F المحسوبة بين توحيد المعايير وعملية التحليل المالي (4.426) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.17) عند مستوى معنوية 0.01، وعليه يتضح وجود تباين ذو دلالة إحصائية موجبة لعنصر توحيد

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بـاتصالات الجزائر وسونالغاز لولاية الطارف

المعايير والتحليل المالي ، أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ (0.427) وهذا يدل على أن عنصر توحيد المعايير المحاسبية قادر على تفسير ما نسبته 42.7% من التغيرات التي تطرأ على متغير تحسين عملية التحليل المالي في حين أن 57.3% من هذه التغيرات تعود إلى عوامل أخرى لم يشتمل عليها نموذج الدراسة والخطأ العشوائي.

يوضح الجدول رقم (03-16) اختبار t على الفرضية الفرعية الثالثة: هناك لتوحيد المعايير المحاسبية دور في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف " من أجل تأكيدها أو نفيها، حيث:

- $H3$: هناك لتوحيد المعايير المحاسبية دور في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.
- $H0$: ليس هناك لتوحيد المعايير المحاسبية دور في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.

جدول 16: نتائج اختبار t بين توحيد المعايير المحاسبية وتحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف

البيان	القيمة الثابتة	قيمة t		معامل الانحدار
		المحسوبة	الجدولية	
اختبار t بين توحيد المعايير المحاسبية وتحسين عملية التحليل المالي	3,164	3,716	2,426	0,14

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-22 و جدول توزيع t student.

من خلال الجدول بلغت t المحسوبة بين توحيد المعايير المحاسبية وتحسين عملية التحليل المالي (3.716) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.426)، في حين بلغت قيمة المعامل الانحدار (0.14) وهذا معناه أن زيادة توحيد المعايير بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة تحسين من عملية التحليل في المؤسسة محل الدراسة بقيمة (0.14).

وبالتالي يتم رفض فرضية العدم $H0$ ، وقبول الفرضية البديلة $H3$ القائلة: « هناك لتوحيد المعايير المحاسبية دور في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف ».

المطلب الرابع: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

- الفرضية الفرعية الرابعة: $H4$ تساهم ملائمة القوائم المالية في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف وذلك من خلال تحديد معامل الارتباط بين ملائمة القوائم المالية وعملية التحليل المالي، تحليل التباين والانحدار بين ملائمة القوائم المالية وعملية التحليل المالي بالإضافة إلى اختبار t للقبول أو رفض هذه الفرضية.
- جدول 17: معامل ارتباط Pearson بين ملائمة القوائم المالية وعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف

المتغير التابع	المؤشر الكلي	t المعنوية	نوع العلاقة
----------------	--------------	--------------	-------------

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بإتصالات الجزائر وسونالغاز لولاية الطارف

المتغير المستقل	للارتباط $R <$	Sig t	
تحسين عملية التحليل المالي	0.314**	0.000	طردية ضعيفة
ملائمة القوائم المالية			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-22.

• ** مستوى معنوية $0.01 \geq a$

يوضح الجدول السابق رقم (03-17) معامل الارتباط Pearson بين ملائمة القوائم المالية وعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف، إذ معامل الارتباط بين ملائمة القوائم المالية وتحسين عملية التحليل المالي يساوي 0.314 وهو ارتباط طردي ضعيف ولكن معنوي عند مستوى الدلالة (0.01).

ويوضح الجدول رقم (03-18) تحليل التباين للانحدار (ANOVA) بين ملائمة القوائم المالية وعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف:

جدول 18: تحليل التباين للانحدار ANOVA بين ملائمة القوائم المالية وعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف

البيان	قيمة f		معامل التحديد R ²
	المحسوبة	الجدولية	
تباين الانحدار بين ملائمة القوائم المالية وعملية التحليل المالي	4,148	4,17	0,098

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-22 وجدول توزيع f-ficher.

من خلال الجدول بلغت قيمة F المحسوبة بين ملائمة القوائم المالية وعملية التحليل المالي (4.148) وهي أقل من قيمتها الجدولية البالغة (4.17) عند مستوى معنوية 0.01، وعليه يتضح وجود تباين ذو دلالة إحصائية سالب لعنصر ملائمة القوائم المالية في تحسين عملية التحليل المالي، أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ (0.098) وهذا يدل على أن عنصر ملائمة القوائم المالية قادر على تفسير ما نسبته 9.8% من التغيرات التي تطرأ على متغير تحسين عملية التحليل المالي في حين أن 90.2% من هذه التغيرات تعود إلى عوامل أخرى لم يشتمل عليها نموذج الدراسة والخطأ العشوائي.

ويوضح الجدول رقم (03-19) اختبار t على الفرضية الفرعية الرابعة: "تساهم ملائمة القوائم المالية في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف" من أجل تأكيدها أو نفيها، حيث:

- **H4**: تساهم ملائمة القوائم المالية في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بإتصالات الجزائر وسونالغاز لولاية الطارف

H0 - لا تساهم ملائمة القوائم المالية في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.

جدول 19: نتائج اختبار t بين ملائمة القوائم المالية وعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف

البيان	القيم الثابتة	قيمة t		معامل الانحدار
		المحسوبة	الجدولية	
اختبار t بين ملائمة القوائم المالية وعملية التحليل المالي	1,398	1,539	2,426	0,314

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-22 وجدول توزيع t student.

من خلال الجدول بلغت t المحسوبة بين ملائمة القوائم المالية وعملية التحليل المالي (1.398) وهي أقل من قيمتها الجدولية البالغة (2.426)، في حين بلغت قيمة المعامل الانحدار (0.314) وهذا معناه أنه في المؤسسة محل الدراسة لا يوجد إهتمام بهذا البعد.

وبالتالي يتم رفض الفرضية البديلة $H4$ ، وقبول فرضية العدم $H0$ القائلة: " لا تساهم ملائمة القوائم المالية في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف.

ويوضح الجدول رقم (20-03) مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف:

جدول 20: مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف

البيان	معامل الارتباط R بيرسون	معامل التحديد R2	t المعنوية Sig t	قيمة f المحسوبة	قيمة t المحسوبة	نوع العلاقة
النظام المحاسبي المالي	0,461**	0,213	0,000	0,263	3,204	طردية ضعيفة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-22.

** مستوى معنوية $0.01 \geq a$

يتضح من الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وتحسين عملية التحليل المالي بالمؤسسات محل الدراسة بمعدل ارتباط قيمته **0.461**، وهذا عند مستوى معنوية **0.000** أقل من مستوى الدلالة **0.01**.

وبلغت قيمة **F** المحسوبة بين النظام المحاسبي وتحسين عملية التحليل المالي (**10.263**) وهي أقل من قيمتها الجدولية البالغة (**4.17**) وعليه يتضح وجود تباين ذو دلالة إحصائية موجبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين عملية التحليل المالي، كما بلغت **t** المحسوبة بين النظام المحاسبي المالي وتحسين عملية التحليل المالي (**3.204**) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (**2.426**).

أما معامل التحديد **R2** فقد بلغ **0.213** أي أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يفسر ما نسبته **21.3 %** من التغيرات في تحسين عملية التحليل المالي في حين أن **78.7 %** من هذه التغيرات تعود إلى عوامل أخرى لم تشمل على الدراسة والخطأ العشوائي، ويمكن تفسير هذه العلاقة بأنه كلما سعت المؤسسة محل الدراسة إلى تطبيق أبعاد النظام المحاسبي المالي كلما ساهم ذلك في تحسين عملية التحليل المالي بكل أبعاده.

وبالتالي رفض فرضية العدم **H0** ، وقبول الفرضية الرئيسية البديلة **H** " يساهم تطبيق نظام المحاسبة المالي في تحسين عملية التحليل المالي من خلال جودة المعلومات المحاسبية، الشفافية والإفصاح، توحيد المعايير المحاسبية وملائمة القوائم المالية ".

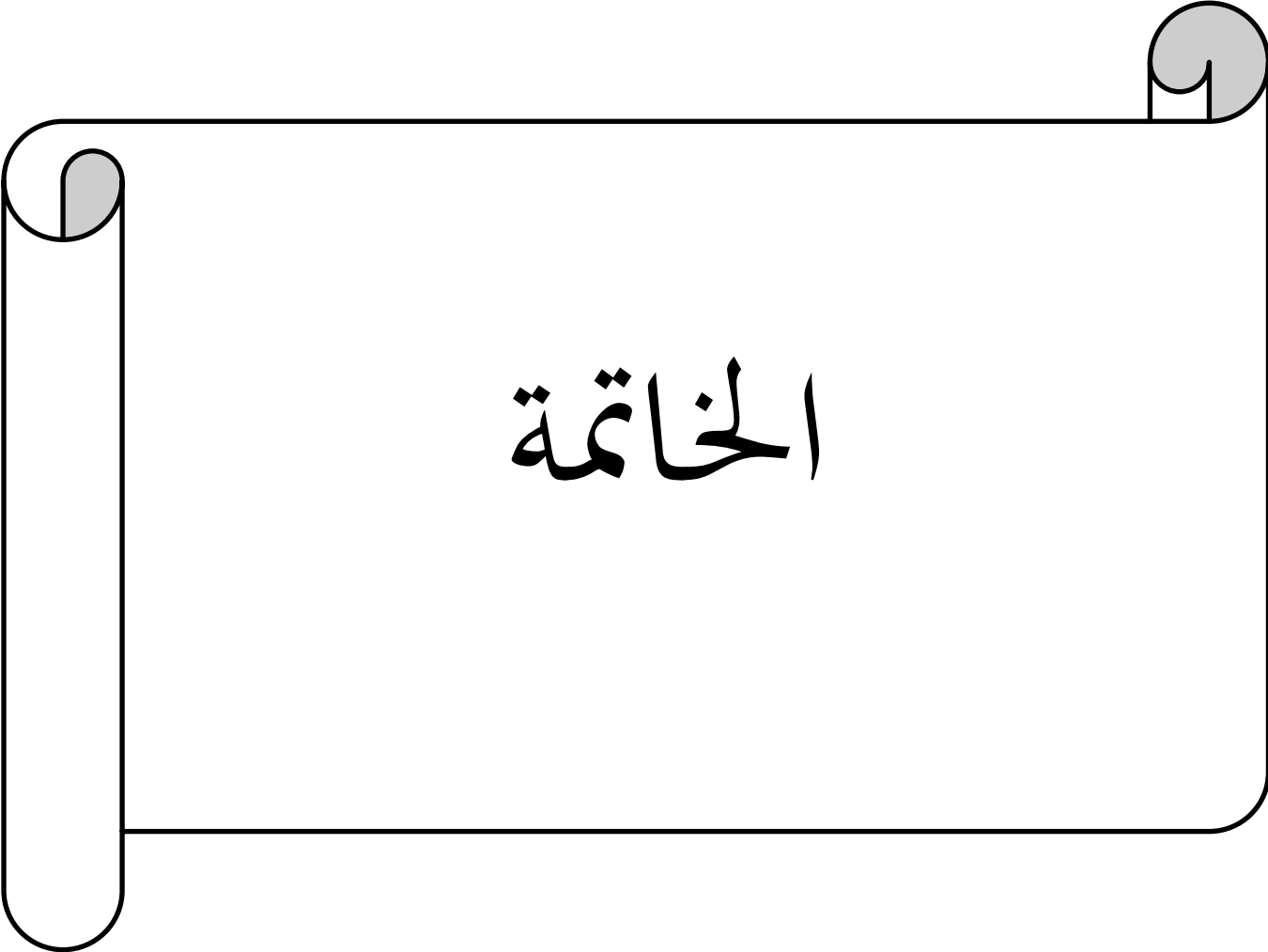
خلاصة:

سمح الجانب التطبيقي من هذه الدراسة بإسقاط المفاهيم النظرية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي والتحليل المالي على الواقع العملي داخل كل من مؤسسة اتصالات الجزائر ومؤسسة سونالغاز بولاية الطارف، وذلك من خلال تحليل المعطيات الميدانية والاستناد إلى نتائج الاستبيان والملاحظات الميدانية، وقد ساهم ذلك في تكوين صورة أوضح حول مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسات المالية والمحاسبية داخل المؤسسات.

وقد أظهرت النتائج أن المؤسسات محل الدراسة تعتمد على القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في متابعة وضعيتها المالية وتحليل أدائها، حيث ساعد هذا النظام على توفير معلومات أكثر تنظيماً ووضوحاً، مما سهل عملية استخراج المؤشرات المالية واستعمالها في التقييم واتخاذ القرارات، كما تبين أن التحليل المالي أصبح يعتمد بدرجة أكبر على معطيات دقيقة وموحدة، الأمر الذي ساعد في تحسين متابعة النشاط المالي للمؤسسة والكشف عن الاختلالات المالية في الوقت المناسب.

كما أبرزت الدراسة الميدانية أن تطبيق النظام المحاسبي المالي ساهم في تعزيز التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والمالية داخل المؤسسة، خاصة فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية وتبادل المعلومات المحاسبية، وهو ما انعكس على تحسين سير العمل المالي والمحاسبي، وفي المقابل، تم تسجيل بعض العراقيل المرتبطة بالجانب التطبيقي، لاسيما فيما يتعلق بالحاجة إلى تكوين مستمر للموظفين ومواكبة التحديثات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الحديثة.

وبصفة عامة، أظهر الفصل التطبيقي أن فعالية التحليل المالي داخل المؤسسة ترتبط بشكل مباشر بمدى جودة النظام المحاسبي المعتمد، وأن تطبيق النظام المحاسبي المالي يعد عاملاً مهماً في تطوير الممارسة المالية وتحسين الاستغلال الأمثل للمعلومات المحاسبية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.



الخاتمة

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، باعتباره من المواضيع التي تكتسي أهمية كبيرة في ظل التحولات الاقتصادية والمحاسبية التي شهدتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

وقد سعت الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المالية ودعم فعالية التحليل المالي داخل المؤسسات الاقتصادية من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية المتمثلة في:

ما مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وبالأخص مؤسسة اتصالات الجزائر ومؤسسة سونلغاز بولاية الطارف؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تم الاعتماد على دراسة نظرية تناولت مختلف المفاهيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي والتحليل المالي إضافة إلى دراسة ميدانية هدفت إلى التعرف على واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى انعكاسه على فعالية التحليل المالي داخل المؤسستين محل الدراسة.

ومن خلال الدراسة النظرية، تم التوصل إلى أن النظام المحاسبي المالي يمثل إطاراً حديثاً لتنظيم المعلومات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وفق مبادئ ومعايير مستوحاة من المعايير الدولية، الأمر الذي ساهم في تحسين مستوى الشفافية والإفصاح المالي، وتعزيز قابلية المقارنة بين القوائم المالية.

كما تبين أن التحليل المالي يعد من أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات في تقييم أدائها المالي وتشخيص وضعيتها المالية واتخاذ القرارات المناسبة، وأن فعاليته ترتبط بدرجة كبيرة بمدى جودة المعلومات المحاسبية المتوفرة.

أما من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريت على كل من مؤسسة اتصالات الجزائر ومؤسسة سونلغاز بولاية الطارف، فقد أظهرت النتائج أن تطبيق النظام المحاسبي المالي ساهم في تحسين تنظيم المعلومات المالية وتوفير بيانات أكثر دقة ووضوحاً، مما انعكس إيجاباً على عملية التحليل المالي وساعد في تسهيل تقييم الأداء المالي للمؤسسة، كما أكدت الدراسة أن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي أصبحت أكثر ملائمة لمتطلبات التحليل المالي الحديث، خاصة من حيث الموثوقية والشفافية.

ومن خلال تحليل المعطيات النظرية والميدانية واختبار فرضيات الدراسة، تم التوصل إلى:

- **إثبات صحة الفرضية الأولى:** التي تنص على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يساهم في تحسين جودة وموثوقية المعلومات المالية المستخدمة في التحليل المالي، حيث تبين أن النظام المحاسبي المالي ساعد على توفير معلومات مالية أكثر دقة وتنظيماً ووضوحاً، وهو ما انعكس بشكل مباشر على فعالية التحليل المالي داخل المؤسسات محل الدراسة.

- **إثبات صحة الفرضية الثانية:** التي مفادها أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤثر إيجابياً على دقة نتائج التحليل المالي من خلال تعزيز الشفافية وقابلية المقارنة، إذ أظهرت الدراسة أن القوائم المالية المعدة وفق هذا النظام أصبحت أكثر قدرة على توفير معلومات ملائمة تساعد على تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات بصورة أكثر موضوعية.

- **أما الفرضية الثالثة:** فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية، إذ أظهرت نتائج الدراسة وجود دور إيجابي لتوحيد المعايير المحاسبية في تحسين عملية التحليل المالي بالمؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف، وقد بينت النتائج أن توحيد المعايير المحاسبية يساهم في تعزيز قابلية المقارنة بين القوائم المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال توفير بيانات أكثر اتساقاً وموثوقية وشفافية بما يتلاءم مع متطلبات التحليل المالي، كما يساعد على توحيد أسس القياس والعرض والإفصاح المحاسبي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على دقة المؤشرات المالية المستخرجة وفعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وعليه، فإن توحيد المعايير المحاسبية يعد عاملاً أساسياً في دعم كفاءة عملية التحليل المالي وترشيد القرارات الإدارية والمالية داخل المؤسسات الاقتصادية.

- **أما الفرضية الرابعة:** فقد أظهرت نتائج الدراسة عدم صحتها، حيث تبين أن ملائمة القوائم المالية لا تساهم بدرجة ذات دلالة إحصائية في تحسين عملية التحليل المالي بالمؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف، ويمكن تفسير هذه النتيجة بكون فعالية التحليل المالي لا تعتمد على ملائمة القوائم المالية وحدها، وإنما تتأثر أيضاً بعوامل أخرى مثل جودة المعلومات المحاسبية، ومستوى الإفصاح والشفافية، وكفاءة مستخدمي المعلومات المالية، وآليات استغلال مخرجات النظام المحاسبي المالي في عملية التحليل واتخاذ القرار.

وقد سمحت هذه الدراسة بالتوصل إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- وجود علاقة تكاملية بين النظام المحاسبي المالي والتحليل المالي، حيث يعتمد نجاح التحليل المالي على جودة المعلومات المحاسبية المتوفرة.

- مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز شفافية القوائم المالية وتحسين موثوقيتها.

- اعتماد المؤسسات محل الدراسة على مخرجات النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي وتشخيص الوضعية المالية.
- مساهمة التحليل المالي في دعم القرارات الإدارية والمالية من خلال توفير مؤشرات تساعد على الكشف عن نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة.
- استمرار بعض العراقيل التطبيقية التي تحد من التطبيق الفعال للنظام المحاسبي المالي داخل بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- وبناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن القول إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يعد خطوة مهمة نحو تطوير الممارسة المحاسبية والمالية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، غير أن تحقيق الأهداف المرجوة منه يتطلب توفير تكوين مستمر للموارد البشرية، وتحديث الوسائل التقنية والمعلوماتية، وتعزيز الاهتمام بالتحليل المالي باعتباره أداة أساسية لدعم القرارات المالية والإدارية.
- كما يستوجب الأمر العمل على مواكبة التطورات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية وتحسين آليات تطبيقها داخل المؤسسات الجزائرية.
- وفي هذا الإطار، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، تتمثل أساساً في:
- تكثيف برامج التكوين والتأهيل في مجال النظام المحاسبي المالي والتحليل المالي.
- تحديث الأنظمة المعلوماتية المحاسبية بما يتماشى مع متطلبات النظام المحاسبي المالي.
- تعزيز الاهتمام بالتحليل المالي داخل المؤسسات الاقتصادية وتطوير أساليبه.
- تشجيع المؤسسات على تبني ثقافة الإفصاح والشفافية المالية.
- العمل على توفير بيئة تنظيمية وتقنية تساعد على التطبيق الأمثل للنظام المحاسبي المالي.
- واستناداً إلى نتائج الدراسة وتحليل المعطيات الميدانية، تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي يتوقع أن تساهم في تعزيز فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي وتحسين ممارسات التحليل المالي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ويمكن عرضها على النحو الآتي:
- ضرورة تكثيف برامج التكوين والتأهيل لفائدة المحاسبين والمحللين الماليين من أجل تحسين فهمهم لمتطلبات النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الحديثة.
- العمل على تحديث الأنظمة المعلوماتية المحاسبية داخل المؤسسات الاقتصادية بما يتماشى مع متطلبات النظام المحاسبي المالي ويساعد على معالجة المعلومات المالية بسرعة ودقة أكبر.

الخاتمة

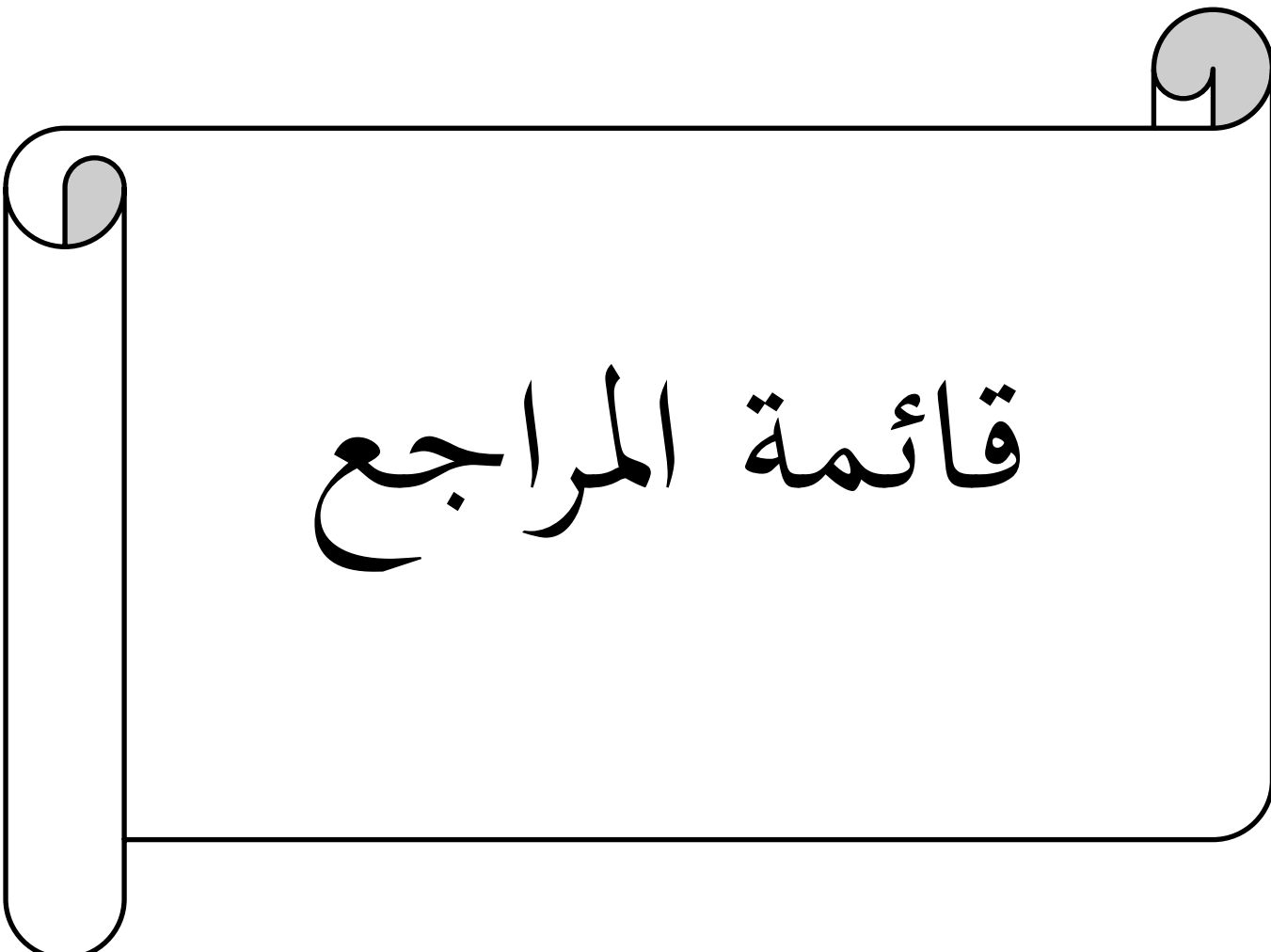
- تعزيز الاهتمام بالتحليل المالي داخل المؤسسات الاقتصادية باعتباره أداة أساسية لتقييم الأداء المالي ودعم اتخاذ القرارات الإدارية والمالية.
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية على تبني مبادئ الشفافية والإفصاح المالي بما يساهم في تحسين جودة القوائم المالية وزيادة موثوقيتها.
- ضرورة توفير أدلة تطبيقية وتوجيهات عملية تساعد المؤسسات على التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي والتقليل من الصعوبات المرتبطة به.
- تشجيع التنسيق بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات الاقتصادية من أجل تطوير البحث العلمي في مجالات المحاسبة والتحليل المالي وربط الجانب النظري بالواقع التطبيقي.
- مواكبة التعديلات والتطورات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية والعمل على تهيئة النظام المحاسبي المالي باستمرار بما يتناسب مع البيئة الاقتصادية الحديثة.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال توفير التكوين والمراقبة التقنية اللازمة.
- وكذلك يمكن تقديم بعض النصائح:
- الحرص على الربط الدائم بين الجانب النظري والجانب التطبيقي عند دراسة موضوع النظام المحاسبي المالي والتحليل المالي.
- التركيز على جودة المعلومات المحاسبية باعتبارها الأساس الذي يعتمد عليه التحليل المالي في إعطاء نتائج دقيقة وموضوعية.
- ضرورة استخدام برامج وتقنيات حديثة في معالجة وتحليل البيانات المالية لتسهيل العمل المحاسبي والمالي داخل المؤسسة.
- الاهتمام بالتحليل الدوري للقوائم المالية وعدم الاكتفاء بإعدادها فقط، لأن التحليل المالي يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة.
- تعزيز ثقافة التكوين المستمر داخل المؤسسات الاقتصادية حتى يتمكن العاملون من مواكبة التطورات المحاسبية والمالية الحديثة.

- ضرورة الاستفادة من المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية في تحسين الممارسات المحاسبية داخل المؤسسات الجزائرية.

وفي الأخير، يبقى موضوع النظام المحاسبي المالي والتحليل المالي من المواضيع المفتوحة للبحث والدراسة، خاصة في ظل التطورات المستمرة التي تعرفها البيئة الاقتصادية والمعايير المحاسبية الدولية، مما يستدعي مواصلة الجهود العلمية والعملية من أجل تحسين جودة المعلومات المالية ورفع من كفاءة التسيير داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

آفاق الدراسة:

- أثر الرقمنة والتحول الرقمي على فعالية النظام المحاسبي المالي داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- دور الذكاء الاصطناعي في تطوير التحليل المالي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- دراسة مقارنة بين المؤسسات العمومية والخاصة في مدى الاستفادة من مخرجات النظام المحاسبي المالي في التحليل المالي.
- أثر جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية داخل المؤسسات الاقتصادية.
- دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الحوكمة والشفافية داخل المؤسسات الجزائرية.
- دراسة العلاقة بين التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي



قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

I – الكتب:

1. أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
2. أحمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دار جصور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
3. الحياي، وليد ناجي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
4. بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، التسيير المالي: الإدارة المالية – دروس وتطبيقات، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
5. حنفي عبد الغفار، التحليل المالي وإدارة الأموال، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.
6. رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار ومكتبة حامد، عمان، الأردن، 2004.
7. الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض التقييم والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
8. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
9. محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

II – المذكرات والأطروحات:

1. براهيم أسماء، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على أدوات التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة سطيف 1، 2022 .
2. بن يوسف عبد القادر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية وانعكاسها على التحليل المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021 .

3. بوعلام سفيان، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على موثوقية المعلومات المالية وأثره على التحليل المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2، 2019 .
4. تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، 2009.
5. صخر جمال، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2011.
6. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة: قياس وتقييم، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2010.
7. علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2014/2015.
8. قورين الحاج قويدر، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في مراقبة التسيير، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2007.
9. مصطفى العثماني، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه، 2015 .

III - المصادر الرسمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 2007.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، 2007 .
3. مجلس معايير المحاسبة الدولية، الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، 2018.

IV - المراجع الالكترونية:

1. Akim A. TAÏROU, Normes comptables internationales et diagnostic financier, 2012, <http://www.n71cidf.com>
2. Salustro REYDEL, Maîtriser l'essentiel des IFRS20, CCIP, 2012, <http://www.enst-media.ac.ma/cpa/fixe/IFRS>
3. Wolfgang DICK, Les IFRS dans l'enseignement de la comptabilité, [http://: www.essec-Kpmg.net/fr/recherche/pdf/ifrs-enseignement-comptabilite.pdf](http://www.essec-Kpmg.net/fr/recherche/pdf/ifrs-enseignement-comptabilite.pdf)
4. <https://www.sonelgaz.dz/ar> _

V - المقالات والمجلات:

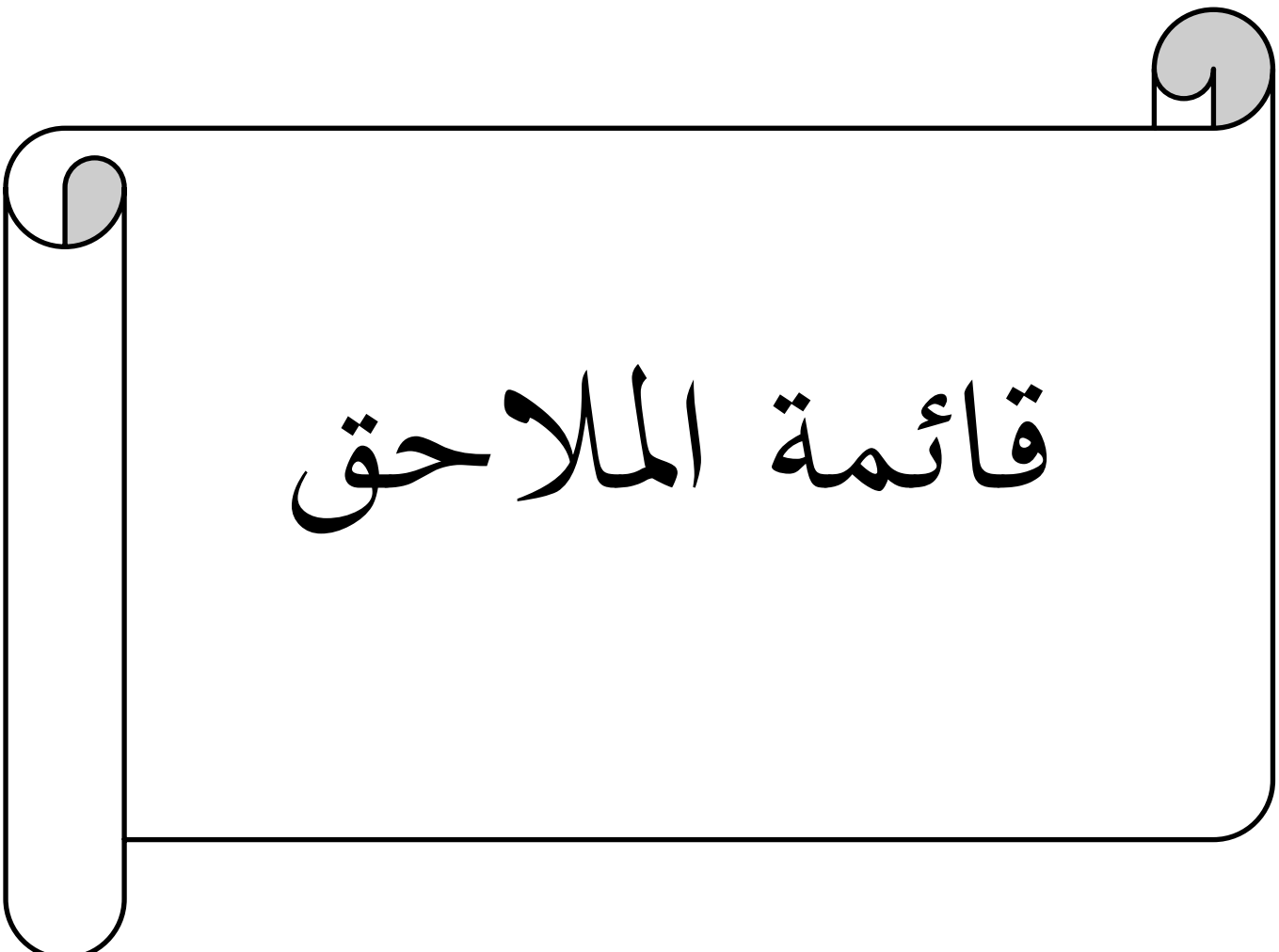
1. خالد مسيف -ريان بن عباس، توجه الجزائر نحو مراجعة النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات المعايير الدولية للمحاسبة والإفصاح المالي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 2022 .

VI – الملتقيات:

- 1 - سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد، 2010 .

VII – المراجع الأجنبية:

1. Association nationale des directeurs financiers et de contrôle de gestion, *Normes IAS/IFRS*.
2. K. R. Subramanyam, *Financial Statement Analysis (11th Edition)*, McGraw-Hill Education, New York, 2014.
3. Robert OBERT ‘*Pratique internationale de la comptabilité et de l’audit*’, DUNOD , Paris ,1994’.



قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

قسم: العلوم الاقتصادية

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

السنة الثانية ماستر: إقتصاد نقدي ومالي

استبيان حول:

انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة

السادة والسيدات إدارات المؤسسة:

في إطار إعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر 2 ، تخصص إقتصاد نقدي ومالي بعنوان : إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة - ، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بهذه الاستمارة المتعلقة بالموضوع ، راجية منكم الإجابة على فقراتها بدقة والأخذ بعين الاعتبار جميع الأسئلة من خلال وضع علامة (x) أمام الفقرة المناسبة ، وفي الخيار الذي تراه مناسباً ، بحيث تؤكد الطالبان التزامهما بأن جميع البيانات والمعطيات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة ، وتستخدم لأغراض هذا البحث فقط.

تحت إشراف الأستاذة:

من إعداد الطلبة:

-عيدة أنور.

• حلقوم أميرة

• ضياف فاطمة

السنة الجامعية: 2026/2025.

قائمة الملاحق

المحور الأول: معلومات عامة	
طبيعة الوصف	الأجوبة
الجنس	☐ - ذكر ☐ - أنثى
الفئة العمرية	☐ - أقل من 30 سنة ☐ - من 30 إلى 40 سنة ☐ - من 41 إلى 50 سنة ☐ - أكبر من 50 سنة
المستوى التعليمي	☐ - ليسانس ☐ - ماستر ☐ - ماجستير/ دكتوراه
عدد سنوات العمل في المؤسسة (الخبرة)	☐ - أقل من 5 سنوات ☐ - من 5 إلى 10 سنوات ☐ - من 11 إلى 15 سنة ☐ - أكثر من 15 سنة

الرقم	المحور الثاني: تطبيق النظام المحاسبي المالي في بعض من المؤسسات الاقتصادية لولاية الطارف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
-------	---	------------	-------	-------	----------------	-----------

قائمة الملاحق

الفقرات					
جودة المعلومات المحاسبية					
					1 - المعلومات المحاسبية في المؤسسات الإقتصادية دقيقة.
					2 - المعلومات المحاسبية موثوقة ويمكن الإعتماد عليها.
					3 - تتوفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لإتخاذ القرارات الإدارية.
					4 - يتم تحديث المعلومات المحاسبية بانتظام.
الشفافية والإفصاح					
					5 - توفر القوائم المالية معلومات واضحة وكافية.
					6 - المعلومات المحاسبية موثوقة ويمكن الإعتماد عليها.
					7 - تلتزم المؤسسة بنشر تقاريرها المالية لجميع الأطراف ذات المصلحة بسهولة.
					8 - القوائم المالية تساعد في فهم الوضعية الحقيقية للمؤسسة.
توحيد المعايير المحاسبية					
					9 - يتم تطبيق معايير محاسبة موحدة داخل المؤسسة
					10 - النظام المحاسبي يساعد على مقارنة البيانات بين الفترات
					11 - يساهم النظام في قليل الاختلافات المحاسبية
					12 - يوجد دليل سياسات محاسبية واضح يلتزم به جميع موظفي القسم المالي.
ملائمة القوائم المالية					
					13 - القوائم المالية تلبي إحتياجات التحليل المالي
					14 - المعلومات المعروضة تساعد في إتخاذ قرارات مالية
					15 - القوائم المالية معدة بطريقة تسهل

قائمة الملاحق

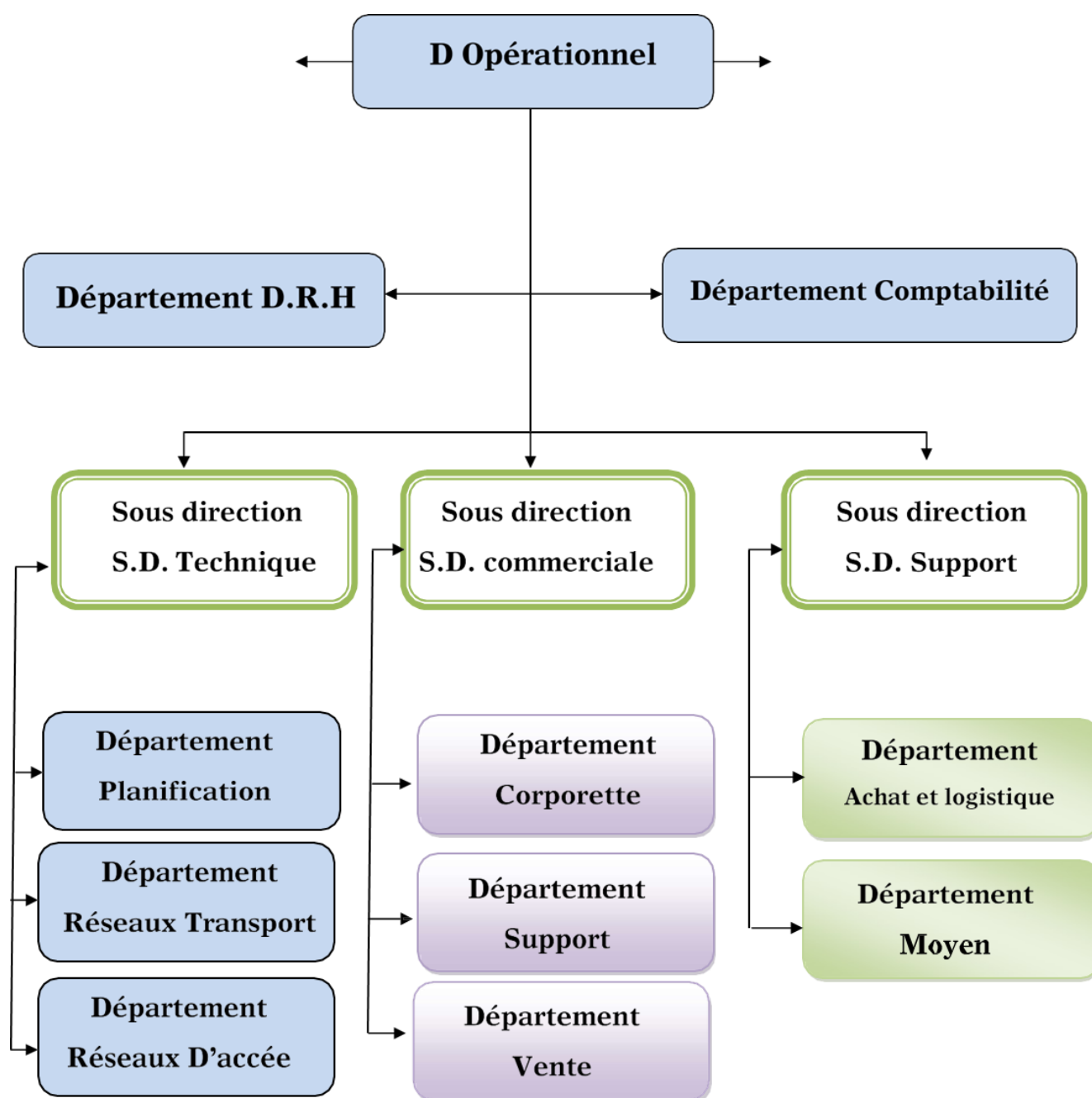
					إستخدامها	
					16 - تعكس القوائم المالية الواقع الإقتصادي للمؤسسة بما يتناسب مع أهداف المحللين الماليين.	

الرقم	المحور الثالث: تحسين عملية التحليل المالي في المؤسسات الإقتصادية لولاية الطارف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
الفقرات						
دقة التحليل المالي						
17	- التحليل المالي يعتمد على بيانات دقيقة.					
18	- نتائج التحليل المالي تعكس الواقع المالي للمؤسسات.					
19	- تتوافق نتائج التحليل المالي بشكل كبير مع التقديرات المستقبلية التي تضعها الإدارة.					
20	- تتسم مخرجات التحليل المالي بقلّة الأخطاء والانحرافات الجوهرية.					
سهولة التحليل						
21	- القوائم المالية تسهل عملية التحليل المالي.					
22	- يمكن إجراء التحليل المالي بسهولة.					
23	- البيانات متوفرة بشكل منظم.					
24	- يوفر النظام المحاسبي إمكانية الوصول الفوري للنسب المالية الأساسية دون الحاجة لعمليات يدوية.					
إتخاذ القرار المالي						
25	- يساهم التحليل المالي في إتخاذ قرارات مالية وإدارية تتسم بالرشاد والواقعية.					
26	- تسمح نتائج التحليل المالي بالمفاضلة الدقيقة بين البدائل المتاحة لضمان أفضل عائد للمؤسسة.					
27	- يساعد إستخدام مؤشرات التحليل المالي في تقليل درجة المخاطرة عند إتخاذ القرارات المصيرية.					

					28 - تقوم المؤسسة بتوفير بيئة عمل داعمة للموظفين الموهوبين.
--	--	--	--	--	---

1. L'organisation générale d'Algerie télécom :

L'organisation d'Algerie télécom se présent comme suit :



الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة سونلغاز



المصدر : من وثائق المؤسسة.

قبل أن نعرض الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة سونلغاز علينا أن نعرض مهمة "المدير العام" "لسونلغاز الرسمية والتي تلخص في النقاط الآتية :